الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـومالاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des SciencesEconomiques

الموضـــــــــــــــــوع

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2018)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
دريدي وداد

الأستاذ المشرف:
د/ رحمان أمال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/بن الضيف محمد عدنان	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/رحمان أمال	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعةبسكرة**
3	د/قشاري يسمينة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر– بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلـومالاقتصادية

Université Mohamed KHIDHER -Biskra
Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des SciencesEconomiques

الموضـــــــــــــــوع

أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

- دراسة قياسية وتحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة(1990-2018)-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب(ة):
دريدي وداد

الأستاذ المشرف:
د/ رحمان أمال

لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّـفـة	مؤسسة الانتماء
1	د/بن الضيف محمد عدنان	أستاذ محاضر أ	رئيسا	**جامعة بسكرة**
2	د/رحمان أمال	أستاذ محاضر أ	مشرفا	**جامعةبسكرة**
3	د/قشاري يسمينة	أستاذ محاضر أ	ممتحنا	**جامعةبسكرة**

السنة الجامعية: 2019 /2020

إهـــــداء

إلى نبع الحنان وبلسم الزمان إلى من يسرت لي الصعب بدعائها لي ورضاها عني إلى .....والدتي الحنون والغالية (حفظها الله ورعاها)

إلى النجمتين الساطعتين في حياتي وبئر أسراري أختاي الغاليتين فتيحة ووردة (وفقهما الله ورعاهما)

إلى أحبائي أخوتي الأعزاء(وفقهم الله ورعاهم)

إلى سندي في الحياة وبصيص الأمل زوجي الغالي محمد العيد تركي (حفظه الله ورعاه)

إلى أملي في الدنيا وقرة عيني بناتي أسيل وآية الرحمان (وفقهم الله ورعاهما)

إلى أعز صديقاتي وأحن القلوب حبيبتاي نجلاء و فطيمة ومليكة

(وفقهم الله وحفظهم ويسر أمورهن)

إلى زملائي الطلبة والطالبات في تخصص اقتصاد دولي

إلى فخري واعتزازي وطني الغالي الجزائر.

وداد دريدي

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله رب العالمين على توفيقه وعونه لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على سيد الخلق وأشرف المرسلين رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:

أتقدم بعظيم الشكر والامتنان إلى الأستاذة الفاضلة الأستاذة الدكتورة (رحمان أمال)لتفضلها بالإشراف على هذه المذكرة ودعمها وتوجيهها لي طيلة إعدادي لهذا العمل ,

كما أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الفاضل الأستاذ (جرفي زكرياء) على مساعدته لإتمام الجانب التطبيقي لهذا العمل

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة بتشريفهم لمناقشة مذكرتي .

ولا أنسى خالص التقدير والشكر لجميع الأساتذة الذين قاموا بتدريسنا لمدة سنتين وإعطاءنا المعلومات القيمة في مجال تخصص الاقتصاد الدولي (أدامهم الله).

وداد دريدي

ملخص الدراسة:

يعتبر الانفتاح التجاري العصب والشريان الأساسي للنمو الاقتصادي، و هذا ما فسرته العديد من النظريات الاقتصادية، بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت على العديد من الدول والتي أكدت على أهميته.

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال 1990-2018 من خلال حجم التجارة الخارجية والتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتطبيق التقنيات الكمية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، وبينت نتائج التقدير أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر.

كما بينت النتائج بأن هناك علاقة عكسية بين معدل النمو الاقتصادي وحجم التجارة الخارجية ، بينما كانت طردية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

الكلمات المفتاحية : النمو الاقتصادي، الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، نموذج (ARDL) ، الجزائر.

Abstract :

Trade openness is the nerve and artery for economic growth, And this is what many interpretedEconomic theories, In addition to the studies thatConducted on several countries which emphasized its importance.

Where this study aims to study the impact of trade openness on economic growth during 1990-2018 through the volume of foreign trade and net inflows of foreign direct investment. This is by applying quantitative techniquesBased on an ARDL (Autoregressive Time-Lapse) model,The results of the assessment showed that there,A long-term relationship between economic growth and trade openness in Algeria.

The results also showed that there isAn inverse relationship between the rate of economic growth and the volume of foreign trade, while it was positive with foreign direct investment.

key words:Economic growth, trade openness, foreign direct investment, (ARDL) model, Algeria.

الفهـــــــــارس

1. فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
ملخص الدراسة	V
فهرس المحتويات	VII_IX
فهرس الجداول	X
فهرس الأشكال	XI
فهرس الملاحق	XII
المقدمة العامة	أ_ ز
الفصل الأول: الإطـــار النظـــري للنمـــو الاقتصـــادي	1-23
تمهيد	2
المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي	3
المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي	3
الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي	3
الفرع الثاني:خصائص وأنواع النمو الاقتصادي	5
المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له	6
الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي	6
الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي	9
المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي	11
المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي قبل نظرية سولو	11
الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي عند الكلاسيك	11
الفرع الثاني: نظرية النمو عند نيوكلاسيك	13
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي عند سولو والنظريات الجديدة	15
الفرع الأول: نموذج سولو	15
الفرع الثاني: النظريات الجديدة (نماذج النمو)	17
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: الانفتـــاح التجـاري وعلاقتـــه بالنمـــو الاقتصـــادي	24.46
تمهيد	25
المبحث الأول:الإطار النظري للانفتاح التجاري	26
المطلب الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري	26

الفرع الأول:تعريف الانفتاح التجاري	26
الفرع الثاني:أنواع وأهداف الانفتاح التجاري	28.27
المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري	29
الفرع الأول:مؤشرات الانفتاح التجاري المطلق	29
الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي	31.29
المبحث الثاني: نظريات الانفتاح التجاري وعلاقته وأثره على النمو الاقتصادي	32
المطلب الأول: نظريات الانفتاح التجاري	32
الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية المفسرة للانفتاح التجاري	38.32
الفرع الثاني: النظريات الحديثة	39.38
المطلب الثاني: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وأثره عليه	40
الفرع الأول: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي	40.43
الفرع الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي	43.45
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث : دراسة تطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصـادي	75-47
تمهيد	48
المبحث الأول: دراسة تحليلية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر	49
المطلب الأول:الإصلاحات التي مرت بها الجزائر وهيكل مبادلاتها	49
الفرع الأول: الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في الجزائر	50.49
الفرع الثاني: هيكل المبادلات التجارة الخارجية	51.59
المطلب الثاني: اتجاهات الأداء الاقتصادي	59
الفرع الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي وأداء النتاج المحلي	62.59
الفرع الثاني: معدل النمو لأهم القطاعات	64.62
المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بواسطة نموذجARDL	75-65
المطلب الأول: الاختبارات القبلية	65
الفرع الأول: بناء النموذج	66.65
الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة	67.66
الفرع الثالث : اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج	67
المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)	68
الفرع الأول: جودة النموذج	68
الفرع الثاني: التوزيع الطبيعي للبواقي	68

الفرع الثالث: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	69.70
الفرع الرابع: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)	70
الفرع الخامس : اختبار الاستقرارية	71
المطلب الثالث: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	72
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)	72
الفرع الثاني: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير	72
الفرع الثالث: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل	73.74
خلاصة الفصل	75
الخاتمة العامة	79.76
قائمة المراجع	88.80
قائمة الملاحق	95.89

2. فهرس الجداول:

الرقم	العنــوان	الصحفة
3_1	تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال (1990-2018)	51
3_2	التركيز السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2005_2018)	55
3_3	التركيز السلعي لواردات الجزائر في الفترة (2005_2018)	56
3_4	معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي في الجزائر خلال (1990-2018)	59
3_5	نسبة النمو لأهم القطاعات في الجزائر خلال (2000-2018)	62
3_6	اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبارPhillips-Perron)	67
3_7	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	70
3_8	نتائج اختبار تجانس التباين	71
3_9	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	72

3. فهرس الأشكال:

الرقم	العنــوان	الصحفة
1_1	تمثيل الحاجات الأساسية للفرد	9
1_2	تمثيل دالة الإنتاج عند سولو	17
1_3	التمثيل البياني لنموذج سولو	17
3_4	تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال (1990-2018)	52
3_5	تطور الميزان التجاري خلال (1990-2018)	53
3_6	نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال (1990-2018)	54
3_7	منحنى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1990-2018)	58
3_8	التمثيل بالأعمدة لتطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1990-2018)	58
3_9	تطور معدل النمو في الجزائر خلال1990-2018	61
3_10	تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال 1990-2018	61
3_11	معدل النمو لبعض القطاعات خلال (2000-2018)	63
3_12	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى	67
3_13	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	68
3_14	التوزيع الطبيعي للبواقي	69
3_15	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	71

4_فهرس الملاحق

الرقم	العنـوان	الصحفة
1	**البيانات المستخدمة في التحليل القياسي**	90
2	**نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ**	91
3	**نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل**	92
4	**اختبارات استقرارية السلسلة TC**	93
5	**اختبارات استقرارية السلسلة XM**	94
6	**اختبارات استقرارية السلسلة IDE**	95

المقدمـــة العامـــة

1. تمهيـــد:

تعد التجارة الدولية العنصر الأساسي لبناء اقتصاد الدول،إذ يشهد الاقتصاد العالمي اليوم عدة تغيرات في هذا المجال الذي شكل منذ القدم محور اهتمام وتفكير الاقتصاديين الأوائل و صانعي القرارات في الدولة. و تهدف معظم السياسات الاقتصادية للدول إلى تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي والتقليل من معدلات البطالة، للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ولتحقيق ذلك يتطلب تحسين المستوى المعيشي وتوفر العمل والتقليل من البطالة وتنشيط عجلة الاقتصاد من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج.

و لتحقيق هذه الأهداف سعت معظم الدول إلى رفع معدلا ت النمو، حيث سيطرت فكرة تكتل واندماج الدول خاصة في مجال التجارة على أنها مبدأ لتحقيق النمو الاقتصادي، لذا لجأت الدول النامية إلى تحرير تجارتها الخارجية وربط أسواقها بأسواق الدول المتقدمة، و السعي إلىتوفير مناخ استثماري لجذب رأسمال الأجنبي منذ بداية التسعينيات تجسيدا لفكرة أن التجارة الخارجية و الاستثمارات الأجنبية هي من المتغيرات الاقتصادية الهامة في دالة النمو الاقتصادي.

والجزائر كغيرها من الدولتسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي،بتوفير العوامل الضرورية والمناخ الاقتصادي الملائم، حيث قامتبإصلاحات هيكلية للانفتاح على الخارج و الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط تحسبا للأزمات المالية الدولية التي تؤثر سلبيا على أسعار النفط ، إيمانا منها أن الانفتاح التجاري و الاستثمار الأجنبي لم يعد خيارا بديلابقدر ما هو معطى واقعي يستلزم تبني إستراتيجية تمكن من التحكم فيه للاستفادة من إيجابياته وتفادي سلبياته. و هو ما سيتم تناوله في هذه الدراسة، حيث سنحاول قياس اثر النمو الاقتصادي على الانفتاح التجاري في الدولة، بالاعتماد على نموذج قياسي للكشف عن علاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري المتمثل في التجارة الخارجية (صادرات وواردات) والاستثمار الأجنبي إلى جانب النموذج التحليلي لتفسير علاقة النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري.

2. إشكالية الدراسة:

يشكل الموضوع تحليلا لمدى تأثر النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري من خلال التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر الوارد ، وقد تطرق الاقتصاديون إلى هذا الموضوع من خلال الدراسات العديدة التي قاموا بها في شكل دراسات نظرية وأخرى إحصائية ،مستخلصين في ذلك أن هناك اثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي باختلاف الآراء سلبا كان أو ايجابيا

على ضوء ما سبق تبرز إشكالية الدراسة في مايلي:

ما أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2018)؟

و يندرج تحت هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية تتمثل فيما يلي:

- كيف يفسر الاقتصاديون النمو الاقتصادي و ما هي محدداته؟
- ماذا نقصد بالانفتاح التجاري وما طبيعة العلاقة بينه وبين النمو الاقتصادي؟
- ما مدى تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3. الفرضيات:

- يتطور تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي عبر الزمن حسب تطور محدداته.
- طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي طردية.
- يؤثر الانفتاح التجاري في شقيه التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي على النمو الاقتصادي بالجزائر سلبا وإيجابا على التوالي في المدى الطويل.

4. أسباب اختيار الموضوع:

تتضح أسباب اختيار الموضوع في مايلي:

- كون الموضوع يتماشى ومع التخصص
- باعتبار النمو الاقتصادي الشغل الشاغل والهدف الأساسي لمختلف السياسات الاقتصادية التي تضعها الدول.
- لأن الانفتاح على العالم الخارجي وتحرير التجارة هدفا تسعى له الدول.
- إبراز دور وأهمية النماذج الاقتصادية القياسية في تحليل وتفسير المتغيرات الاقتصادية بأدوات قياسية علمية

5. أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية البحث في الكشف عن دور الانفتاح التجاري بالنسبة لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، وتنبثق أهميته في الأثر الايجابي للتجارة الخارجية والتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشرللدولة ،كما يعتبرمن أهم المواضيع الذي شغلت حيزا هاما في مجال الاقتصاد الدولي والتأثيرالذي يمارسه الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي، والذي له دورا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره جزء لايتجزأ منها ويعبر عن

مستوى الناتج الداخلي ومستوى الدخل الفردي، وهو ما يمس جميع أفراد المجتمع بالتالي يمس الاقتصاد الوطني بصفة مباشرة.

6. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- التعرف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي .
- إبراز أهمية الانفتاح التجاري في تفعيل التبادل الدولي وتحسين النمو.
- واقع التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

7. حدود الدراسة الزمنية والمكانية:

للإجابة على الإشكالية المطروحة مع اختبار مدى صحت الفرضيات فقد تم تحديد الإطار الزماني والمكاني لهذه الدراسة، حيث تم اختيار الفترة الممتدة بين (1990-2018) لأنه من ناحية النتائج تكون أكثر دقة حيث تم البدء بسنة 1990 على اعتبارها السنة التي كانت بداية انطلاقة الانفتاح التجاري من خلال قانون النقد والقرض 90-10 الصادر في 10 أفريل 1990 والذي يعد تكريساواضحا لمبدأ الانفتاح في الجزائر، إلى غاية سنة 2018 لشمولية هذه الفترة فقد حملت الكثير من الإصلاحات الاقتصادية عميقة والتحولات في الاقتصاد الجزائري، أما عن الإطار المكاني فقد تم الاعتماد على دراسة حالة الجزائر لتوفر بيانات الدراسة، بالإضافة إلى الاستفادة من هذه الدراسة في المستقبل.

8. المنهج المتبع والأدوات المستخدمة:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج التاريخي والمنهج التحليلي لسرد وقائع تطور الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي وعلاقتهما مع بعضهما البعض، بالاعتماد في الدراسة الاقتصادية على اختبار النماذج الرياضية باستخدام بيانات سنوية، والتي تغطي الفترة الممتدة بين (1990-2018) أين تم الاستعانة ببرنامج لتقدير واستخراج النتائج وإجراء الاختبارات اللازمة لتحديد طبيعة العلاقة بين الانفتاح التجاري مع النمو الاقتصادي، وذلك بمحاولة بناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والتغير المستقل.

9. مرجعية الدراسة:

لإعداد هذه الدراسة تم استخدام مجموعة من المراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب وأطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير ومقالات بالإضافة إلى التقارير الصادرة من النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر.

10. الدراسات السابقة:

أ. الدراسات باللغة العربية:

- **إسماعيل دحماني (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي ، دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطة 1995-2010 أطروحة دكتوراه.**

استهدفت هذه دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من خلال المقارنة بين بعض دول جنوب شرق حوض المتوسط والمتمثلة في الجزائر، الأردن، المغرب ،مصر، تونس وتركيا في ظل اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية وقد توصلت الى النتائج التالية:

- ✓ ضعف العلاقة لعدم وضوح علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي.
- ✓ العلاقة سلبية بالاعتماد على لوغاريتم الناتج الداخلي الخام.
- ✓ التأثير موجب ومعنوي في كل من الجزائر ومغرب وتركيا وسالب ومعنوي في مصر وغير معنوي في تونس والأردن.
- ✓ تونس وتركيا الأكثر استفادة من الانفتاح التجاري.

- **ريم ثوامرية (أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000-2015) أطروحة دكتوراه.**

توضح هذه الدراسة أن الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم المصادر التمويلية للدول وأن مستوى التنمية المستدامة الذي يحققه كل بلد يعتبر الأداة التي تطرد هذا النوع من الاستثمار وقد توصلت إلى النتائج التالية:

- ✓ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل النمو الاقتصادي ومؤشر التنمية البشرية سلبي على المدى القصير وبمعدل ضعيف جدا، في حين أثره موجب على المدى الطويل.
- ✓ بالنسبة لمؤشر البيئة المتمثل في كمية الانبعاثات لغاز ثاني أكسيد الكربون فأثر الاستثمار الأجنبي المباشر كان سلبيا على المدى القصير وموجبا على المدى الطويل .

- **رحماني العربي (أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) ورقة عمل.**

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2015) من خلال حجم التجارة الخارجية والتدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا بتطبيق التقنيات الكمية بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة (ARDL)، وتوصل

إلى أن هناك علاقة طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري .

- **بن زكورة العونية، مسعودي وهيبة (أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000-2014)ورقة عمل.**

توضح الدراسة أثر الانفتاح التجاري على الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات خلال 2000-2014 من خلال تبنيها لسياسة الانفتاح على السوق العالمية، فتوصلت إلى أن مستوى النمو المحقق في هذه الفترة كان نتيجة اعتمادها الكبير على الصادرات النفطية،في حين أثر عائدات الصادرات خارج المحروقات مازالت ضعيفة حيث أنها لم تتجاوز 4% خلال هذه الفترة السالفة الذكر.

- **فرحول ميلود، بوكدرون يوسف (دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017) ورقة عمل**

تهدف هذه الورقة البحثية إلى دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1980-2017)، من خلال استخدامها لتقنيات القياس الفني بالاعتماد على السلاسل الزمنية السنوية لـ37 مشاهدة فتوصلت إلى النتائج التالية:

✓ وجود علاقة ايجابية بين متغير الانفتاح والمتغير التابع النمو الاقتصادي على المدى البعيد في الجزائر.

ب.الدراسات باللغة الأجنبية :

- **Abdallah Mebarki(Foreign direct investment,trade openness and Economic Growth in Algeria From (1970to2015) Article**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة(1970-2015)، بالاعتماد على نموذج الانحدار للفجوات الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، وتشير النتائج المستندة على إجراء اختبار الحدود إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين الاستثمار المباشر، والانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، وأن الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر لهما تأثير ايجابي وغير معنوي على النمو الاقتصادي.

- **AmarEL AFANI–Hajar BENSLIMANE (L'effet de l'ouverture commerciale sur lacroissansce économique en Algérie :application du modèle VAR (2014_1990)Article**

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990 –2014 في الجزائر باستخدام تحليل المعادلات وتحليل المتغيرات المقدرة بالنموذج VAR واستخلصت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد أثر للانفتاح التجاري نحو الخارج على النمو الاقتصادي للجزائر.

ج. **ما تميزت به الدراسة عن الدراسات السابقة :**

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة التي عالجت أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي،حيث أنهذهالدراسة عالجت الانفتاح التجاري من جانب التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر،ويكمن الاختلاف أيضا في المنهج المستخدم والنموذج المتبع لاختبار فرضيات الدراسة، والذي من خلاله تم قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، حيث تم استخدام اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الانحدار الذاتي ARDL ضمن برنامج إحصائيEviews10. إضافةإلى ذلك فقد تميزت هذه الدراسة بالشمولية من خلال الفترة الزمنية 1990_2018، والتي تعد ذات أهمية كبرى نظرا للإصلاحات العميقة والتحولات الجذرية في الاقتصاد الجزائري.

11. هيكل الدراسة :

من اجل دراسة و تحليل جوانب هذه الدراسة،اعتمدنا في تبويب هذا العمل على الخطة التالية:

الفصل الأول:وقد تضمن الإطار النظري للنمو الاقتصادي حيث خصصنا في هذا الفصل مبحثين بحيث: المبحث الأول تناول أهم المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي من تعريف إلى أنواعه، بالإضافة إلى طرق قياسه والفرق بينه وبين التنمية، أما المبحث الثاني تناول أهم نظريات المفسرة لظاهرة النمو الاقتصادي بدءا بالكلاسيكية ثم النيوكلاسيك وصولا إلى النماذج الحديثة الأكثر تفسيرا لهذه الظاهرة.

الفصل الثاني:جاء في هذا الفصلالإطار النظري للانفتاح التجاري حيث تناول المبحث الأول تعاريف أنواع وأهداف وأهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري، أما المبحث الثاني فقد تطرقنا إلى أهم نظريات الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي وأثره عليه.

الفصل الثالث:قياس أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1990_2018)،قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين مبحث جاء فيه الدراسة التحليلية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، من هيكل مبادلات التجارة الخارجية من تطور التجارة الخارجية خلال الفترة 1990-2018 والتركيز السلعي للصادرات والواردات الجزائرية خلال 2005-2018 وأيضا اتجاه الأداء الاقتصادي.

أما المبحث الثاني فقد خصص للدراسة القياسية حيث جاء فيه نمذجة واختبارعلاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بواسطة ARDL وقد جاء فيه تقدير لأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990-2018،و توصلت الدراسة إلى أنه هناك أثر على المدى الطويل للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي.

الخاتمة العامة: والمتعلقة بالنتائج التي توصلت إليها الدراسة والمقترحات المقدمة بناءا عليها إضافة آفاق الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للنمو الاقتصادي

تمهيـــد:

عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام اغلب الباحثين في مختلف المدارس الاقتصادية، و شهد هذا المفهوم تطورا بتطور الأوضاع الاقتصادية، حيث ظهر في فترة الثورة الصناعية أين كانت اغلب أجزاء العالم مناطقريفية وكان المزارعون أصحاب الملكيات الصغيرة يحاولون الإبقاء على حياتهم وحياة أسرهم، وهذا كان السبب الرئيسي وراء حدوث الثورة الفرنسية التي كان بسببها عدم المساواة. و شهدت تلك الفترة زيادات تتناسب طردا مع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على فترات طويلة في بعض مناطق العالم، وتحولت من مجتمعات ريفية إلى حضرية وهنا ظهر مصطلح النمو الاقتصادي.وقد عرف موضوع النمو الاقتصادي اهتمام جل الباحثين الاقتصاديين لمختلف المدارس،كما شهد تطورا بتطور الأوضاع الاقتصادية.ومن خلال هذا الفصل سنحاول التطرق إلى أهم المفاهيم والنظريات والنماذج للنمو الاقتصادي.

حيث في المبحث الأول سنتطرق إلى أهم المفاهيم الخاصة بالنمو الاقتصادي من تعريف إلى أنواعه بالإضافة إلى طرق قياسه.

أما المبحث الثاني فسنتطرق إلى أهم النظريات والنماذج التي تفسر ظاهرة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مفاهيم حول النمو الاقتصادي

إن هدف كل دولة هو تحقيق معدلات مرتفعة من النمو، و لقد فرض تطور الأوضاع الاقتصادية عبر الزمن إلىالاختلاف في تحديد مفهومه من طرف المنظرين والاقتصاديين، كما تم تقسيم الدول وفق هـذا المنظور بين دول متقدمة وأخرى متخلفة. ففي هذا المبحث تم التطرق إلى تعريف النمو الاقتصادي، واهم عناصره وطرق قياسه والعوامل المحددة له.

المطلب الأول: ماهية النمو الاقتصادي

النمو لغة بمعنى زاد أو كثر أما في الجانب الاقتصادي، فهو يختلف ولهذا سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريفالنمو الاقتصادي وأنواعه وأهم خصائصه.

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه "تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن." (برقوق، 2016، صفحة 242)
- أو انه "زيادة كمية السلع والخدمات التي يمكن إنتاجها في المجتمع مع مرور الزمن." (حرب، 2008، صفحة 35)
- ويعرف أيضا "أنه زيادة في الإنتاج على المدى الطويل،كما أنه الزيادة المحققة على المدى الطويل لإنتاج البلد، وهو عبارة عن محطة لتوسيع الاقتصاد المتتالي و يأخذ بعين الاعتبار نصيب الفرد من الناتج أي معدل نمو دخل الفرد، ومما سبق يتجلى النمو بالزيادة في الناتج الوطني الحقيقي بين فترتين ارتفاع معدلاتالدخل الفردي".(محمد، 2017، صفحة 12 و93)
- ويعرف (معروف هوسيتار) "كونه يهتم بزيادة قدرة وقابلية الاقتصاد في بلد ما على توفير السلع والخدماتخلال فترة زمنية معينة، وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا أو خارجيا." (فار، أثر السياسةالمالية على النمو الاقتصادي الداخلي خلال2000_آفاق 2019، 2018، صفحة 91)
- وعرفه (سيمون كوزيتش) أنه "زيادة طويلة المدى في طاقة الاقتصاد الوطني، وقدرته على إمداد السكان بالسلع المتنوعة، وتعتمد هذه الطاقة المتزايدة على تكنولوجيا المتجددة وعلى التعديلات الهيكلية والسلوكية و الايدولوجيةالتي تتطلبها عملية النمو هذه." (رواء، 2010، صفحة 99)

ومن بين التعريفات الحديثة للنمو الاقتصادي نجد أنه "وسيلة لتحقيق غاية وهي توسيع خيارات الناس، ومن ثم

ينبغي تقييمه من حيث أثره على الناس."

ومن هذه التعاريف نستخلص أن "النمو الاقتصادي يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في الدخل الفردي".

ومن خلال هذا التعريف نستنتج العلاقة التالية

(فار و جاري، سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال2006_2016، 2018)

$$TC=PIBr(t)-PIB(t-1)/PIB(t-1)\times 100$$

TC معدل النمو الاقتصادي

PIB الناتج المحلي الخام

t الزمن (سنة معينة)

t−1 السنة السابقة للسنة محل الدراسة

وهذا يمثل أحد العناصر الأساسية المكونة لعملية التنمية، بمعنى انه جزء منها. ويطلق الاقتصاديون تعبير النمو على التطور الاقتصادي اللاحق بالدول المتقدمة، في حين يستخدم مصطلح التنمية ليلاءم ظروف الدول النامية حيث يقترن فيها النمو بإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد. (ياسر، 2003، صفحة 129)

ومن خلال هذا التعريف يظهر لنا الفرق بين التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي (محمد، 2017، صفحة 17)

في مايلي:

النمو الاقتصادي	التنمية الاقتصادية
يتم بدون اتخاذ أية قرارات من شأنها أحداث تغيير هيكلي للمجتمع .	عملية مقصودة (مخططة) تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع لتوفير حياة أفضل لأفراده.

يركز على التغيير في الحجم أو الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات.	تهتم بنوعية السلع والخدمات نفسها.
لا يهتم بشكل توزيع الدخل الحقيقي الكلي بين الأفراد.	تهتم بزيادة متوسطالدخل الفردي الحقيقي، خاصة بالنسبة للطبقة الفقيرة.
لا يهمه مصدر زيادة الدخل القومي.	تهتم بمصر زيادة الدخل القومي وبتنويعه.

نستطيع القول أن النمو الاقتصادي ليس هدفا في حد ذاته، وإنما هو وسيلة لأهداف عديدة ذات أهمية عميقة للأفرادوالمجتمعات، إلا انه فوق كل اعتبار آخر يمثل النمو أحد أضمن السبل لعتق المجتمعات من أسر الفقر. (زعلان، 2013، صفحة 32)

الفرع الثاني:خصائص وأنواع النمو الاقتصادي

ا. **خصائص النمو الاقتصادي:** وتتمثل في(قيوة، 2019، صفحة 89)

- النمو الاقتصادي لا يهتم بتنويع عائد النمو أي لا يهتم بمن يستفيد منه.
- النمو الاقتصادي يحدث تلقائيا، ولذلك لا يحتاج إلى تدخل الدولة.
- النمو ذو طبيعة تراكمية، فلو إن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها فإن الفجوة بين مستويات في كل منها تتسع طردا.
- يؤدي النمو الاقتصادي إلى رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل، ويتناول كذلك سياسات إعادة توزيع.
- الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة.
- يلعب النمو دورا مهمة خاصة في الأمن الوطني.(دحمان، 2019، صفحة 31)
- يؤدي إلى خلق الكثير من الفرص الاستثمارية.
- الزيادة تكون حقيقية وليس اسمية.
- ويتصف بخاصية الزيادة على المدى طويل الأجل،أي إن الاتجاه العام يكون متزايد لان هناك فرق بين الاتجاه العام والدولي.

II. أنواع النمو الاقتصادي:

يأخذ نمو الاقتصاد شكلين موسع و ذلك باستعمال موارد أكثر من موارد طبيعية وبشرية ورأس مالفيزيائي، أو مكثف وذلك باستعمال نفس الكمية من الموارد لكن بطريقة فعالة جدا، و هي مفصلة كالأتي:

1. النمو التوسعي: هو الذي يتمثل في تساوي معدل الزيادة الحاصلة في الناتج الوطني مع معدل الزيادة في عدد السكان، أي أن الدخل الفردي ثابت. (بن سليمان، 2019، صفحة 62)بمعنى آخر أن النمو يسمى نموا توسعيا عند الزيادة في الناتج الحقيقي متناسبا مع عوامل الإنتاج وبدون مجهودحقيقي.(بلقاسم، 2018، صفحة 49)
2. النمو المكثف: هو الذي يعني زيادة في متوسط نصيب الفرد الواحد من السكان في إشباع أكبر لمعدل نمو الناتج الوطنيمن معدل نمو حجم، وبالتالي يكون الدخل الفردي المرتفع. (بن سليمان، 2019، صفحة 63) وبمعنى آخر إن التحسن الدائم لإنتاجية عوامل الإنتاج يحقق نمو مكثف، في هذه الحالة يلعب التقدم التقني دورا هاما، وعليه فإن النمو المكثف هو نتيجة التحسن في فعالية التنظيم والتنسيق الإنتاجي.(بلقاسم، 2018، صفحة 49)

المطلب الثاني: قياس النمو الاقتصادي والعوامل المحددة له

في هذا المطلب سيتم عرض طرق قياس النمو الاقتصادي، و أهم العوامل المحددة له.

الفرع الأول: قياس النمو الاقتصادي

يختلف معدل النمو من دولة إلى أخرى حسب التباين في المستوى وكيفية استخدام العوامل، ومن بين هذه المعايير التي من خلالها يتم قياس معدل النمو مايلي:

I. **معيار الدخل:** يعتبر الدخل المؤشر الأساسي لقياس النمو الاقتصادي وهو يتضمن مايلي:

1. الناتج الوطني: يقيس صافي الناتج أو القيمة المضافة للاقتصاد عند طريق قياس السلع والخدمات التي يتم شراؤها بالنقود، ويرتبط بالعوامل المباشرة والأكثر أهمية في هذا المؤشر، أي بكل ما يساهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، ويتحقق النمو من خلال ارتفاع مستوى المعيشة ويمكن تحديد ثلاث معدلات للنمو تسمح بقياس تلك التذبذبات:

أ. معدل النمو السنوي: يمثل التغيير الذي يحدث في مستوى الدخل منسوب إلى قيمة الدخل من السنةالأخرى، ويكون خلال فترة قصيرة وهو أدق لأنه يأخذ سنة بسنة.

ب. معدل النمو الكلي: ويكون خلال فترة معينة، أي أكثر من سنة لدراسة التغير الفعلي للدخل الوطني، وهو أكثر دلالة من السنوي كونه يتضمن جميع التذبذبات السنوية.

ج. معدل النمو السنوي المتوسط : ويقصد به تغير في مستوى الدخل خلال فترة معينة مع الأخذ بعين الاعتبار كل التذبذبات السنوية ويتم حسابه كمايلي:

$$a=(\log xt - \log x0) / t\log e$$

a معدل النمو السنوي المتوسط، طول الفترة t كمية السنة المقارنةxt كمية سنة الأساسيةx0 eعدد السنوات(مكي، 2019، صفحة 111)

نقائض مؤشر الناتج كمقياس للنمو الاقتصادي: حيث انه يعتبر البعض غير كافي القياس النمو للأسباب التالية:(العمراوي، 2018، صفحة 62)

- يقيس قيمة السلع والخدمات التي تباع وتشترى، و إهمال قيمة السلع والخدمات التي تتداخل على مستوى العائلي أو على المستوى الأصدقاء.
- يقيس قيمة السلع والخدمات المتداولة في الإطار القانوني، وإهمال تلك المتداولة في السوق الخفي .
- عدم الأخذ بعين الاعتبار تلك السلع المستهلكة لدى الفلاحين نفسهم.
- عدم الأخذ بعين الاعتبار الأنشطة الغير مسوقة، ولا يهتم بالتوزيع العادل أو غير عادل، ولا أوقات العمل الإضافية، ولا الواردات كونها مصدر للنمو.

2. معدل الدخل الفردي: وهو أكثر استخداما في الدول المتقدمة على غرار الدول النامية لنقص دقة الإحصائيات الخاصة بالسكان والإفراد في هذه الخيرة،وهناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوىالفردي:

أ. طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

ب. طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبيا.(محمد، 2017، صفحة 22)

3. معدل سنجر للنمو الاقتصادي: وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي سنة 1952، حيث عبرعنها بأنها لثلاثة عوامل هي الادخار الصافي، إنتاجية رأس مال (إنتاجية الاستثمارات الجديدة)، معدل نمو السكان، وتتخذ الشكل التالي:

معدل نمو السنوي لدخل الفرد =(معدل الادخار الصافي × إنتاجية رأس مال) – معدل نمو السكان السنوي

أي $D=S.P-R$

ولقد وضع سنجر قيم عددية لهذه المتغيرات في الدول النامية، بحيث وضع معدل الادخار0.6%من الدخل القومي، Pإنتاجية رأس المال 0.2 %، ومعدل نمو السكان السنوي 1.25 % فتصبح كمايلي:

D= (0.6x0.2) - 1.25 = -0.05 %

أي أن معدل النمو في الدول النامية سالب طبقا لمعادلة سنجر، لكن في الوقت الحالي قد تتغير لان هذه النسب تغيرت. (فرحول، 2019، صفحة 78)

II. **المعايير الاجتماعية (العينية):**مع تأثر الكبير لارتفاع معدلات ازدياد السكان في الدول النامية بدرجة تقارب معدلات نمو الدخل والناتج، أصبح من الملائم استخدام مؤشرات معدلات نمو متوسط نصيب الفرد، حيث تقيس هذه المعدلاتالنمو الاقتصادي في علاقاتها بمعدلات النمو السكاني، ونظرا لعدم دقة استخدام المقاييس النقدية في مجال الخدمات، كان لابد من استخدام المقاييس العينية الأخرى التي تعبر عن النمو. (شاهين، 2018، صفحة 97)

وتسمى هذه المعدلات، بالمعدلات العينية للنمو وهي تعبر عن مدى تحسن في نصيب الفرد من الخدمات العينية.

مثلا عدد الأطباء لكل ألف نسمة، عدد أسرة المشتقات لكل ألف نسمة، نسبة المسجلون في التعليم في كل طور ...الخ (حايد، 2019، صفحة 40)

تمثيل الحاجات الأساسية للفرد الشكل (1)

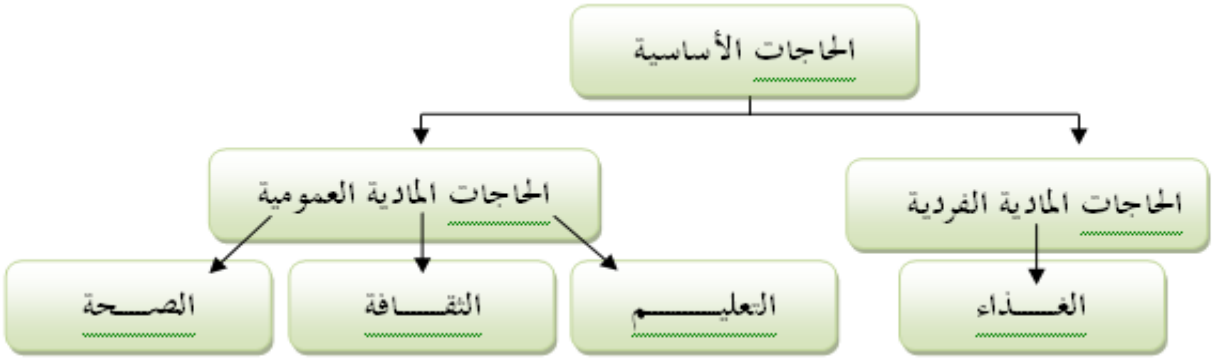

المصدر: (بن علية، 2019، صفحة 34)

III. **المعايير الهيكلية:** تعتبر أهم المؤشرات الناجمة على تغير الهيكل الاقتصادي ويمكن استخدامها لقياس درجة التقدم، والنمو الاقتصادي في الدولة كما يلي:(فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 أطروحة دكتوراه، 2019، صفحة 78)

- الوزن النسبي للإنتاج الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي.
- الوزن النسبي للصادرات الصناعية إلى إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للنمو الاقتصادي

هناك عوامل تتحكم في النمو الاقتصادي ويمكن تقسيمها إلى اقتصادية وأخرى غير اقتصادية.

I. **العوامل الاقتصادية:**

1. تراكم رأس مال: حيث يضحي المجتمع بجزء من الاستهلاك الجاري لإنتاج السلع الرأسمالية مثل المعامل والآلات وطرق المواصلات والجسور، والجامعات والمدارس والمستشفيات، ويتم تراكم رأسمال بصورة مباشرة من حجم الادخار، الذي يحصل عليه المجتمع من خلال التنازل عن جزء لا ينفق على الاستهلاك المضحى به، ومن أجل الادخار لتراكم رأسمال. (رملة، 2019، صفحة 34)

2. التخصص وتقسيم العمل: ويقصد به مجموع القدرات الفيزيائية والثقافية التي يمكن للإنسان استخدامها في إنتاج السلع والخدمات الضرورية لتلبية حاجياته. ويرتبط العمل بالقوة العاملة وبعدد الساعات وبإنتاجية عنصر العمل، بحيث زيادة هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة حجم عند ثبات عدد العمال وساعات العمل (روابة، 2011، صفحة 55). ويتضمن النمو التغيرات أساسية في تنظيم العمليات الإنتاجية ، إذ تعتبر زيادة التخصص وتقسيم العمل أحد أهم العوامل التي تحدد النمو الاقتصادي للبلد(رملة، 2019، صفحة 35)
3. التقدم والتقني التكنولوجي: يعتبر التقدم التكنولوجي والتقني ومختلف الاختراعات والاكتشافات العلمية والتقنية عامل مهما في النشاط الاقتصادي إذ أن زيادة استخدام هذا العامل يحقق الزيادة في الإنتاج ومنه تحقيق قيمة مضافة لاقتصاد بلد والذي ينتج عنه تحقيق النمو الاقتصادي
4. السياسات الداعمة للنمو الاقتصادي:لحكومات الدول خيارات كثيرة في تطبيق السياسات الاقتصادية الداعمة للنمو الاقتصادي،والتي تنعكس بصفة مباشرة على متغيرات الاقتصاد الكلي ونذكر التشغيل، النمو الاقتصادي ، التنمية الاقتصادية...الخ فقد تطبق الدولة:
   - السياسات المالية يترتب عنها زيادة التشغيل وزيادة الإنتاج الكلي والدخل الكلي ومنه النمو الاقتصادي.
   - السياسات النقدية يترتب عنها زيادة في الدخل الوطني وتخفيض أسعار الفائدة ومنه ارتفاع النمو الاقتصادي.(مستوي، 2019، صفحة 97)
5. الموارد الطبيعية: وتشكل العامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي لأي بلد ، أي أن كمية ونوعيةالموارد الطبيعية كمساحة الأرض ، نوعية التربة ، الثروة الغابية، الموارد النفطية ، طبيعة المناخ... الخهو أمر ضروريا ومهما بالنسبة للنمو الاقتصادي في مرحلته الأولى.

II. **العوامل الغير اقتصادية:** نذكر منها

1. انتشار التعليم: فهو محرك أساسي للنمو الاقتصادي، و يلعب دورا مهما في خلق رأس مال البشري والتقدم الاجتماعي.
2. العامل السياسي: ويقصد به الاستقرار السياسي،فهو شرط أساسي للنمو الاقتصادي و يعمل على زيادة ثقة الأفراد بالدولة.
3. العامل الاجتماعي: أن عملية النمو الاقتصادي مرتبطة بالتغيرات الاجتماعية من قيم وسلوكيات، وكل

المؤسسات، والهيئات ذات الطابع الاجتماعي، وهي تتغير مع توسع وانتشار التعليم.(بروك، 2018، صفحة 122_120)

المبحث الثاني: نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

عرف النمو الاقتصادي اهتماما كبيرا من طرف الباحثين الاقتصاديين، حيث تم تطويره من خلال النظريات المفسرة له، وقد اهتم الكلاسيكيون بكيفية تحقيق النمو الاقتصادي من خلال آراءهم وأفكارهم، إلا انه وجهت انتقادات لهم أدت إلى ظهور النظريات النيوكلاسيكية في القرن التاسع عشر، ليعد من النماذج الأساسية للنمو الاقتصادي أنا ذاك، غير أن إلقاء الضوء على مصادر النمو طويلة الأجل قاد إلى عدم الرضا عن تلك النظريات، حيث لم تفسر التباعد أو الاختلاف الكبير في الأداء الاقتصادي فيما بين الدول، وهنا ظهرت النماذج الحديثة، والتي تسمى بنظريات النمو الداخلي. وفي هذا المبحث سنستعرض أهم النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

المطلب الأول: نظريات النمو الاقتصادي قبل نظرية سولو

سنتطرق في هذا المطلب تفسير النمو الاقتصادي حسب الكلاسيك والنيوكلاسيك، وأهم الانتقادات التي وجهة لهم.

الفرع الأول: نظريات النمو الاقتصادي عند الكلاسيك

تتضمن النظريات الكلاسيكية آراء كل من آدم سميث ودافيد ريكاردو، بالإضافة إلى آراء كلوروبيرت مالتوس حول السكان،وكارل ماركس حول الأجور حيث:

يرى **آدم سميث** أن تحقيق الزيادة في الثروة (النمو) سوف يأتي عن طريق إتباع مبدأ تقسيم العمل والتخصص،الذي يؤدي إلى زيادة إنتاجية العمال والى زيادة المهارة. بينما تقسيم العمل لا يكون فعالا إلا إذا قام الأفراد بالادخار، و يعترف آدم سميث بأن القطاع الزراعي هو أساسي في عملية النمو الاقتصادي.ويرى أيضا أنه هناك عاملا أخر يؤثر على النمو وهو عامل تراكم رأس المال ومصدره ادخار الطبقة الرأسمالية.

أما **دافيد ريكاردو** فإنه يقدم الأسباب التي تؤدي إلى حالة الركود أي النمو الصفري، ووضح ظهور انتشار الركود بالاستناد إلى أفكار سميث،حيث انه يقول أن الركود ناتج عن القطاع الزراعي موضحا في ذلك أن نوعية الأراضي غير متساوية، وبالمقابل الزيادة المرتفعة للمواد الغذائية الناتجة عن زيادة النمو الاقتصادي.

ويعطي أهمية للعوامل الغير الاقتصادية في عملية النمو الاقتصادي. (بن قدور، 2013، صفحة 70_72)
أما **روبرت مالتوس** فلقد تطرق في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي لدراسة موضوع النمو، إذ يقول بأن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية في حين أن إنتاج الغذاء يتزايد بمتتالية عددية.حيث قسم الاقتصاد إلى قطاعين صناعي وزراعي، وينتج النمو الاقتصادي عن القطاع الصناعي، بحيث تزايد الغلة نتيجة وجود الفرص المربحة لرؤوس الأموال وسهولة استخدام التقدم التقني فيه،أما القطاع الزراعي فتناقص الغلة نتيجة لمحدودية الأراضي وتفاوت خصوبته بسبب ضعف ارتباط التقدم التكنولوجي بها، ويركز على أهمية الطلب الفعال على المنتجات في زيادة الإنتاج وتطوره، وقد رفض قانون ساي (كل عرض يخلق طلب عليه) إي الادخار = الاستثمار. لكن **مالتوس** يرى من الممكن تصور وجود حالة تتجاوز فيها الادخارات عن الحاجة إليها لإغراض الاستثمار، وهو يعيق من التوسع في النمو الاقتصادي، لأنه يقلل الحافز للاستثمار ولذلك نادى بالميل الأمثل للادخار. كما يعتقد أن التقدم الاقتصادي يحقق من خلال التقدم الفني عن طريق التراكم الرأسمالي.

أما **كارل ماركس** فيرى بأن الأجور تتحدد بموجب الحد الأدنى لمستوى الكفاف، أي تكلفة إعادة إنتاج طبقة العمال، وأن فائض القيمة الذي يخلقه العامل هو الفرق بين كمية إنتاجه والحد الأدنى لأجره. لكن ماركس تنبأ بأنه مع حدوث التراكم الرأسمالي فإن ما يسميه بالجيش الاحتياطي للعمال سوف يختفي، مما يدفع الأجور إلى الأعلى والإرباح إلى الأسفل. (قيوة، 2019، صفحة 129_133)

يمكن استخلاص عناصر النظرية في مايلي:

I. فرضيات الكلاسيك

- سياسة الحرية الاقتصادية: الحرية الفردية، حرية المنافسة الكاملة، البعد عن أي تدخل في الحياة الاقتصادية.
- التكوين الرأسمالي مفتاح التقدم.
- الربح هو حافز على الاستثمار: كلما زاد معدل الأرباح زاد معدل التكوين الرأسمالي والاستثمار.
- ميل الأرباح للتراجع: وذلك نظرا لتزايد حدة المنافسة بين الرأسماليين على التراكم الرأس مالي.
- حالة السكون: أي الوصول إلى حالة الاستقرار، وهي نهاية لعملية التراكم الرأسمالي. (محمد، 2017، صفحة 23)

II. الانتقادات التي وجهة إلى الكلاسيكيين:

- تجاهل الطبقي الوسطى والتي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي.
- إهمال القطاع العام، إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا.
- القوانين غير الحقيقية مثل النظرة التشاؤمية لريكاردو و مالتوس على أن التطور في الرأسمال ينتج عنه كساد.
- النظرة الخاطئة للأجور والأرباح.
- افتراض حالة مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن أي حدوث بعض نمو في شكل ثابت ومستمر.(بن قدور، 2013، صفحة 73)

الفرع الثاني: نظرية النمو عند نيوكلاسيك

I. **النظرية الكينزية:** ترتبط هذه النظرية بأفكار جون مينار كينز(1883_1946) وبموجب هذه النظرية فإن قوانين نمو الدخل ترتبط بنظرية المضاعف، حيث يزداد الدخل بمقدار مضاعف للزيادة الحاصلة في الإنفاق الاستثماري، ومن خلال الميل الحدي للاستهلاك ولهذه النظرية ثلاث معدلات وهي:

- معدل النمو الفعلي: وهو يمثل نسبة التغير في الدخل إلى الدخل.
- معدل النمو المرغوب: وهو يمثل معدل النمو عندما تكون الطاقة الإنتاجية في أقصاها.
- معدل النمو الطبيعي: فهو أقصى معدل للنمو يمكن أن يتمخض عن الزيادة الحاصلة في التقدم التقني بصورة مؤقتة والتراكم الرأسمالي والقوة العاملة عند مستوى الاستخدام الكامل، ويجب أن يتساوى معدل النمو الفعلي ومعدل النمو المرغوب ،وهو يؤدي إلى القناعة .ويتعادل بين معدل النمو الفعلي مع معدلين المرغوب والطبيعي وهذا يؤدي إلى عدم نشوء البطالة والتضخم، أما إذا كان المرغوب أقل من الطبيعي ومع تساوي المعدل الفعلي والمرغوب فان البطالة تزداد، أما في الحالة العكسية أي المرغوب أكبر من الطبيعي أي الفعلي يساوي المرغوب والفعلي لا يمكن أن يتجاوز الطبيعي على نحو غير محدود حيث الطبيعي يمثل أقصى معدل للنمو.

لكن كينز قدم في مقالة له بعنوان "الإمكانيات الاقتصادية لأحفادنا " بعض الاقتراحات حول الشروط الضرورية للتقدم الاقتصادي وهي:

- القدرة على التحكم في السكان.
- التصميم على تجنب الحروب الأهلية.

- التصميم على التقدم العلمي.
- معدل التراكم والذي يتحدد بالفرق بين الأرباح والاستهلاك.(حايد، 2019، صفحة 48)

II. **نظرية شومبيتر:** يلعب الابتكار دور أساسي للنمو الاقتصادي،حيث تتمثل الابتكارات في التقدم الفني أو اكتشاف موارد جديدة، مما يسمح لها تغيير دالة الإنتاج.وقد ميز شومبيتر خمسة أصناف من الابتكارات إنتاج سلعة جديدة، إدخال وسيلة جديدة في الإنتاج، التوسيع عن طريق إدراج أسواق جديدة، الحصول علىمواد أولية جديدة، إقامة تنظيم جديد في الصناعة. وأضافه شومبيتر عنصر الائتمان المصرفي لان الاستثمار في الابتكار يمول من المصارف.

- الانتقادات التي وجهة لشومبيتر:

- اهتم النظرية بالابتكارات وأهملت جميع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية.
- لا يكفي الائتمان المصرفي وحده لتميل الاستثمارات بل يمكن الاعتماد على أدوات السوق المالي.
- لا تتوفر العديد من البلدان النامية على منظمين تعتمد عليه نظريته.

III. **نظرية هارود _دومار:** وقد ارتكز هارود على الادخار في زيادة الاستثمار، وعلى كل دولة أن تحتفظ بجزء من الناتج الوطني الإجمالي في شكل ادخار لغرض استبدال رأسمال الثابت. ولزيادة النمو الاقتصاديلابد من زيادة الاستثمارات الكلية أثر من المطلوب، وهي عبارة عن زيادة في مخزون رأسمال. (بن علية، 2019، صفحة 37_38) وافترض هارود_دومار مجموعة من الفرضيات .

1. الفرضيات:وهي كمايلي(بن قدور، 2013، صفحة 76_77)

- الاقتصاد مغلق ولا توجد تجارة خارجية.
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للإنفاق الاستثماري عند مستوى التشغيل التام.
- ثبات الميل الحدي للادخار، وتساويه مع الميل المتوسط لادخار.
- ثبات المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة المصرفية، ومعامل رأسمال ونسبته والعمل في المدخلاتالإنتاجية.
- افتراض عمل لا نهائي للسلع الرأسمالية.
- حسابات الادخار والاستثمار تعتمد على الدخل المحقق لنفس العام.

ويمكن أن نستنتج معادلة النمو عند هارود كالتالي:

$$S=Sy$$

Y نسبة من الخل القوميS الادخار

$$\Delta K=I$$

Kالتغير في نصيب الادخار**I** الاستثمار

ومنه رأسمال له علاقة بالدخل القومي.

$$\Delta K=K\Delta Y$$

I=Yولدينا الاستثمار = الادخار

I=نجد $\Delta K=K\Delta Y=\Delta Y=Y$

$S=SY=\Delta K=K\Delta Y=Y$

$$SY=K\Delta Y$$

وبقسمة المعادلة على الدخل ورأسمال نستنتج المعادلة التالية:

$$S/K=\Delta Y/Y$$ (بن علية، 2019، صفحة 38)

2. الانتقادات التي وجهت الى نظرية هارود : وتتمثل في (بن قدور، 2013، صفحة 85)

- افتراض ثبات ميل الادخار وهذا في المدى القصي، لكن على المدى الطويل والمتوسط غير صحيحة
- افتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج وهذا على المدى القصير أيضا،أما على المدى الطويل والمتوسط فغير صحيح.
- أما افتراض ثبات أسعار الفائدة وعدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار فهو غير واقعي.
- أما ارتباط النمو بالادخار، والذي يعتبر نسبة من الدخل القومي مع العلم اقتصاديات الدول النامية تعتمد على نسبة من الصادرات كذلك.

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي عند سولو والنظريات الجديدة

بعدما تم انتقاد النظريات السابقة من خلالمجموعة الطرقللمفكرين الاقتصاديين، ظهرت نظريات ونماذج جديدة. وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أهم هذه النظريات.

الفرع الأول: نموذج سولو

لقد قام نموذج سولو على توسيع إطار نموذج هارود_ دومار عن طريق إدخال عنصر جديد وهو عنصر العمل ومتغير خارجي ومستقل وهو المستوى التكنولوجي إلى معادلة النمو، وطبقا لهذه النظرية فان النمو يأتي من أحد هذه العوامل أو أكثر :

- حدوث زيادة كما أو نوعا على عنصر العمل عن طريق النمو السكاني والتعليم.
- حدوث زيادة في رأس المال من خلال الادخار أو الاستثمار.
- حدوث تحسين في المستوى التكنولوجي.

وقامت هذه النظرية على مجموعة من الفرضيات نذكر:

- خارجية المنشأ لعوامل النمو الاقتصادي.
- تدخل الدولة على المدى الطويل لزيادة النمو الاقتصادي، وتحسين مستوى الدخل الفردي من خلال التأثير على الادخار ومعدل النمو السكاني.
- تناسب معدل نمو متوسط الدخل مع معدل التقدم الفني.
- افتراض أن الاقتصاد مغلق وأسواقها تتصف بالمنافسة الكاملة .
- تقارب معدل نمو متوسط نصيب الفرد الواحد من الدخل عندما تتساوى معدلات الادخار مع معدلات النمو.

ومن هذه الفرضيات نستنتج المعادلة التالية:

$$Yt=F(kt, Lt) \longrightarrow 1$$

وهذه تعني أن الزيادة ثابتة، أي إذا تضاعف رأسمالK و القوة العاملة L فإنه من المتوقع أنيتضاعف الإنتاجYبالتبعية. ودالة الإنتاج تخضع لقانون تناقص الغلة لرأسمال، أي إذا تضاعف الإنتاجY يتضاعفرأسمال بوحدة واحدة ولايوجد عند إضافة اليد العاملة (جديدة) أي التأثير وان وجد سيكون ضئيل على الإنتاج. (بلخباط، 2015، صفحة 93)

الشكل 2 تمثيل دالة الإنتاج عند سولو

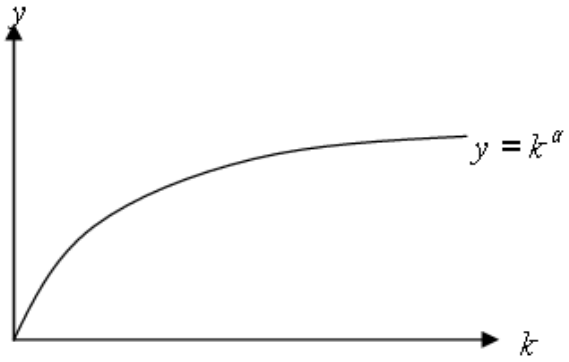

المصدر: (قيوة، 2019، صفحة 156)

نلاحظ من الشكل انخفاض مردود رأسمال بزيادة إضافية لكل عنصر من رأسمال يتبعها زيادة أقل لكل عنصر من الإنتاج، وعليه تصبح المعادلة كالتالي : $y = f(k)$

هذا يعني أن حصة الناتج للعامل Yهي دالة في حصة العامل من رأسمالK،ويفترض سولو أيضا استثمار نسبة ثابتة من الناتج Sأي أن S=sY، وأن رأس مال الحالي يهتلك بنسبةdنستنتج المعادلة الأساسية لسولو.

$\Delta k = sy-(n+d)k$ (بلخباط، 2015، صفحة 94)

والتي يمكن تمثيلها كالتالي:

الشكل 3 التمثيل البياني لنموذج سولو

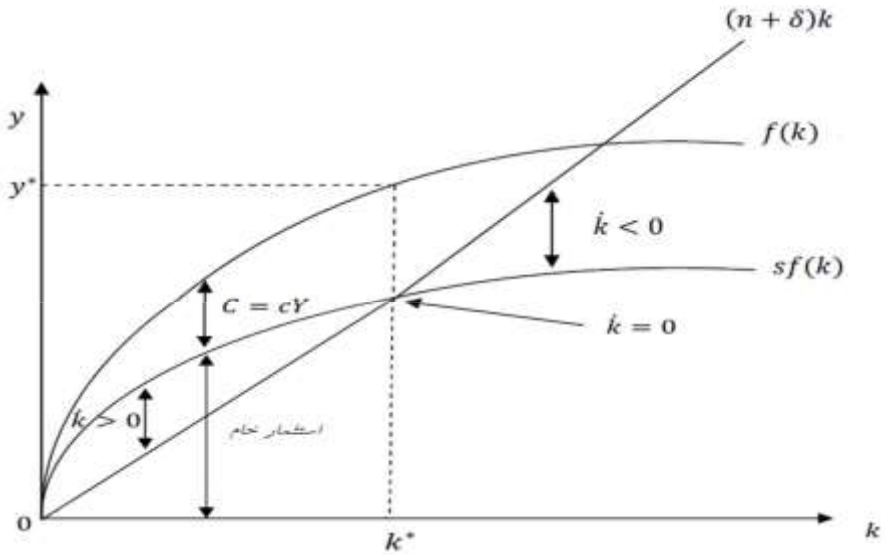

المصدر:(خشني، 2018، صفحة 20)

الفرع الثاني: النظريات الجديدة (نماذج النمو)

ا. **نموذجAK روبلو1991**:جاء هذا النموذج لمعالجة مشكل تناقص الإنتاجية الحدية وخاصة المردودية الحدية لرأسمال،ولتفادي هذا المشكل نموذجAK قد ألغى فرضية تناقض الإنتاجية الحدية أي أن $\alpha=1$ ومنه دالة الإنتاج تكون كالتالـــــــــي: $y = AK$ بحيث A ثابت ومنه نستنتج أن $K \mid y= A$ ومن المعادلة نلاحظ أن رأسمال هو العنصر الوحيد للإنتاج مع الأخذ بعين الاعتبار أن العمل هو رأسمال بشري، وهو تراكمي مع العلم أن مفهوم رأسمال بشكل موسع أنه رأسمال بشري مضاف إليه رأسمال العيني.لنفترض أن جزء من الناتج S يوجه نحو الادخار والاستثمار، وبالتالي التعبير عن معادلة تراكم رأسمال:

$$AK= SY- \delta K$$

أي أن التغير في مخزون رأسمال يساوي الاستثمار ناقص الإهتلاك نضع:

$$Y=AK$$

نجد المعادلة التالية :

$$\Delta Y/Y=\Delta K/K=SA-\delta$$

تظهر هذه المعادلة محددات نمو الناتج طالما

$$AS> \delta$$

سينمو دخل الاقتصاد إلى الأبد حتى بدون التقدم التكنولوجي، وبالتالي أن أي تغير طفيف في دالة الإنتاج يحول التنبؤات حول النمو الاقتصادي، ويؤدي كل من الادخار والاستثمار إلى نمو مستدام هذا مع افتراض ثبات عوائد الحجم، وهو يعتبر وصفا موضوعيا مقبولا للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. أما عن نموذجAK ذو قطاعيين فقد اهتم بقطاع الشركات الصناعية وقطاع الجامعات حيث قطاع الشركات الصناعية تنتج السلع والخدمات التي تستخدم للاستهلاك رأسمال المادي، أما قطاع الجامعات فينتج عامل للإنتاج يسمى المعرفة والتي تستخدم بشكل مجاني في كلا القطاعين، وبالتالي يمكنوصف الاقتصاد عن طريق دالة الإنتاج المكونة من دوال إنتاج الشركات.

$Y=F[K .(1-U)LE]$دالة إنتاج الشركات الصناعية.

$\Delta E = g(U)E$ دالة انتاج الجامعات البحثية.

$\Delta K = Y - \delta K$معادلة تراكم رأسمال.

حيث U هو الجزء العمالة المستخدمة في الجامعات 1−U جزء المستخدم للصناعة E مخزون المعرفة (يحدد كفاءة العمالة) g دالة تظهر كيفية تحديد نمو مخزون المعرفة بدلالة جزء العمالة المنخرط في الجامعات. ومع افتراض ثبات عوائد الحجم لدالة إنتاج الشركات الصناعية فإذا ضاعفنا كل منرأسمال K وعدد العمال الفعلين [1−LE(U)] يتضاعف الناتج من السلع والخدمات أيضا. (حواس و زرواط، 2018، صفحة 184_186)

II. **نموذج لوكاس 1988:** ركز لوكاس على أهمية رأسمال البشري كمحرك للنمو وهو مجموعة القدرات الإنتاجية للفرد والتي تتضمن معرفته العامة والخاصة، أي تكوين وتدريب الأفراد وخبراتهم تعتبران شكلا من أشكال رأسمال البشري، وقد ميز لوكاس بين تراكم رأس مال البشري غير المقصود أي التطوعي الناتج عن تعليم، وبين تراكم رأس مال البشري المكتسب عن طريق التجربة. (حايد، 2019، صفحة 135)

1. فرضيات النموذج:

- الاقتصاد يتكون من قطاعيين الأول لإنتاج السلع الاستهلاكية، والثاني رأس مال البشري (قطاع التعليم).
- الاقتصاد يتكون من أعوان اقتصاديين متماثلين وعددهم ثابت.
- في كل فترة يكون للعون الاقتصادي وحدة زمنية يقسمها بين إنتاج السلع وتراكم رأس مال.
- يفترض أيضا أن الكمية المنتجة ترتبط بمخزون رأس مال المادي ورأس مال البشري والزمن المخصصللإنتاج، وكذلك بمتوسط مستوى رأس مال البشري.

2. عرض النموذج: حسب لوكاس يسمح الاستثمار في رأس المال البشري للأفراد بإتقان استعمال. التكنولوجيا المتاحة،وسيفاضل الأفراد بين المنفعة الآتية تفضيل الاستهلاك. بمعنى التكوين له وقت أقل، أما إذا تم تفضيل المنفعة المستقبلية سيتم استغلال أوقات الفراغ والراحة في التكوين،بحيث انه كلما زاد التكوين في رأس المال البشري والاستثمار زادت الإنتاجية مستقبلا وجاءت في المعادلة التالية:

$$ht^* = Q(1-u)\,ht$$

$$h/h = Q(1-u)$$ بلو كاريف، 2018، صفحة 12_13)

IV. **نموذج بول رومر:** اقترح رومر نموذج للنمو على المدى الطويل يختلف على نيوكلاسيك عن طريق

إدخال فرضيتين

- التعلم عن طريق التمرن ،بحيث أن المؤسسة التي ترفع من رأسمالها المادي تتعلم في نفس الوقت من الإنتاج بأكثر فعالية ،وهذا الأثر الايجابي للخبرة على الإنتاجية ، يوصف بالتمرن عن طريق الاستثمار.
- المعرفة المكتشفة تنتشر آنيا في كل الاقتصاد ، وعليه إذا اعتبرنا أنه يمكن تمثيل المعرفة المتوفرة في المؤسسة i بالمؤشر A_i هذا يعني أن التغير d A_i/ dt يمثل التعلم الكلي للاقتصاد الذي بدوره يتناسب معالتغير K_iلمخزون رأسمال.

النموذج الذي اقترحه رومر بافتراض دالة الإنتاج نيوكلاسيك مع التقدم التكنولوجي الذي يدعم إنتاجية العمل،وبالتالي تكون دالة الإنتاج للمؤسسة i كالتالي:

$$Y_i=F(K_i\ ,A_iL_i\ )$$

حيث F تحقق فرضيات نيوكلاسيك والتي تتمثل في:

الإنتاج الحدي لكل عامل متناقص، ثبات وفورات الحجم، إنتاجية الحدية للعمل ورأسمال تؤدي إلى ما لانهاية عندما العمل ورأسمال يؤول إلى الصفر والعكس صحيح.

وعليه يعتمد نموذج رومر على ثلاث قطاعات وهي:

1. قطاع البحث والتطوير: الذي يستخدم قطاع رأسمال البشري H_A ومخزون المعرفة Å من أجل إنتاج معارف جديدة، وذلك من خلال إنتاج شهادة Brevets، بهدف إنتاج سلع جديدة في قطاع السلع الوسيطية حيثA عدد الشهادات وتكون الدالة كالتالي:

$$Å=H_A\delta H_AA$$

معامل فعالية البحث δحيث

و تنص هذه الدالة على ضرورة تفعيل بين رأسمال البشري ومخزون المعارف والتكنولوجيا المتاحة ، و يجدر الإشارة إلى ملاحظتين مهمتان في صياغة النموذجδH_A=Å/A التي تعبر على نمو مخزون المعارف والابتكارات،الإنتاجية الحدية تتحدد على أساس مخزون المعرفة المتوفرة للباحث، فكلما كان هذا المخزون معتبرا الزيادة الحدية للباحثين، وهذا ما يجعل A تنمو دون توقف وتعطي الإنتاجية الحدية بالصيغة التالية:

$$P_{WHA}=Å/H_A=\ \delta A$$

2. قطاع إنتاج سلع رأسمال (الوسيطية): يتكون هذا القطاع من شركات ومؤسسات تنتج بضائع رأسمالية باستعمال الاكتشافات والابتكارات المشترات من قطاع البحث، ويتميز هذا القطاع بالمنافسة الاحتكارية ، فإذا كان عدد من السلع الوسيطية المحتكرة A من قبل عدد من الشركات ، التي تتخذ كل منها وضع احتكاري معين لبيع إنتاجها فيمكن أن يعبر على رأسمال الكلي في هذا القطاع بالدالة التالية:

$$K=\eta \int_0^A Xidi$$

الكمية الموجودة في رأسمال i مع افتراض أن كل السلع تنتج في نفس الظروف، بحيث أن المنتجينX_iحيثيستخدمون نفس الكمية ونسب المخلات في كل السلع الرأسمالية، وهذا ما جعل أسعارها متساوية وتصبح المعادلة على النحو التالي:

$$K= \eta AX$$

$$X_i = X$$

3. قطاع إنتاج السلع النهائية: ويستخدم المخلات X_iالمنتجة في قطاع إنتاج السلع الوسيطية ورأسمالالبشريH_Y والعمل L من أجل إنتاج سلع نهائيةY.

حيث دالة إنتاج السلع النهائية كمايلي:

$$Y=F(H_Y ,L,X)=H_\gamma^\alpha L^R \int_0^\infty X_i^{1-\alpha-\beta}\ d_i$$

وهدفها تعظيم الأرباح كمايلي:

$$\max_{X_i} \pi_i = H_\gamma^\alpha L^R \int_0^\infty X_i^{1-\alpha-\beta}\ d_i P_i \int_0^\infty X_i - WHY$$

من أجل X_i بالطلب على عامل الإنتاج

i∈[0,A]

$$P_i =(1-\alpha-\beta\ )H_\gamma^\alpha L^R X_i^{\alpha-\beta}$$ (رواية، 2011، الصفحات 88-96)

V.**نموذج بارو**:اعتمد بارو في سنة 1990 في بناء نموذج للنمو على تدفق النفقات العمومية، واعتمدها كعامل للنمو الاقتصادي لأنها تساهم في بناء البني التحتية، والتي تعتبر من بين العوامل الأساسية في عملية النمو الاقتصادي، وكانت البداية هي صيغة دالة إنتاج لمؤسسة نموذجية على الشكل الآتي:

$$Y=AK\ \alpha.\ L\ 1-\alpha.\ G\ 1-\alpha$$

ويتميز هذا الاقتصاد بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق السياسة المالية، ولهذا ناقش بارو التوازن في اقتصاد ذي معدل ادخار ثابت، ويكون التوازن في السلع والخدمات في هذا الاقتصاد بالشكل الأتي:

$$Y=C+I+G=\ C+\ (k+\ gK)\ +G$$ (خشني، 2018، صفحة 32)

خلاصة الفصل الأول:

من خلال ما سبق ركزت أغلب النظريات التقليدية للنمو على المردودية الحدية لمخزون رأسمال المرتبط بمعدل الادخار، ما يفسر إهمال تأثير المتغيرات الخارجية على النمو الاقتصادي مثل التقدم التكنولوجي. لكن بعد نموذج سولو ظهرت نظريات خاصة بالنمو الداخلي والتي فتحت آفاق جديدة في التحليل الاقتصادي كمساهمة الرأسمال البشري،والمعرفة العلمية كذلك الإنفاق الحكومي إلا انه لم يتم التوصل إلى نموذج أمثل ونهائي للنمو الاقتصادي إلى حد الآن بسبب اختلاف المتغيرات الاقتصادية لكل دولة، وتبقى الأبحاث جارية لمعالجة المشاكل المعقدة الخاصة بنظريات النمو الداخلي مع اختيار النموذج القياسي الأمثل لتفسير ظاهرة النمو بصورة أدق على مستوى الاقتصاد الكلي.

الفصل الثاني

الانفتاح التجاري وعلاقته بالنمو الاقتصادي

تمهيـــــــد:

اهتمت العديد من الدراسات في العقود الماضية بظاهرة الانفتاح التجاري، بحيث يعتبرالهدف الذي تسعى إليها مختلف الدول سواء كانت متقدمة أو نامية،إذ انه يؤدي هذا الأخير إلى مبادلات تجارية (استيراد، تصدير) وإقامة استثمارات أجنبية للحصول على مكاسب من خلال زيادة الدخول في الأسواق العالمية، والتطور التقني، مما يؤدي أيضا إلى زيادة النمو الاقتصادي للدول.ولهذا أصبح الانفتاح التجاري يعتبر الشريان الأساسي الذي يربط بين الدول، وذا أهمية في تحقيق النمو الاقتصادي، وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

- مفاهيم حول الانفتاح التجاري
- أهم نظرياته
- والعلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي

المبحث الأول:الإطار النظري للانفتاح التجاري

أصبح الانفتاح التجاري ذا أهمية كبيرة في زيادة النمو الاقتصادي و الخيط الأساسي الرابط بين دول و سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مفاهيم الانفتاح التجاري وأهم طرق قياسه.

المطلب الأول: مفاهيم حول الانفتاح التجاري

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهم تعاريف الانفتاح التجاري وأهدافه.

الفرع الأول:تعريف الانفتاح التجاري

هناك العديد من التعاريف للانفتاح التجاري وتختلف من مفكر لآخر نذكر منها.

I. حسب المفكرين الاقتصاديين

1. حسب BHAGAWATI– KRUEGER

هي تلك السياسة التي تنتهجها دولة ما والتي تلزمها بتقليل درجة التجهيز ضد صادرات الدول الأجنبية رغبة منها للاندماج في الاقتصاد العالمي وفتح أسواقها المحلية على الأسواق العالمية، إذ يتطلب منها العمل على إلغاء التراخيص المتعلقة بالاستيراد كخطوة أساسية في إصلاح التجارة الخارجية، والمرور لعقد اتفاقيات تجارية لضمان مصلحتها التجارية في الخارج لكن قد يرافق ذلك التزامها بعملية التفكيك التدريجي للقيود السعرية، أي يعبر الانفتاح التجاري عن مدى تفتح الأسواق المحلية على الأسواق الدولية.(فرحول و بوكدرون، دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017)، 2020، صفحة 157)

2. حسب Blachurst (1977): فإن التحرير التجاري هو عملية تعزيز وترقية المبادلات التجارية من خلال إلغاء،أو تخفيف القيود الجمركية وغير جمركية بين الدول ،وذلك من أجل تمكين المتعاملين التجاريين للوصول إلى الأسواق الخارجية للاستفادة من وفرة السلع والخدمات وفرص الاستثمار ، مع إلغاء كل أشكال الرقابة الفردية المطبقة وإتباع النظم الدولية الخاصة بالتجارة الدولي .(زعيتري و شويكات، 2019، صفحة 212)

II. **حسب درجة تحرره**:من خلال دليل الأرقام (1_20) حسب درجة تحرر التجارة، بحيث (1) هي اقل درجة تحرير و(20) هي أكبر درجة، كما عرف تحرير التجارة أنه أي تغير يؤدي بنظام تجارة الدولة إلى الحيادية، بمعنى أن يصل الاقتصاد إلى وضع يكون هو السائد ولا يكون فيه أي تدخل للحكومة، وفي ظل هذا

التعريف استخدم أربعة مناهج يفسر من خلالها تحرير التجارة وهي (منهج تقليل استخدام القيود الكمية ، تغيير الأدوات السعرية، تغيير سعر الصرف ، تغيير السياسات).(سموك، 2019، صفحة 96)كما يعرف على انه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج دون قيود أو عقوبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية و الإدارية والفنية.(مطاي و عمر دلال، 2019، صفحة 188)

III. حسب المؤسسات الدولية:

1. صندوق النقد الدولي: إن تحرير التجارة هو تحرير القطاع الخارجي أما تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من والى الخارج من كافة القيود والحواجز المتمثلة في الرسوم الجمركية،القيود الكمية والإدارية والفنية.(زعيتري و شويكات، 2019، صفحة 212)
2. حسب المعهد العربي للتخطيط: هو تلك السياسة التي تؤدي للتخلي عن السياسة المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، وتخفيض من قيمة التعريفة الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفة جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفة الجمركية وبالتالي يكون مضمون برنامج تحرير التجارة الخارجية شاملا للعديد من الإجراءات فيما يتعلق بسياسات إدارة الاقتصاد الكلي، والسياسات التنظيمية، والسياسات التجارية تجاه الشركات التجارية.(تهتان و بن عروس، 2016، صفحة 240)

ومنه نستخلص أن الانفتاح التجاري "يعبر عن تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي من خلال تسهيلات مقدمة من طرف الدولة."

الفرع الثاني:أنواع وأهداف الانفتاح التجاري

ا. **أنواع الانفتاح التجاري:** ينقسم الانفتاح التجاري إلى عدة أنواع حسب تعريفه إلى مايلي:

1. الانفتاح التجاري التدريجي والانتقائي: وهو كمايلي (ملال، 2017، صفحة 166)

أ. الانفتاح التدريجي: ويتم بشكل مرحلي وفق نهج يتم رسمه وتنفيذه في أجل زمني محدد، فالانتقال من الحماية بأسلوب الحصص إلى الحماية بالتعريفة الجمركية ثم إزالتها هي الأخرى تعتبر بمثابة انفتاح تجاري تدريجي.

ب. الانفتاح التجاري الانتقائي: فيقتصر على تحرير بعض المنتجات مع الاحتفاظ بقيود على البعض الأخر، وخير مثال على ذلك المنتجات الزراعية.

2. الانفتاح التجاري العميق والسطحي: يتمثل في (سموك، 2019، صفحة 96)

أ. الانفتاح التجاري السطحي: يركز هذا النوع على إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، وهو أسلوب غير كافي للتمتع بمزايا الانفتاح التجاري.

ب. الانفتاح التجاري العميق: ويقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز التقليدية، السماح بحرية تنقل الأشخاص ويشمل تقريب وتوحيد القوانين ذات الصلة بالتجارة،ويشمل أيضا إزالة العوائق البيروقراطية المتعلقة بإجراءات الجمارك، وقد أصبحت مقاومات أو عناصر التكامل العميق ذات أهمية قصوى بعد انتشار الحواجز غير الجمركية والتي تعيق جهود تحرير التجارة.

3. الانفتاح التجاري الإداري والإجباري: كمايلي (ملال، 2017، صفحة 165)

أ. الانفتاح التجاري الإداري: تسعى الدول بشكل أداري لتحرير تجارتها بهدف تحقيق مستوى أعلى من الانفتاح في الاقتصاد العالمي بغية الاستفادة من المزايا التي تترتب على انفتاح اقتصادها ، وإن هذا النوع من الانفتاح يخص الدول المتقدمة والصناعية .

ب. الانفتاح التجاري الإجباري: عادة ما يتم هذا النوع من الانفتاح تحت ضغوط وشروط الهيئات الاقتصادية الدولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، وتتبنى هذه الاقتصاديات برامج للإصلاح الاقتصادي حتى تضمن استمرار دعم هذه الهيئات ، وتشمل هذه البرامج إصلاح النظام التجاري ونظام سعر الصرف وكذا انتقال رؤوس الأموال .

III. **أهداف الانفتاح التجاري**: تسعى العديد من الدول إلى تحقيق أهداف من خلال الانفتاح التجاري نذكر منها: (سعد و عطية، 2018، صفحة 249)

- إزالة القيود الجمركية مما يؤدي إلى زيادة التبادل التجاري الدولي.
- زيادة الدخل وتحسين مستوى المعيشة لبلدان العالم المتخلفة وخاصة البلدان النامية.
- الاستعمال الأمثل للموارد الاقتصادية فضلا عن تنشيط الطلب العالمي.
- زيادة المبادلات التجارية لتحقيق الفوائض المالية للبلدان المصدرة للسلع والخدمات المختلفة، وتحرير تجاه البلدان النامية.
- بذل المزيد من الجهود لضمان حصول البلدان النامية نصيبها من النمو في التجارة الدولية.

المطلب الثاني: أهم مؤشرات قياس الانفتاح التجاري

إن المؤشرات هي عبارة عن مجموعة السياسات التجارية المتبناة التي تعبر عن الادعاءات التجارية لبلد ما، وتسمح هذه المؤشرات بمعرفة مدى انفتاح الدول اقتصاديا بصفة عامة، وتجاريا بصفة خاصة على بعضها البعض، كما تستخدم من أجل ترتيب الدول وتصنيفهم حسب درجة انفتاحهم.

الفرع الأول:مؤشرات الانفتاح التجاري المطلق: يعتبر هذا النوع من المؤشرات الأكثر استعمالا لان من خلاله تبرز درجة انفتاح البلد، وذلك بملاحظة معامل الانفتاح أو تقييم الانفتاح بأدوات السياسة الحمائية.

I. **مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي:** هو تلك المؤشر الذي يقاس بمجموع الصادرات والواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام

$$E=\frac{X+M/L}{PIB}X100$$ (بسطالي و نويبات، 2020، صفحة 60)

II. **معامل الانفتاح** : ويعتبر المؤشر الأكثر استعمالا حيث صيغته الرياضية كالتالي:

$$CO=\frac{X+M/2}{Y} \Leftrightarrow CO= X/Y$$

حيث CO معامل الانفتاح XصادراتM وواردات Y الناتج الداخلي الخام.مع العلم أن هذا المعامل لديه معنى غير ديناميكي، إذ يقيس شدة ولوج الاقتصاد الوطني في المبادلات الدولية، وتوجد ثلاث نقاط مهمة يجب أخذها بعين الاعتبار عند استعمال هذا المعامل وهي:

- عامل الحجم: فالانفتاح له علاقة عكسية مع حجم الاقتصاد الوطني.
- تأثير قطاع الخدمات: إنه مهم بالنسبة للنمو الاقتصادي.
- الوقع الجغرافي: المسافة تؤثر على معامل الانفتاح. (باشا و دحماني، 2013)

III. **مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية:**يقيس هذا المؤشر مدى تركيز صادرات الدولة على السلعة، أو عدد من السلع فإذا بلغت نسبة هذا المؤشر في الدول أكثر من 60%، فإن الاقتصاد في وضع لا يسمح له بالمقاومة ضد أي إجراءات تقوم بها الدولة المستوردة، مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة من العملات الصعبة ، ولقياس هذا المؤشر نستعمل معامل جني هيريشاز بالشكل التالي:

$$CC=[\sum_{i=1}^{i=n}(\frac{X_i t}{Xt})^2]^{1/2}$$

حيث CC مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

$X_i t$ صادرات الدولة من السلعة i خلال الفترة t، Xt مجموع الصادرات الوطنية خلال السنة t.

IV. **مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية:** ويقيس مدى اعتماد الدولة في صادراتها على الدولة المعنية أو عدد من الدول، فإذا ما ارتفعت درجة هذا المؤشر يجعل الدولة المعنية عرضة للتأثر بالقرارات والأحداث السياسية والتقلبات الاقتصادية في الدول المستوردة للسلع التي تصدرها، وهو يشابه درجة تركز السلعي للصادرات وهو نفس المؤشر نوعا ما.

$$CP=[\sum_{i=1}^{i=n}(\frac{X_i t}{Xt})^2]^{1/2}$$

V. **مؤشر التبادل التجاري:** هو عبارة عن نسبة الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات لدولة ما إلى الرقمالقياسي لسعر وحدة وارداتها أي:

مؤشر التبادل التجاري = الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات /الرقم القياسي لسعر وحدة الواردات(تهتان و بن عروس، 2016، صفحة 241_242)

VI. **المؤشرات الكيفية أو حسب النموذج المركب:** من بين هذه المؤشرات والأكثر استعمالا هي التعريفةالجمركية المتوسطة، فكلما زادت كلما اعتبر البلد أقل انفتاحا والعلاقة على العموم يمكن اعتبارها خطية، ويمكن استعمال إيرادات الجمركة كمؤشر على الانفتاح.(باشا و دحماني، 2013، صفحة 32)

وهناك مؤشرات كيفية أخرى تبين مدى انفتاح البلد نذكر من بينها:

1. ترتيبات الدفع الثنائية: هي اتفاقية لوصف الطريقة العامة لتسوية الميزان التجاري بين البلدين.
2. مقياس علاوة السوق السوداء: توضح هذه العلاوة مدى نجاح ترشيد الأسعار في سوق الصرف الأجنبي، ولا يمكن أن توجد إلا إذا حالت ضوابط رأسمال دون الشراء والبيع الحر للصرف الأجنبي بسعر الصرف الرسمي، وهي مقياس لإظهار شدة القيود التجارية. فعلاقة النمو بالعلاوة معنوية سلبية حسب الدراسات إلا انه نظرا لارتباط القوي بين العلاوة والسوق السوداء وعدد من السياسات الغير سليمة مثل التضخم، فإنه من الصعب استخدام هذا المتغير كمؤشر لأي سياسة، وهنا استنتج قوة تضليل استخدام علاوة السوق السوداء كمقياس. (بورداش، 2017، صفحة 20_21)

الفرع الثاني: مؤشرات الانفتاح النسبي

تأسس هذا النوع من المؤشرات كتقييم للانفتاح من خلال معيار يتم تشكيله ومشاهدته لبلد ما كمرجع.

I. **مؤشرات التشوه:** يعتمد مبدأ التحليل في هذه الحالة على كون أي زيادة في التعريفة الجمركية تؤدي إلى تشوه في منحنى الطلب والعرض الكليين، في المقابل أي انخفاض في المستوى يقلل من حدة التشوهات التجارية ويرفع من حجم المبادلات الدولية.

1. مؤشر NEARYETANDERSON: وهو الأكثر أهمية بحيث يعرف مؤشر القيود الجارية بأنه المكمش الموحد الذي عندما يتم تطبيقه على أسعار سلع التبادل المحسوبة بدون تشوه، ويعطي نفس الحجم من التجارة في حالة وجود تشوهات.
2. مؤشر تشوه الأسعار النسبية: وهو مؤشر بسيط يعتمد على الأسعار النسبية لمختلف البلدان إذ يقوم بتحديد التشوهات من خلال الفرق بين السعر العالمي، ويؤخذ مؤشر أسعار الاستهلاك لبلد المرجع محولا بالعملة المحلية لسعر الصرف وأسعار الداخلية.

II. **تقدير الانفتاح بطريقة البواقي:** وقد تم اقتراح مراقبة تدفقات التجارة الدولية عن طريق متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، وهو الفرق بين الحجم المشاهد والمتوقع بالاستعانة بنموذج مرجعي. فإذا كانت التجارة المشاهدة أكبر من المتوقعة فهذا يعني أن البلد منفتح والعكس صحيح، وهذا المؤشر يطرح مشكل الباقي الغير عشوائي أي انه هناك مجموعة من المتغيرات الغير هيكلية.(دحماني، 2015، صفحة 96_97)

المبحث الثاني: نظريات الانفتاح التجاري وعلاقته وأثرهعلى النمو الاقتصادي

سيتم التطرق في هذا الجزء إلى أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري من التقليدية وصولا إلى الحديثة. كما سنحاول إبراز العلاقة القائمة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من المنظور النظري والتطبيقي، وكيفية التأثر بهذا الانفتاح من جانب التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباش.

المطلب الأول: نظريات الانفتاح التجاري

في هذا الجزء سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة للانفتاح التجاري.

الفرع الأول: النظريات الكلاسيكية و النيوكلاسيكية المفسرة للانفتاح التجاري

يعود ظهور الكلاسيك إلى القرن الثامن عشر كرد وانتقاد للتجاريين حيث ظهرت عدة نظريات،وقد تم انتقادها من طرف النيوكلاسيك في شكل نظريات تقلل من أخطاء الكلاسيك.وفي هذا الجزء سنتعرف على أهم النظريات الكلاسيكية ونيوكلاسيكية المفسرة للانفتاح التجاري نذكر أهمها:

ا. النظريات الكلاسيكية:

1. نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث: كان مبدأ آدم سميث التقسيم الدولي للعمل وفق التكاليف المطلقة التي تتضمن مكاسب كل أطراف التبادل،(فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 أطروحة دكتوراه، 2019، صفحة 9) و تتحقق الميزة المطلقة لدولة ما في سلعة معينة إذا تمكنت من إنتاجها بتكلفة أقل من الدول الأخرى .(السريتي، 2005، صفحة 30)

أ. فرضيات النظرية: وتتمثل في (اللحام، الضلاعين، كافي، و البكور، 2017، صفحة 89)

- يستخدم كل بلد قبل قيام التجارة موارده الاقتصادية استخداما كاملا (وضع التشغيل الكامل للموارد).
- إنإنتاجا وتبادل السلع يتم في ظل المنافسة الكاملة.
- عدم قدرة عناصر الإنتاج على التنقل فيما بين البلاد المختلفة.
- خضوع إنتاج السلع لقانون الغلة الثابتة،أي أن تدفقات إنتاج السلع لا تتغير بزيادة أو نقص الكميات المنتجة.
- يتم تبادل السلع عن طريق المقايضة.
- لا وجود لتكاليف نقل السلع.
- إن العالم يتكون من بلدتين وينتج سلعتين فقط.

ولتوضيح النظرية نأخذ المثال التالي:

لتكن لدينا دولتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل كل منهما يستطيع إنتاج سلعتين فقط للتبسيط هما القمح والبن على النحو التالي:

الدولة / السلعة	البن	القمح
الولايات المتحدة الأمريكية	1	4
البرازيل	3	2

إنتاج فدان بالطن في الدولتين

إن الولايات المتحدة الأمريكية لها ميزة مطلقة في إنتاج القمح لان إنتاجها أكبر من إنتاج البرازيل.

البرازيل لها ميزة مطلقة في إنتاج البن لأن الإنتاجية فيها أبر من الولايات المتحدة الأمريكية.

تقوم بين الدولتين تجارة دولية، بسبب اختلاف المزايا المطلقة بينها وتتخصص الولايات المتحدة الأمريكية في إنتاج و تصدير القمح، وتتخصص البرازيل في إنتاج وتصدير البن، بمعني كل من الدولتين لها ميزة طلقة في إنتاج سلعة معينة.(السريتي، 2005، صفحة 30_31)

ب. الانتقادات التي وجهة للنظرية:

- لا تغطي هذه النظرية إلا بعض الحالات كالتجارة بين الدول المتقدمة والنامية وهذا الأساس لا يبدو واقعيا لمعظم التجارة الدولية بين الدول المتقدمة والمتخلفة.(صادقي، 2014، صفحة 11)
- هناك دول ليس لها ميزة مطلقة في إنتاج أي سلعة فكيف التعامل معها وهل تأخذ بسياسة الاكتفاء الذاتي.(بلحاج، 2014، صفحة 8)

2. نظرية الميزة النسبية لدافيد ريكاردو:

قام دافيد ريكاردو بنشر كتابه (مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) وتضمن كتابه نظريته في النفقات النسبية والمعروفة بنظرية الميزة النسبية، وهي كرد على التساؤلات التي وجهت لنظرية الميزة المطلقة وقد قامت نظرية الميزة النسبية على عدة فرضيات نذكر أهمها:

أ. فرضيات: وتتمثل في (شقيري، الحنيطي، الزرقان، و سعادة، 2015، صفحة 43_44)

- وجود دولتين وسلعتين.

- تكلفة الإنتاج تقاس من خلال العمل (ساعات العمل) وهو ما يعرف بنظرية قيمة العمل عند قياس تكلفة إنتاج سلع.
- بالإضافة إلى فرضيات المدرسة الكلاسيكية التي تتمثل في:
- ثبات الموارد الاقتصادية لكل الدول.
- سهولة حركة عناصر الإنتاج.
- ثبات مستوى المعرفة الفنية.
- ثبات تكلفة الإنتاج.
- التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج.

وتعرف النفقات النسبية: هي تلك النفقة المطلقة لسلعة ما منسوبة إلى نفقة المطلقة لإنتاج سلعة أخرى في نفس البلد بالتالي:

النفقة النسبية لنتاج الغذاء في أمريكا =النفقة المطلقة لإنتاج الغذاء في أمريكا / النفقة المطلقة لإنتاج المنسوجات في أمريكا وحتى نوضح أكثر نتطرق إلى المثال التالي:

لنفترض العالم يتكون من دولتين هما أمريكا ومص تنتجان سلعتين فقط هما القطن والقمح،وكانت تكلفة إنتاجوحدة المنتج (عدد ساعات العمل) من القطن أو القمح في كلا البلدتين كمايلي:

النفقات المطلقة (عدد ساعات العمل)

الدولة / السلعة	القطن	القمح
مصر	1	1
أمركا	6	3

بحساب النفقات النسبية نجد

الدولة / السلعة	القطن	القمح
مصر	1	1
أمركا	2	2/1

بالنسبة لمصر

1 وحدة قطن نفقتها النسبية 1 وحدة قمح

1 وحدة قمح نفقتها النسبية 1 وحدة قطن

بالنسبة لأمريكا

1 وحدة قطن نفقتها النسبية 2 وحدة قمح

1 وحدة قمح نفقتها النسبية 2/1 وحدة قطن

مما سبق نلاحظ اختلاف النفقات النسبية للدولتين في إنتاج القمح والقطن. فالنفقة النسبية لإنتاج وحدة من القطن تبلغ وحدة قمح في مصر بينما تبلغ وحدتي القمح في أمريكا، بينما وحدة قطن في مصر تصل إلى ½ وحدة قطن في أمريكا إذن فإن مصر تتمتع بميزة مطلقة في إنتاج السلعتين على أمريكا بينما تتميز بميزة نسبية في إنتاج القطن، وتعاني من التخلف النسبي في إنتاج القمح أما أمريكا تخلفت تخلفا مطلقا على مصر في إنتاج السلعتين إلا أنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج القمح من تخلف نسبي في إنتاج القطن، وبما أن هناك اختلاف في النفقات النسبية لإنتاج السلعتين في البلدين تقوم التجارة الدولية. (اللحام، الضلاعين، كافي، و البكور، 2017، صفحة 90_91)

ج. الانتقادات التي وجهت لنظرية الميزة النسبية: وهي كالتالي (توامرية، 2019، صفحة 56)

- عدم تحيد معدل التبادل للدولتين.
- عدم تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية لأنها تحدد متى تقوم التجارة ولكن لا تفسر لماذا تقوم.
- تعتمد على فرضية عدم حركة عوامل الإنتاج بينما تنتقل المنتجات وهي غير مبررة في القرن 19.

3. نظرية القيم الدولية: ركز جون ستيوارت ميل على اختلاف الكفاءة النسبية للعمل بين الدولتين بدلا من التركيز على التكلفة النسبية للعمل في كل منها كما فعل ريكاردو ، ومقيدا باستخدام الوحدات الحقيقية (غير النقدية) والأسعار النسبية معبرا عنها بهذه الوحدات. واستخلص تحليل جون ستيوارت ميل إلى:

أ. الفرضيات: وتتمثل في(محمد ابراهيم، 2009، صفحة 71_74)

- عند قيام التجارة بين دولتين في سلعتين فإن القيمة الكلية للطلب لدولة الأولى على السلعة التي تنتجها الدولة الثانية مساوية إلى القيمة الكلية للطلب الدولة الثانية على السلعة المنتجة من الدولة الأولى.

- طالما أنه من غير الممكن تقرير قاعدة عامة لأذواق واحتياجات المستهلكين فإن معدلات التبادل الدولية ستقع بين معدلات التبادل الداخلية في كلتا الدولتين.
- كلتا الدولتين تعتمدان في معدلات التبادل التجاري على الطلب والمرونة عليه وان الدولة ذات الطلب غير مرن هي التي يعود عليها النفع الأكبر من التجارة.
- تأثر نفقات النقل على التجارة الخارجية فهو يؤثر على سعر السلعة.

ب. الانتقادات التي وجهة للنظرية: وهي كالتالي (توامرية، 2019، صفحة 56)

- عدم تحديد معدلات التبادل للدولتين.
- عدم تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية لأنها تحدد متى تقوم التجارة ولكن لا تفسر لماذا قامت.
- تعتمد على فرضية عدم حركة عوامل الإنتاج بينما تنتقل المنتجات وهي غير مبررة في القرن 19.

II. النظريات النيوكلاسيكية:

من أهم النظريات النيوكلاسيكية نذكر:

1. نظرية هكشر_ أولين:تقوم هذه النظرية على الفرضيات التالية:

أ. فرضيات: وهي كمايلي (فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 أطروحة دكتوراه، 2019، صفحة 17)

- وجود دولتين وسلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج (العمل ورأسمال).
- يخضع الإنتاج لقانون غلة الحجم الثابتة لكل السلعتين في البلدين
- وجود منافسة تامة.
- انعدام تكاليف النقل والجمركة.
- تشابه أذواق المستهلكين.
- تفاوت السلع من حيث استخدام عناصر الإنتاج.

وأهم فرضيتين للنظرية(حامد محمود، 2017، صفحة 33_34)

إن السلع المختلفة تحتاج إلى مقادير مختلفة من عوامل الإنتاج أي مثلا السلعة أ تحتاج إلى رأسمال أكثر والسلعة ب تحتاج إلى عمل أكثر هكذا.

كما أن الدول تمتلك وفرات في عوامل الإنتاج مثلا الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك رأسمال والهند تتوفر على عنصر العمل.

ويمكن تقسيم النظرية إلى قسمين

- ❖ نظرية هبات الإنتاج: تبين هذه النظرية بأن كل دولة تقوم بالتخصيص في إنتاج وتصدير السلع التي يتطلب إنتاجها، والاستخدام الكثيف في العوامل الإنتاج المتوفر نسبيا،والتي يكون سعرها رخيصا نسبيا في الداخل. وتقوم باستيراد تلك السلع التي تحتاج عامل الإنتاج نادر نسبيا عندها،وسعره رخيصا نسبيا في الخارج مع العلم العوامل التي تعتمد عليها العمل ورأسمال.
- ❖ نظرية تعادل أسعار عوامل الإنتاج: تؤكد هذه النظرية أن التجارة الدولية تعمل على جعل العوائد النسبية والمطلقة لعناصر الإنتاج متجانسة بين الدول. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار التجارة الدولية بديلا عن انتقال عناصر الإنتاج دوليا، فبمجرد التخصص الدولي سيزيد الطلب على عنصر الإنتاج الأكثر وفرة وبالتالي يرتفع سعره، وفي المقابل يقلل الطلب على عنصر الإنتاج النادر فينخفض سعره، فيجعل سعر عنصر الإنتاج الواحد يتجه إلى تساوي بين الدول المختلفة.(فرحول، أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980-2015 أطروحة دكتوراه، 2019، صفحة 16)

ب. الانتقادات الموجهة لهكشر _أولين:

- إنها تتناقض مع واقع أن نصيب الأكبر من الاستثمارات المباشرة تتحرك داخل الدول الرأسمالية المتقدمة، بحيث تقارب المستويات الحدية لرأسمال ولا تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشرة.
- إن الجزء الأكبر من العوامل المفسرة لحركة الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط برغبة الشركات في الاستفادة من اختلاف ظروف العمل والإنتاج بين البلدين،وهذا الاختلاف هو الدافع الأكبر.
- إن عملية الإنتاج تتأثر بشكل كبير بالعاملين (العمل ورأسمال) بالرغم من أنه هناك عناصر أخرى تؤثر بشكل ما.(توامرية، 2019، صفحة 56)
- عدم وجود عاملان إنتاجيان متجانسان ومن نوع واحد، مثل عنصر العمل في البلد الأول لا يشبه ذاك الذي في الثاني لاختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.(صادقي، 2014، صفحة 16)

2. نظرية معدل الفائدة: لقد تزامن ظهور النيوكلاسيك مع مشروع مارشال والتي قامت بتفسير ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر والتحركات الدولية لعنصر رأسمال المادي، بحيث يقوم على تحقيق الأرباح والاستفادة من الفروق النسبية في معدلات العائد على رأسمال. ولقد كان أولين أول من قدم شرحا لتحركات رأسمال الدولي،

وبعد ذلك تم تحليل الاستثمار الأجنبي كنظرية على يد ماكدوجال وكيمب وتفترض النظرية المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال من دولة لأخرى،وأن الرأسمال سيتدفق إلى المناطق التي يحصل فيها على أعلى عائد.

- انتقادات الموجهة للنظرية:(توامرية، 2019، صفحة 57)

- عدم التفريق بين الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر، فهي ركزت على عنصر رأسمال وأهملت العناصر الأخرى بالرغم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة تضم انتقال المعدات والتكنولوجيا...الخ
- فشل النظرية في التعامل مع واقع الاقتصاد لعملية الاستثمار الأجنبي المباشر بافتراضها المنافسة الكاملة وغياب الانتقال وعدم كمال المعلومات، وعدم تفسير حدوث الاستثمار من والى الدولتين في آن واحد مع عدم تفسير انتهاز الفرصة للشركات لتصبح متعددة الجنسيات.

الفرع الثاني: النظريات الحديثة

ا. نظرية دورة حياة المنتج:

تعتبر نظرية دورة حياة المنتج كنظرية مكملة لتحليل (بوسنر) بحيث أنها تعتمد على نفس المبدأ المتمثل في الفارق التكنولوجي، فهي تؤكد على دور المنتج الجديد ودوره حياته مع تطور التجارة الدولية.وتقدم تفسير لمبررات التجارة الخارجية وأسباب انتشار ظاهرة الاستثمارات الأجنبية.(بلحاج، 2014، صفحة 18)أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأه الاستثمارات الأجنبية المباشر تم توضيحه من قبل **لفيرنون**،والذي تأسس بشكل رئيسي على نظرية الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية، حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دور هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.(حسب الله محمد، 2005، صفحة 28)

كما تفترض النظرية إن حياة المنتج تمر بأربعة مراحل أساسية

1. مرحلة التقييم: بدأت هذه المرحلة بتحول الشركات الاحتكارية إلى شركاتتحتكر منتج جديد وتطرحه في السوق، وتتوقف هذه المرحلة عند نجاح المنتج واستمراره،لان المنتج في البداية يكون غير معروف والتعامل به منخفض فتكون في هذه المرحلة معدلات الأرباح ضئيلة والتكاليف عالية.
2. مرحلة النمو: إن هذه المرحلة من أبرز مراحل المنتج، ففيها تكون زيادة في حجم التعامل و مقدار الأرباح المحققة و الناتجة عن نمو الطلب على السلعة في الأسواق الداخلية والخارجية، مما يتيح الاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم وانخفاض التكاليف إلى أدنى مستوى ممكن. (سعدي، 2013، صفحة 159_160)

3. مرحلة النضج والاستثمار: في هذه المرحلة تعمل الشركة على تعزيز مكانتها في السوق داخليا وخارجيا والمحافظة على مبيعاتها، وإعادة توطين لمواجهة المنافسين، وتقوم بتطوير إستراتيجية المزيج التسويقي للمحافظة على ميزتها ومركزها في السوق والتقرب أكثر من المستهلك الأجنبي، بتخفيض السعر وتنشيط المبيعات.

4. مرحلة الانحدار والتدهور: وتتميز هذه المرحلة بانخفاض مبيعات الشركة صاحبة السلعة لظهور منافسين جدد، وهنا تذهب الشركة لحالتين إما الانسحاب من السوق أو تمديد إستراتيجيتها (تطور منتجات جديدة). وتبقى هذه النظرية عاجزة في تفسير الاستثمار في كثير من السلع الأخرى. (التهامي و جابر السيد أحمد، 2019، صفحة 45_46)

- الانتقادات التي وجهة للنظرية: وتتمثل في(توامرية، 2019، صفحة 73)

- أن الميزة التكنولوجية ليس هي الدافع لقيام الشركات والاستثمار الأجنبي المباشر، لأنه لا يكون إلا في المرحلة الأخيرة.
- لا يصلح تحليل النظرية على الاستثمارات في قطاع البترول والسياحة، لأنه لا يتطلب العمل من داخل الدولة الأم.
- بعض الصناعات ذات المستوى التكنولوجي العالي ولا تكون بنفس المراحل للنظرية، فقد يكون ظهورها في الأسواق المتقدمة مع ظهورها في الأسواق النامية.
- لا يمكن تطبيق النظرية على السلع التفاخرية.
- لم يتم تحديد حدود كل مرحلة زمنيا والعوامل المتحكمة فيها.

II. **نموذج الفجوة التكنولوجية POSNER:** وقد ركز في تحليل النموذج لنمط التخصص في مجال التجارة الخارجية بين الدول على إمكانية حصول بلد ما على أسلوب متقدم في الإنتاج، ما يسمح له بإنتاج منتجات جديدة وبجودة عالية وتكلفة أقل، فيؤدي إلى قيام التجارة الدولية وقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.

- الانتقادات الموجهة لها:وتتمثل في (صادقي، 2014، صفحة 20_21)

- عدم وضوح الفجوات التكنولوجية القائمة بين البلدان المختلفة.
- عدم التعرف إلى أسباب ظهورها ولا على كيفية التخلص منها عبر الزمن.

III. نظرية عدم كمال الأسواق

وقد ظهرت هذه النظرية لقلة المعلومات التي تحول دون قيام التجارة الدولية كفنية في الأصول المنظورة أو المزايا المعنوية التي تمتلكها الشركة المستثمرة في الخارج، ومن ثم تقوم الشركات متعدد الجنسيات (المالكة

غالبا لهذه المزايا) بتدويل عملياتها داخليا، بمعنى تمارس نشاطات البحث والتطوير والاختراع داخل الشركة بدلا من ممارستها في الأسواق لتخطي القيود المفروضة على الأسواق التي تؤثر على حرية التجارة والاستثمار هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى وضع قيود تحول دون دخول منافسين جدد للأسواق وتمنع تسرب الابتكارات الحديثة إلى الأسواق.(حسب الله محمد، 2005، صفحة 30)

وحسب هذه النظرية فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدولة المضيفة يعتمد على العوامل التالية:(مصباح، 2006، صفحة 11)

- تفوق الشركات المتعددة الجنسيات في مجال التكنولوجيا.
- اختلافات جوهرية بين الشركات المحلية والأجنبية.
- تسهيلات من الدولة المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي.
- امتلاك المهارات الإدارية والتسويقية للشركات الأجنبية أفضل من الدولة المضيفة.
  - الانتقادات الموجهة لهذه النظرية: وهي كالتالي(توامرية، 2019، صفحة 69)
- إن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج، وهذا غير واقعي من الناحية العملية.
- لم تقدم أي تفسير مقبول حول رغبة الشركات متعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية الشركة، في حين انه يمكن تحقيق ذلك في أشكال أخرى من الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثاني: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وأثره عليه

سنتطرق في هذا المطلب إلى التأصيل النظري والتطبيقي لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي وقنوات تأثيره عليه.

الفرع الأول: علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي

تعرضت العديد من الدراسات والنظريات إلى تحليل العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي، فشهدت اختلافات بينها على دور الايجابي للانفتاح التجاري في تحقيق النمو الاقتصادي، فمنهم من يراها لها ميزة ومن من يرى أنها ليست بتلك القوة.

ا. **التأصيل النظري لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي:** اختلفت آراء الاقتصاديون في العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادية فنجد:

1. آراء المفكرين الكلاسيك:

أ. آدم سميث: قد أشار إلى أن الانفتاح التجاري في تهيئة الفرصة لتطبيق التخصص وتقسيم العمل وتصريف الفائض إلى الدول التي تنعدم فيها التخصص وتقسيم العمل، وبالتالي اتساع السوق وزيادة الكفاءة الإنتاجية.(زيدون و بن جدو، 2018، صفحة 196)

ب. دافيد ريكاردو: أظهر أهمية الانفتاح التجاري للدول من خلال نظريته، وقد بين أن التبادل التجاري يحصل باختلاف التكاليف النسبية لإنتاج، وتحويل القطاعات الأكثر كفاءة وتحسن رفاهية السكان. (زيدون، بن ديمة، و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014، 2019، صفحة 350)

ج. جون ستيوارت ميل:وضح من خلال نظرية النفقات النسبية في ظل إمكانيات الانفتاح الساكن، أن الانفتاح التجاري يؤدي إلى منافع اقتصاد مباشر تتمثل في استخدام الكفء لقوى التجارة الخارجية، و أن لها تأثير ديناميكيا ونفعا غير مباشر أساسا في رفع مستوى العام للإنتاجية ويعتبر ذا أهمية كبيرة(زيدون و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014، 2018، صفحة 197)

2. آراء المفكرين النيوكلاسيك:

- يرى هكشر–أولين:إن عملية التنمية عبارة عن تراكم رأسمالي، إذ أن قيام التجارة الخارجية وفقا لمبدأ الحرية الاقتصادية سيؤدي إلى زيادة الدخول والمدخرات، ومن ثم تحقيق تراكم رأسمالي أكبر الذي يؤدي بدوره إلى نمو أكبر في الدخل، مقارنة بالنمو الذي كان يمكن أن يتحقق بدون نمط التجارة. (فرحول و بوكدرون، دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017)، 2020، صفحة 161)

2. آراء المذهب الحديث:

تتوقع نظرية النمو الداخلي أن نمو الاقتصاد المفتوح يتزايد بشكل أسرع من المغلق عن طريق التحسينات التكنولوجية من خلال التبادل التجاري للسلع الوسيطية، وان هناك علاقة معقدة بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري.(مطاي و عمر دلال، 2019، صفحة 191)

أ. يرى Emery 1980: فقد توصل إلى نتائج أخرى مفادها أن علاقة نمو الصادرات والنمو الاقتصادي يؤدي إلى منافع مباشرة تتمثل في زيادة القدرة الاستيرادية للدول واتساع السوق، مما يؤدي إلى التخصص وتقسيم العمل، والاستفادة من وفرات الحجم الكبيرة، وأما المنافع الغير مباشرة فهي الصادرات التيتشجع الاستثمار المحلي والأجنبي،وتزيد المنافسة الخارجية وتقلل من تكاليف وجلب التكنولوجيا.

ب. كما يؤكد Tyler 1981 أن العلاقة الطردية بين الصادرات والنمو الاقتصادي وتزداد وضوحا مع زيادة الصادرات إلى إجمالي الصادرات.

ج. أما البنك الدولي 1987: يرى تسارع نمو الصادرات وإجمالي الناتج المحلي الحقيقي للنموذج الذي اتسم فيه الانفتاح التجاري للدول النامية بقوة والاستمرارية.

د. أما DavidDollar2000: اهتمت بأثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو الاقتصادي، وبتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي، وخلصت أن النمو السريع والمستوى العالي للتجارة والمؤسسات ذات النوعية العالية تأتي مع بعضها البعض.

هـ.ويرى pouleleJjenifernouzardfarrokh 2003: وجود آثار ايجابية للانفتاح على النمو وأنه يساهم إيجابا في التنمية والعكس غير محقق.(زيدون و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014، 2018، صفحة 197)

II. الدراسات التطبيقية لعلاقة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي:

1. دراسة Mogadam 1993:أظهرت هذه الدراسة أن النمو يكون مدفوعا بدافع التكنولوجيا والانفتاح، وتوصلت إلى أن التجارة ورأسمال بصفة عامة هما المسئولان على معظم النمو المسجل في الاقتصاد الفرنسي لأكثر من عشرين عاما.
2. دراسة Helpman . E 1995:قامت بدراسة على عينة من 22 من البلدان الصناعية،وتوصلت إلى أن الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد لا تتوقف فقط على مخزون رأسمال ولكن أيضا من شركائها التجاريين، كما أن الأثر الايجابي لأنشطة البحث والتطوير الخارجية على الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج للبلد يعتمد على درجة من الانفتاح.(زيدون و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014، 2018، صفحة 197)
3. نموذج Seghezz–Baldwin 1996: وقد وجدت من خلال العمل في ثلاث خطوات لتقدير البيانات أن النمو يكون مدفوعا من خلال تحفيز الاستثمار بصفة خاصة، وهذه النتيجة تم تأكيدها من خلال اعمال ele، سنتي 1993_1994.

4. دراسة Lantpritchett: جمعت هذه الدراسة العديد من المؤشرات التي استخدمت في الأدبيات ودرست العلاقة المتبادلة بين هذه المؤشرات، إذ أن معظمها لا ترتبط ببعضها البعض، وتفسر ذلك أن لا أحد من هذه المؤشرات تعبر مفهوم الانفتاح كما يجب.
5. دراسة neontagFLueringLl: أشار هذه الدراسة إلى أن الأوضاع الداخلية للبلد هي التي تحدد نتائج انفتاحه، إذا توفرت شروط معينة كتوفر رأسمال البشري على سبيل المثال،عندئذ سيكون الانفتاح عنصر مساعد لتفعيل النمو ورد الصدمات الخارجية للاقتصاد. (زيدون، بن ديمة، و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014، 2019، صفحة 352)
6. دراسة رودرك 1999:والتي يرى من خلالها أن هدف تعزيز الصادرات يجب أن ينظر إليها كوسيلة لتمويل الواردات وليس كهدف، وكانت الدراسة حول هذا الموضوع قد شملت مجموعة من الدول النامية.
7. دراسة فيشر 2003: لقد بين فيشر في هذه الدراسة أنه كلما زادت درجة الانفتاح على العالم الخارجي كلما تعزز النمو والدخل.

درجة الانفتاح على العالم الخارجي = الصادرات +الواردات /الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين النتائج أيضا أن البلدان المنفتحة تنمو بزيادة قدرها 2% عن نظيرتها المنغلقة، وهذا التأثير يتم من خلال قنوات زيادة الإنتاجية. وتلعب وفرة الواردات دور هاما في زيادة النمو لكن من جهة أخرى، يرى فيشر أن زيادة درجة الانفتاح لا تعتبر شرطا كافيا للنمو الاقتصادي وليس أفضل أداة سياسة اقتصادية.(حبيطة و حاسي، 2017، صفحة 97)

الفرع الثاني: أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي

ا. **أثر التجارة الخارجية:** هو عبارة عن أثر السياسات الجارية على التنمية الاقتصادية أي تحقيق تنمية بالتوجه إلى الداخل إحلال الصادرات، أو الخارج إحلال الواردات.

1. سياسة التصدير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: يعتبر التصدير أحد محركات النمو الاقتصادي، فزيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من آليات نذكر منها:

أ. الصادرات وتخصيص الموارد الاقتصادية: إن تنمية الصادرات تؤدي إلى استخدام الموارد الاقتصادية من خلال تخصيصها في صالح القطاعات ذات مزايا النسبية ووفق لمبدأ ريكاردو، الذي يقرر أن على الدول التخصص في إنتاج وتصدير سلعة ما ذات الميزة النسبية، بالتالي يزيد من إنتاجها، فتحقق فائض عند استهلاكها محليا وبشرط يتم تصدير ذلك الفائض، هذا يؤدي إلى زيادة الناتج القومي الحقيقي فيؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي.

ب. الصادرات والتقدم التكنولوجي: تتوفر الموارد المالية اللازمة للاستيراد السلع الرأسمالية المتطورة من أهم مصدر وهو الصادرات، كما إنها مصدر لاكتساب المهارات والخبرات والتدريب هذا يعكس مباشرة في رفع النمو الاقتصادي.(زيدون و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014، 2018، صفحة 198)

ج. الصادرات وزيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج: إن عملية التوسع في الصادرات تؤدي إلى المنافسة الشديدة بين المشاريع، وبالتالي تستفيد المشاريع المحلية، هذا يؤدي إلى رفع مستوى إنتاجيتها ومنه زيادة الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج، فيؤدي إلى ربط المشاريع المحلية بالأسواق الدولية للحصول على العملات الأجنبية اللازمة للتمويل.

د. مساهمة الصادرات في الناتج الداخلي الخام: يعد التصدير محفز رئيسي للتجارة الخارجية بشكل عام والنمو بشكل خاص، وهذا يعود ذلك لأثر التنموي في هذا المجال من خلال حركة الصادرات المتمثلة في السلع والمواد الأولية.(زيدون، بن ديمة، و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014، 2019، صفحة 353)

2. سياسة الاستيراد وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

لجأت معظم الدول النامية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية إلى تبنى سياسة إستراتيجية التصنيع بقصد إحلال محل السلع المستوردة، ولقد تم اللجوء إلى مثل هذه الإستراتيجية في سنوات الخمسينيات والستينيات، حيث عرفت أسواقها العالمية من المنتجات الأولية تراجعا في العوائد، كما شهدت موازين المدفوعات لهذه الدول عجزا في موازينها الجارية.(زيدون، بن ديمة، و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014، 2019، صفحة 353)، وكانت الحجج في ذلك كون أن التصنيع يعتبر ذا أهمية كبرى لاقتصاديات الدول، بحيث ما يزال العديد من الدول تتبع هذه الإستراتيجية لأسباب سياسية واقتصادية، فهي تعمل على الإنتاج المحلي لأغراض الاستهلاك المحلي عوض عن استراده من الخارج، ولبناء قاعدة من الصناعات تعمل على تلبيته جل الاحتياجات السوق المحلي، وهذه الإستراتيجية تمهيد لتطبيق إستراتيجية تنمية الصادرات.(زيدون و بن جدو، الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014، 2018، صفحة 199)

II. أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي

1. 1998 orioBorensztеindeGre: وهو أول تحليل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، حيث اعتمدوا في دراستهم لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي على نموذج

Romer وتوصلت الدراسة إلى أن هذا الأخير لا يكون له أثر إلا إذا تميز البلد المضيف برأسمال بشري ذي مستوى معين.

2. Romer 1993: بالنسبة لـ Romer فإن الشركات متعدد الجنسيات تؤدي دورا أساسيا في تقليص الفجوة التكنولوجية بين الدول المتخلفة، من خلال توفير معارف جديدة لهذه الأخيرة مما يساهم بشكل ايجابي في النمو الاقتصادي.

كما قامRamosسنة 2001 بدراسة شملت 134 دولة خلال الفترة 1965_ 1995 أثبت فيها أن الاستثمار الأجنبي المباشر يسرع تراكم رأسمال، والذي يساهم في تمويل الاستثمارات ومن ثم رفع القدرة الإنتاجية ما يدعم النمو الاقتصادي.(رحماني، 2018، صفحة 19_20)

3. دراسةBassem Kahouli وAnis Omri (2013):و تهدف إلى تقصي العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ورأسمال المحلي، والنمو الاقتصادي في عينة من 13 دولة من دول النامية، باستخدام المعدلات الآنية للفترة 1990_2010، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي.(رعاد و بلوكاريف، 2016، صفحة 341)

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تم التوصل إلى الأهمية الكبيرة للانفتاح التجاري سواء من حيث إستراتيجية الصادرات أو الواردات، كما يمكن القول أن أغلب النظريات المفسرة لقيام التبادل التجاري تعترف بالدور الايجابي للانفتاح التجاري، بالإضافة إلى ذلك فقد تعددت وتنوعت الطرق التي يمكن من خلالها قياس درجة الانفتاح في الدول على بعضها البعض. كما تناولنا كما تم تناول علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي من منظور نظري،وأهم الدراسات التطبيقية، وأثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي من جانب التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

الفصل الثالث

دراسة تطبيقية لأثر الانفتاح التجاري على النموالاقتصـادي

تمهيـــــــد:

لقد حظي الأدب التجريبي بالعديد من الدراسات التي تناولت علاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي، حيث أجمعت معظمها أن الانفتاح التجاري يؤثر على إيجابا على النمو الاقتصادي. وسوف نحاول في هذا الفصل معرفة العلاقة التي تربط بين الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطأة ARDL خلال الفترة (1990-2018) بالجزائر، مع التطرق قبل ذلك إلى تحليل لهيكل المبادلات التجارية والنمو الاقتصادي، فقسمنا الفصل إلى مبحثين حيث جاء في:

- المبحث الأول الدراسة التحليلية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي بالجزائر.
- المبحث الثاني فهو يخص الدراسة القياسية لعلاقة الانفتاح التجاري بالنمو الاقتصادي بالجزائر.

المبحث الأول:دراسة تحليلية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر

اعتمدت الجزائر على عدة إصلاحات بهدف الوصول إلى اقتصاد مفتوح ومتوازن لمواكبة الاقتصاد العالمي، وقد مرت هذه الإصلاحات على عدة مراحل حسب القدرة الاستيعاب للبلاد و كانت أهمها الإصلاحات حول تحرير التجارة الخارجية والأسعار، ومراجعة نظام الجبائي والمالية وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية الاقتصادية. وقد مكنت هذه الإصلاحات من إعداد الاقتصاد الجزائري للانضمام إلى الاقتصاد العالمي، وفي هذا المبحث سنستعرض أهم الإصلاحات والتي تخص الدراسة بالدرجة أولى التي قامت بها الجزائر للخروج إلى اقتصاد السوق،ونتعرف أيضا على هيكل المبادلات التجارة الخارجية واتجاه الأداء الاقتصادي في الجزائر.

المطلب الأول:الإصلاحات التي مرت بها الجزائر وهيكل مبادلاتها

الفرع الأول: الإصلاحات الخاصة بالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي في الجزائر

I. الإصلاحات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية:

لقد جاءت عملية تحرير الجارة الخارجية في الجزائر تدريجيا، من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق مبني على القواعد الحرة منذ بداية التسعينات من القرن الماضي، للدخول إلى نظام السوق يقتضي العديد من الإصلاحات والتعديلات.(زوين، 2011، صفحة 29)

ففي المرحلة الأولى تم منح المتعاملين الاقتصاديين حرية استيراد بضائع بهدف إعادة بيعها، وقد تميزت بالتقييد كونها تخص قطاع تجارة الجملة والوكلاء المعتمدين، وكذا تحرير البضائع المستوردة حيث يتم الاستيراد حسب قائمة مقيدة مسبقا، إلى جانب فرض استعمال العملة الصعبة في تسوية العمليات التجارية.

وقد تعرضت الجزائر من جديد إلى اختلالات هيكلية عميقة مع بداية 1992 تزامنا مع تردي الوضع لاقتصادي والأمني في البلاد ترجم من خلال المؤشرات الكلية لارتفاع مستوى المديونية وعجز الميزانية وتراجع إيرادات الدولة، مع ارتفاع مستوى التضخم وقد فرضت هذه الأوضاع على السلطات للتوجه نحو هيئات دولية كالصندوق النقد الدولي.

المرحلة الثانية تميزت بتحرير تام للتجارة الخارجية حيث تم إلغاء التعريفة الجمركية سنة 1995، وبحلول جوان 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود، وتم تعديل هيكل التعريفة الجمركية لكي تحقق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والمالية، حيث بعد اتفاق مع صندوق النقد الدولي تم تخفيض الرسوم الجمركية

من 60%إلى 50% إلىأن وصل في جانفي 1997 إلى 45% مع بقاء بعض السلع خارج هذا النطاق كالكحول والسيارات...الخ. (حفيظ و بن علال، 2018، صفحة 114)

إلا أنها تشترط على المتعاملين الاقتصاديين القيد في السجل التجاري،و توجب اسم تاجر الجملة أو وكيل معتمد. أما فيما يخص استيراد المنتجات ذات الاستهلاك الواسع فهي تخضع لدفتر الأعباء الذي يعتبر مجرد إجراء إداري. فيشترط كذلك بنك الجزائر للحصول على تمويل خارجي مبلغ يقدر بـ : 02 مليون دولار فأكثر.(تليلي، 2012، صفحة 28)

II. الإصلاحات الخاصة بالاستثمار الأجنبي

لقد مرت الجزائر بعدت إصلاحات الخاصة بالاستثمار الأجنبي والتي أدت إلى تطوره ، فقد كانت البداية من قانون النقد والقرض 90_10الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض حيث وضح مبدأ الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،و أدخل هذا القانون تمييزا واضحا بين المقيمين وغير المقيمين وكذا نظام سوق الصرف وحركة رؤوس الأموال، وأعطى ضوءا أخضر لغير المقيمين بالاستثمار الأجنبي المباشر. وجاء بعده القانون رقم 93_12 الصادر في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بالاستثمار وهو من أحسن القوانين الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر خلال مرحلة الإصلاحات إلا أن هذا القانون شابه الغموض، حيث أنه مجموعة الملفات المودعة لدى وكالة الوطنية لترقية الاستثمار والتي بلغ عددها 48 ملفا خلال 1993_2000 قد تم تحسين 10%منها فقط. و لقد جاء القرار الرئاسي رقم 01_03 المتعلق بتطوير الاستثمار لاغيا للقانون رقم 93_12 حيث أكد رئيس الجمهورية أمام مجلس الأعمال الفرنسيين في جوان 2000 على فتح الاقتصاد الوطني أمام المستثمر الأجنبي وبأن القطاعات الاقتصادية مفتوحة أمام الراغبين في الشراكة والاستثمار، ولا يوجد هناك قطاع استراتيجي محظور على الأجانب . وبعدها صدر الأمر رقم 06_08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 لتعديل وإتمام بعض أحكام الأمر رقم 01_03 لسنة 2001 والمتعلقة بتطوير الاستثمار. (مودع، 2018، الصفحات 203-206)

ثم بعدها جاء المرسوم التنفيذي رقم 16_09 المؤرخ في 03 أوت 2016 والمتعلق بترقية الاستثمار وهو يؤكد مرة أخرى على عزم الجزائر لمواصلة مسارها في دعم وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة بعد القيم السلبية التي شهدتها التدفقات الواردة منه خلال سنة 2015 والتي مثلت 18%من التدفقات السلبية التي شهدتها الدول العربية في نفس السنة،ويختلف عن ما سبقه من قوانين في ذات المجال من حيث التعديلات الجديدة التي أتى بها فيما يخص الإعفاءات والامتيازات والضمانات الممنوحة للمستثمر الأجنبي حسب أهمية قطاع النشاط،

حيث اهتم هذا القانون للاستثمارات المنجزة في مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب، وتلك تحتاج في تنميتها إلى مساهمة من طرف الدولة، إضافة إلى تبسيط وتسريع الإجراءات الإدارية المتعلقة بالتصريح بالاستثمار واختصارها في وثيقة واحدة للتسجيل لمنح الحق في الحصول على كل الامتيازات، أما فيما يخص أجهزت الاستثمار فقد قام قانون الاستثمار الجديد رقم 16_09 بإعادة التركيز في مهام الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بإلغاء كل التدخلات الملاحظة سابقا بخصوص النظام القانوني ومنح الامتيازات.

وبالتالي فان انضمام الجزائر إلى هذه المنظمة سيفتح لها المجال ويمنحها فرصة أكبر لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال استفادتها من الاتفاقية الخاصة بالاستثمار الأجنبي في مجال التجارة، والتي ستعود باستثمارات مهمة عليها خاصة مع الاستفادة من أثر الشبكات التي تكونها الشركات متعددة الجنسيات على المستوى الجهوي والدولي، و ما تمثله من وسائل هامة في تبادل السلع والخدمات و التكنولوجيا في استغلال الهوامش المتوفرة في الربحية ومردودية عوامل الإنتاج بين الدول والتكتلات.(مرابط، 2019، صفحة 108)

الفرع الثاني: هيكل المبادلات التجارة الخارجية

I. تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال الفترة (1990-2018)

الجدول رقم (1):تطور حصيلة التجارة الخارجية خلال (1990-2018)الوحدة : مليون /دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية%
1990	12964,00	8786,00	4178	147,55
1991	12330,00	8662,00	3668	142,34
1992	11510,00	8300,00	3210	138,67
1993	10410,00	7990,00	2420	130,28
1994	8890,00	9150,00	-260	97,15
1995	10260,00	10100,00	160	101,58
1996	13220,00	9090,00	4130	145,43
1997	13820,00	8130,00	5690	169,98
1998	10140,00	8630,00	1510	117,49
1999	12320,00	8960,00	3360	137,5
2000	21651,00	9345,00	12306	231,68
2001	18125,00	9418,00	8707	192,45
2002	18182,00	11967,00	6215	151,93
2003	25000,00	12402,00	12598	201,58

179,44	14263	17954,00	32217,00	2004
232,53	27073	20427,00	47500,00	2005
264,69	34060	20681,00	54741,00	2006
315,21	59400	27600,00	87000,00	2007
207,18	40597	37993,00	78590,00	2008
114,99	5891	39298,00	45189,00	2009
146,81	18205	38885,00	57090,00	2010
155,26	26139	47300,00	73439,00	2011
144,15	22244	50376,00	72620,00	2012
119,88	10920	54903,00	65823,00	2013
104,87	2842	58330,00	61172,00	2014
68,04	16508-	51646,00	35138,00	2015
63,55	-17029	46727,00	29698,00	2016
76,27	-10927	46059,00	35132,00	2017
92,35	-859	11228,00	10369,00	2018

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

الشكل رقم (4): تطور الصادرات والواردات في الجزائر خلال (1990-2018)

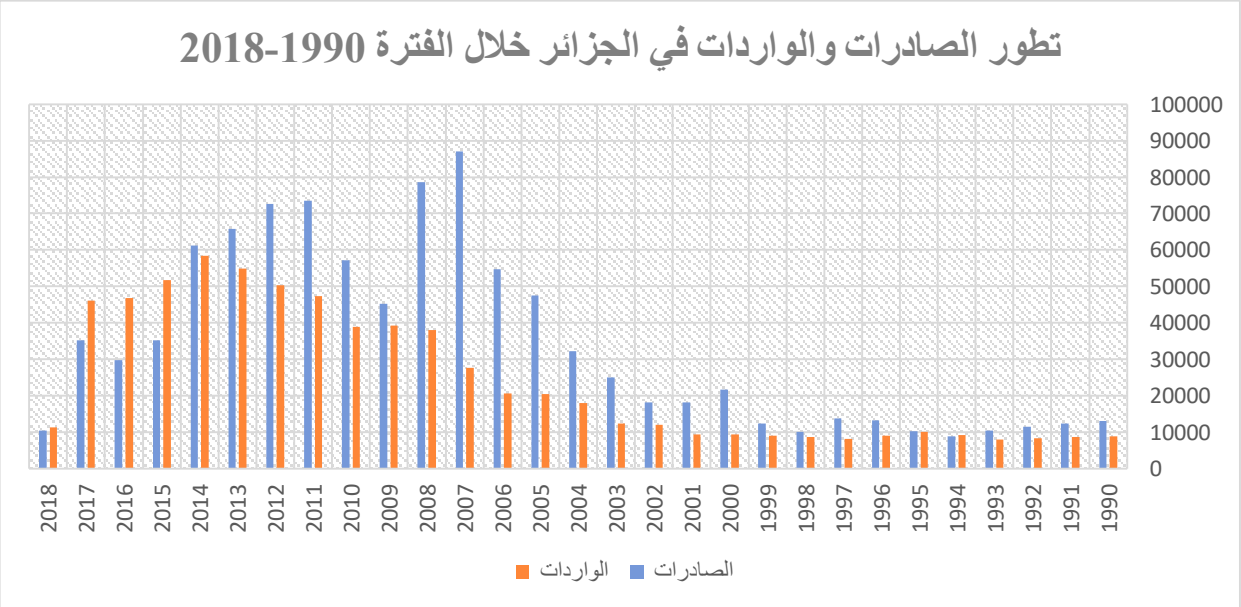

المصدر: مخرجات EXCELبالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

من خلال الجدول رقم (1) والشكل (4) نلاحظ أن الصادرات عرفت انخفاض من 1990 إلى غاية 1994حيثبلغت 8890 مليون دولار، لترتفع ارتفاعا طفيفا سنة 1997 فتصل إلى 13820 مليون دولار، وانخفضت في السنة الموالية لتصل إلى 10140 مليون دولار، وهذا التذبذب راجع للاختلال في أسعار البترول لتعاود الارتفاع قبل حدوث الأزمة العالمية التي أثرت بشكل ما على أسعار البترول، وبما أن البترول هو الركيزة الأساسية لصادرات الجزائر حيث بلغت صادراتها الذروة ببلوغ أسعار البترول إلى أعلى معدل لها سنة 2007 بقيمة 78000 مليون دولار، وعادت بعد ذلك للاختلال بين الارتفاع والانخفاض الطفيف لتصل سنة 2018 إلى أدنى مستوى لها 10369 مليون دولار.

أما بالنسبة إلى الواردات فهي الأخر عرفت تذبذب من 1990 إلى غاية 1994 لتصل سنة 1995 إلى 10100 مليون دولار، ثم تبدأ في الانخفاض إلى غاية 2002 أين سجلت 11967 مليون دولار، وهذا راجع إلى نفس الأسباب المذكورة سابقا لتعاود في الارتفاع إلى غاية 2014 حيث بلغت 58330 مليون دولار، بعد ذلك تنخفض من جديد لتصل سنة 2018 إلى 11228 ملون دولار.

الشكل رقم (5): تطور الميزان التجاري خلال (1990-2018)

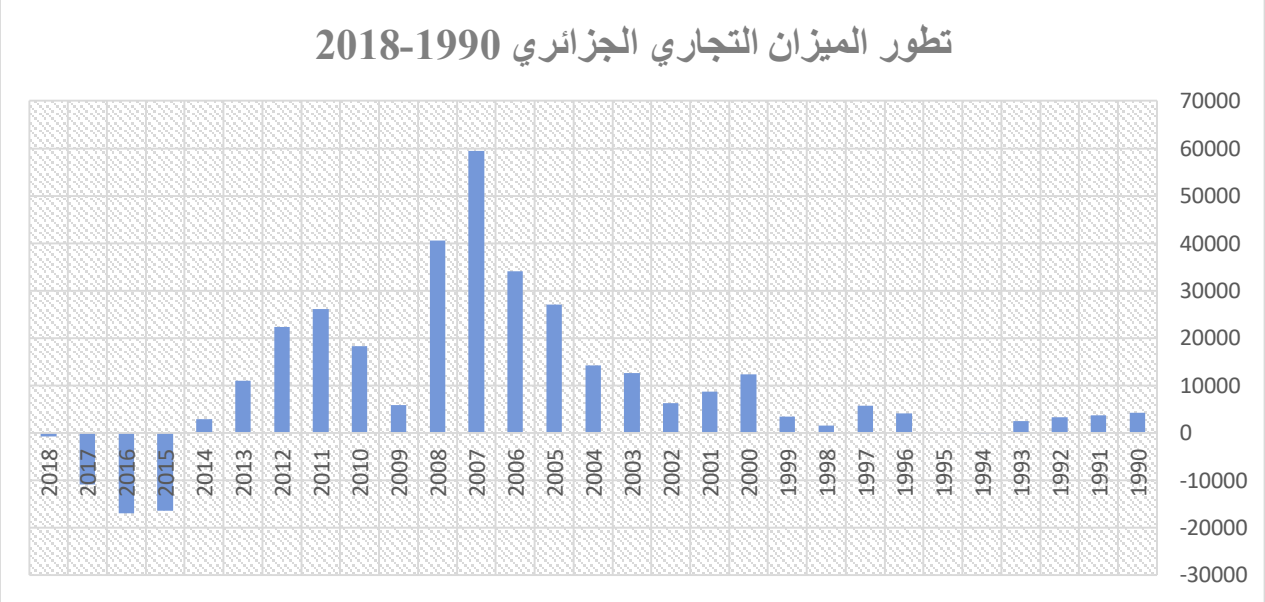

المصدر: مخرجات EXCELبالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

الشكل رقم (6) : نسبة تغطية الصادرات للواردات خلال (1990-2018)

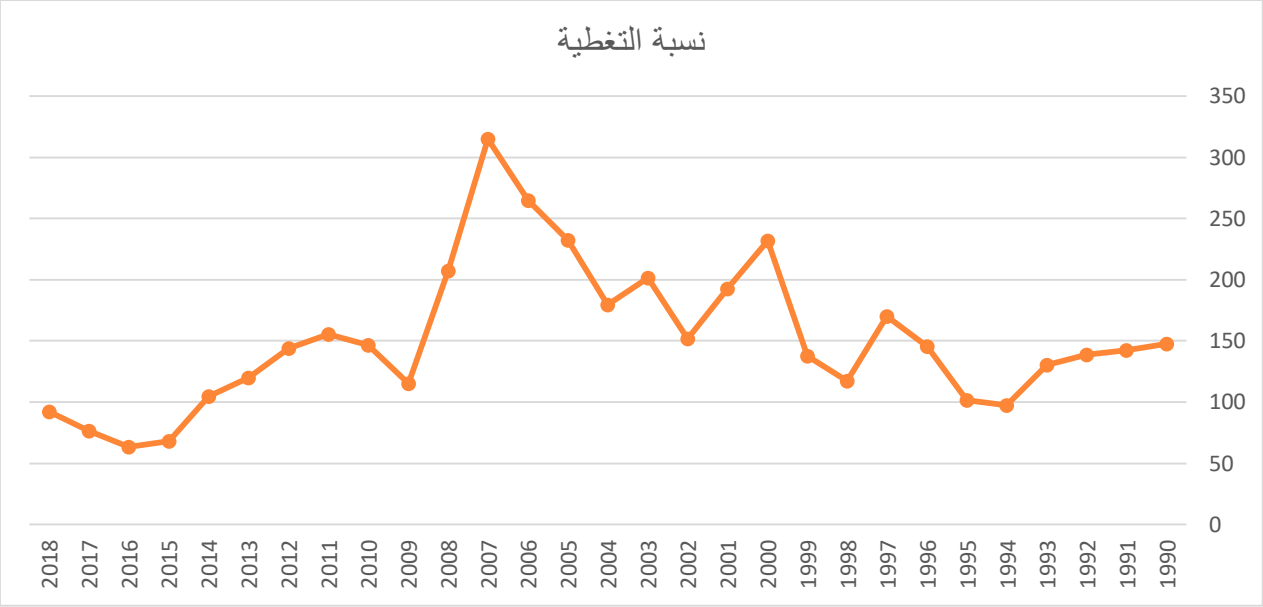

المصدر: مخرجات EXCELبالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

أما عن الميزان التجاري فمن خلال الشكل رقم (5) والشكل رقم (6) عرف عجز سنة 1994 ويظهر ذلك في معدل التغطية الذي يقدر ب 97,15 %،وهذا راجع لانخفاض حصيلة الصادرات من المحروقات نتيجة انخفاض أسعار البترول،وأيضا ارتفاع حجم الواردات وبعد ذلك بدأ في التحسن إلى غاية 2000 أين عرف تذبذبا ليسجل أعلى قيمة له ب 59400 مليون دولار سنة 2007، وذلك بفضل ارتفاع أسعار البترول محطمتا الرقم القياسي في هذه السنة، إلا انه انخفض الفائض مجددا وأصبح متذبذبا إلى غاية 2014 ليسجل عجزا في السنوات الأخيرة. وقد كان أكبر عجز سجل سنة 2016 بقيمة 17029 بمعدل تغطية قدر بـ 63,55%.

II. التركيز السلعي للصادرات والواردات في الجزائر

1. التركيز السلعي للصادرات

جدول رقم (2): التركيز السلعي لصادرات الجزائر خلال الفترة (2005_2018)

السنوات	الوحدة	الصادرات	الطاقة	خارج المحروقات	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	مليون$	46495	45588	907	67	134	656	-	36	14
	%	100	98,05	1,95	0,14	0,29	1,41	-	0,08	0,03
2006	مليون$	54791	53608	1183	73	195	828	-	44	43

0,04	0,07	-	1,51	0,36	0,13	2,16	97,84	100	%	
34	44	-	988	153	92	1311	59605	60916	مليون$	2007
0,04	0,07	-	1,62	0,25	0,15	2,15	97,85	100	%	
34	69	-	1390	340	121	1954	77192	79146	مليون$	2008
0,04	0,09	-	1,76	0,43	0,5	2,47	97,53	100	%	
49	25	-	692	170	113	1066	44411	45477	مليون$	2009
0,11	0,09	-	1,52	0,37	0,25	2,34	97,66	100	%	
33	27	-	1089	165	305	1619	56143	57762	مليون$	2010
0,06	0,05	-	1,89	0,29	0,53	2,80	97,20	100	%	
16	36	-	1495	162	357	2140	71662	73802	مليون$	2011
0,02	0,05	-	2.03	0,22	0,48	2,90	97,10	100	%	
18	30	-	1519	167	314	2048	70571	72620	مليون$	2012
0,02	0,04	-	2,09	0,23	0,43	2,82	97,18	100	%	
18	25	2	1608	108	402	2161	63362	65823	مليون$	2013
0,03	0,04	0,003	2,44	0,16	0,61	3,28	96,72	100	%	
10	15	-	2350	110	323	2810	58362	61172	مليون$	2014
0,02	0,02	-	3,84	0,18	0,53	4,59	95,41	100	%	
11	17	-	1685	105	239	2057	33081	35138	مليون$	2015
0,03	0,05	-	4,80	0,30	0,68	5,85	94,15	100	%	
18	53	-	1299	84	327	1781	27917	29698	مليون$	2016
0,06	0,18	-	4,37	0,28	1,10	6,00	94,00	100	%	
20	78	-	1410	73	349	1930	33203	35132	مليون$	2017
0,06	0,22	-	4,01	0,21	0,99	5,49	94,51	100	%	
33	90	-	2242	92	373	2830	38953	41783	مليون$	2018
0,08	0,22	-	5,37	0,22	0,89	6,77	93,23	100	%	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2009-2016-2018)

من خلال الجدول (2) نجد أنه عرف التركيز السلعي للصادرات ارتفاعا إلى غاية 2008 حيث وصل إلى الذروة خلال هذه السنة ب79146 مليون دولار، وهذا الارتفاع الكبير راجع لارتفاع أسعار البترول آنذاك التي أثرت إيجابا على ارتفاع الصادرات وتحسن الوضعية الاقتصادية، ليتذبذب بعد ذلك بين الانخفاض و الارتفاع تذبذب طفيفا ليصل سنة 2018 لـ 41783 مليون دولار، هذا بالنسبة للصادرات بصفة عامة، لكنها هذه الأخيرة على علاقة طردية مع الصادرات النفطية والذي تمثل أكبر نسبة من الصادرات الجزائرية، بينما الصادرات الغير نفطية فقد كانت لا تتعدى 3% من النسبة الإجمالية هذا قبل 2014، لكن بعد انخفاض في أسعار البترول فقد كان التوجه إلى صادرات الغير نفطية لترتفع نسبتها حيث وصلت سنة 2018 لـ 6,77%، وقد كانت حصة الأسد فيها من نصيب المواد نصف مصنعة لتصل سنة 2018 إلى 5.37 %، أما باقي الصادرات فهي لا تتجاوز 1%.

2. التركيز السلعي للواردات

جدول (3): التركيز السلعي لواردات الجزائر في الفترة (2005_2018)

السنوات	الوحدة	الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الاولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2005	مليون$	20357	212	3587	751	4088	160	8452	3107
	%	100	1,04	17,62	3,69	20,08	0,78	41,52	15,26
2006	مليون$	21456	244	38000	843	4934	96	8528	3011
	%	100	1,14	17,71	3,93	23,00	0,45	39,75	14,03
2007	مليون$	27631	324	4954	1325	7105	146	10026	3752
	%	100	1,17	17,93	4,79	25,71	0,53	36,28	13,58
2008	مليون$	39181	592	7747	1373	9027	84	15268	5090
	%	100	1,51	19,77	3,50	23,04	0,21	38,92	12,09
2009	مليون$	39297	549	5863	1201	10165	234	15140	6145
	%	100	1,40	14,92	3,06	25,87	0,60	38,53	15,64
2010	مليون$	40212	945	6027	1406	9944	330	15573	5987
	%	100	2,35	14,99	3,50	24,73	0,82	38,73	14,89
2011	مليون$	47300	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944
	%	100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	مليون$	50376	4955	9023	1839	10629	329	13604	9997

	%	100	9,84	17,91	3,65	21,10	0,65	27,00	19,84
2013	مليون$	54903	4356	9572	1766	10810	449	15745	12205
	%	100	7,93	17,43	3,22	19,69	0,82	28,68	22,23
2014	مليون$	58330	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287
	%	100	4,89	18,87	3,23	21,84	1,13	32,41	17,64
2015	مليون$	51646	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773
	%	100	4,55	18,06	2,92	22,29	1,12	32,13	18,92
2016	مليون$	46727	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275
	%	100	276	17,60	3,34	24,57	1,07	32,94	17,71
2017	مليون$	46059	1992	8438	1528	10985	611	13992	8513
	%	100	4,32	18,32	3,32	23,85	1,33	30,38	18,48
2018	مليون$	46197	1015	8573	1896	10959	563	13433	9756
	%	100	2,20	18,56	4,11	23,72	1,22	29,08	21,12

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2009-2016-2018)

من خلال الجدول (3) نجد أن الواردات عرفت ارتفاعا حتى سنة 2014 حيث وصلت في هذه السنة إلى 58330 مليون دولار وبعد ذلك انخفضت لتصل سنة 2017 إلى 46059 مليون دولار لترتفع من جديد ارتفاع طفيفا سنة 2018 لتصل إلى 46197، وقد استحوذت التجهيزات الصناعية على أكبر نسبة حيث وصلت سنة 2008 إلى 15268 مليون دولار بنسبة 38,92 % لتتذبذب خلال (2009-2010) وبعدها تنخفض لتصل سنة 2018 إلى 13433 مليون دولار بنسبة 29,08 %على عكس باقي الواردات فهي متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض لكن بنسب طفيفة، وقد كانت أقل حصة من الواردات من نصيب التجهيزات الفلاحية مما يدل على عدم اهتمام الدولة بالقطاع الفلاحي.

III. تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1990-2018)

الشكل رقم (7) : منحنى تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1990-2018)

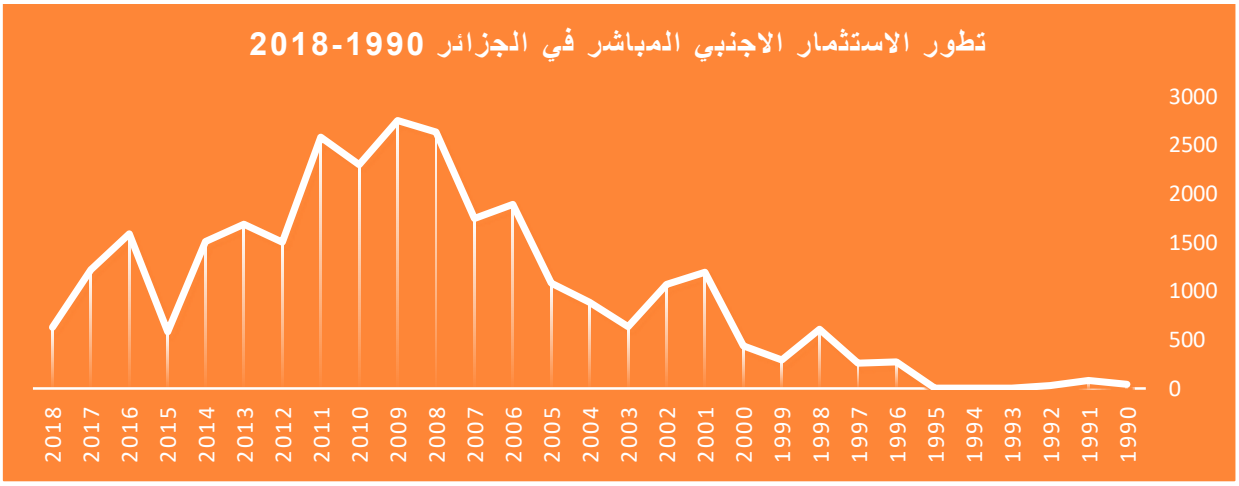

المصدر : مخرجات EXCELبالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

الشكل رقم (8):التمثيل بالأعمدة تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال (1990-2018)

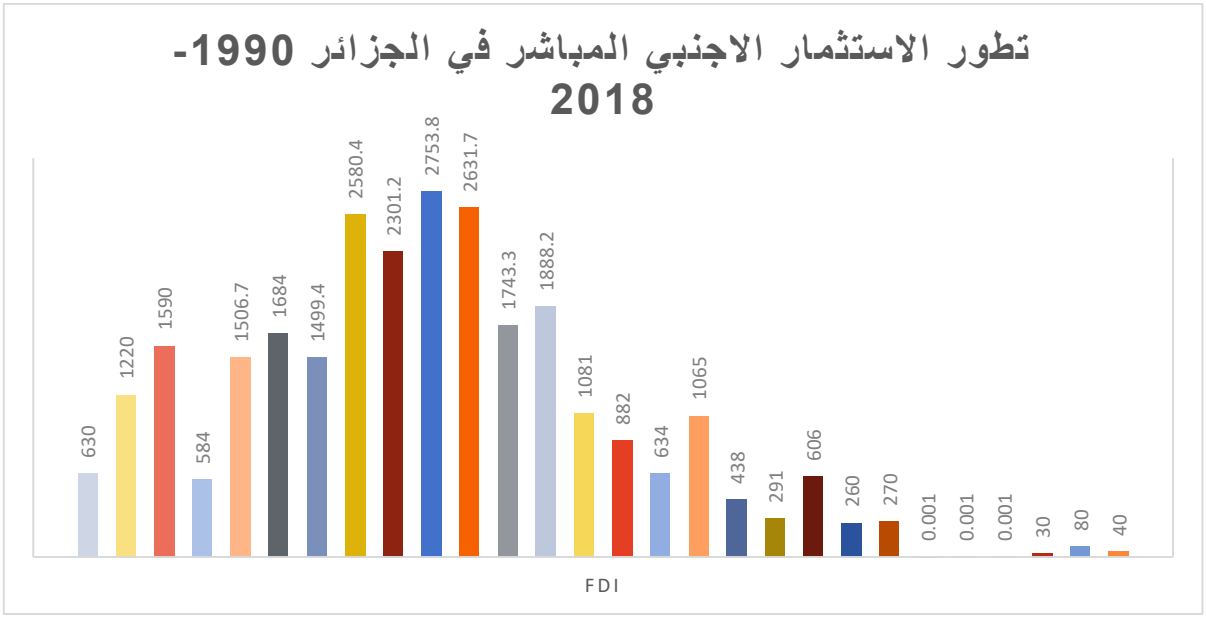

المصدر: مخرجات EXCELبالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

نلاحظ من الشكل (7) و(8) أن تدفق الاستثمار كان ضعيفا في بداية التسعينات وبعد صدور قانون النقد والقرض بثلاثة سنوات بدأ الاستثمار يتدفق بصورة تدريجية فقد وصل سنة 1998 إلى 606 مليون دولار، حيث عاود الانخفاض بعدها بسنتين ليرتفع سنة 2000 ليصل إلى 1065مليون دولار، ويتذبذب بعدا إلى أن تم تعديل قانون الاستثمار سنة 2003 فيرتفع تدفق الاستثمار ليصل إلى 1081مليون دولار، ليواصل الارتفاع ويصل إلى أعلى مستوى له سنة 2009 بقيمة 2753,8 مليون دولار هذا بسبب اهتمام الجزائر بقطاع المحروقات،وتدفق الاستثمار في هذا القطاع قد تزايد بسبب وصول البترول إلى أعلى مستوى له من حيث السعر، وبعد ذلك أخذ في التناقص بسبب الأزمة التي مست أسعار البترول ليصل سنة 2015 إلى 584مليون دولار، وبعد تعديل القانون الخاص بالاستثمار سنة 2016 ارتفع نسبيا ليصل في هذه السنة إلى 1590 مليون دولار، ليعاود الانخفاض من جديد بسبب الانخفاض الشديد لأسعار البترول ليصل سنة 2018 إلى 630 مليون دولار.

المطلب الثاني: اتجاهات الأداء الاقتصادي

وتتمثل في انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط يعتمد على الصادرات من المحروقات لتوفير الإعانات العامة والتحويلات للأسر المحتاجة، وبرامج استثمارية ليست ذات أولوية إلى اقتصاد السوق بحصر تدخلاتها في الأنشطة الاقتصادية وتوجه نحو مجالات تحسن من النمو الاقتصادي.

الفرع الأول: تطور معدل النمو الاقتصادي وأداء النتاج المحلي

جدول(4): تطور معدل النمو الاقتصادي والناتج المحلي في الجزائر خلال (1990-2018)

السنة	%	الناتج الداخلي الخام
		مليون دولار
	معدل النمو	PIB
1990	0,80	61873,88
1991	-1,20	40746,62
1992	1,60	49207,88
1993	-2,20	50955,03
1994	-,090	42427,27
1995	3,80	41827,53
1996	3,70	46843,84
1997	1,10	48175,36

48186,93	6,20	1998
48793,75	3,20	1999
54753,68	3,80	2000
54712,66	3,00	2001
56760,79	5,60	2002
67885,49	7,20	2003
85333,06	4,30	2004
103079,33	5,90	2005
117037,44	1,70	2006
139970,07	3,40	2007
155151,73	2,00	2008
137224,94	1,70	2009
161176,08	3,60	2010
200253,95	2,60	2011
209008,38	2,70	2012
209751,83	2,70	2013
214033,02	3,60	2014
179130,20	3,10	2015
158261,82	4,20	2016
168022,48	6,80	2017
159038,01	2,30	2018

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

الشكل رقم (9): تطور معدل النمو في الجزائر خلال1990-2018

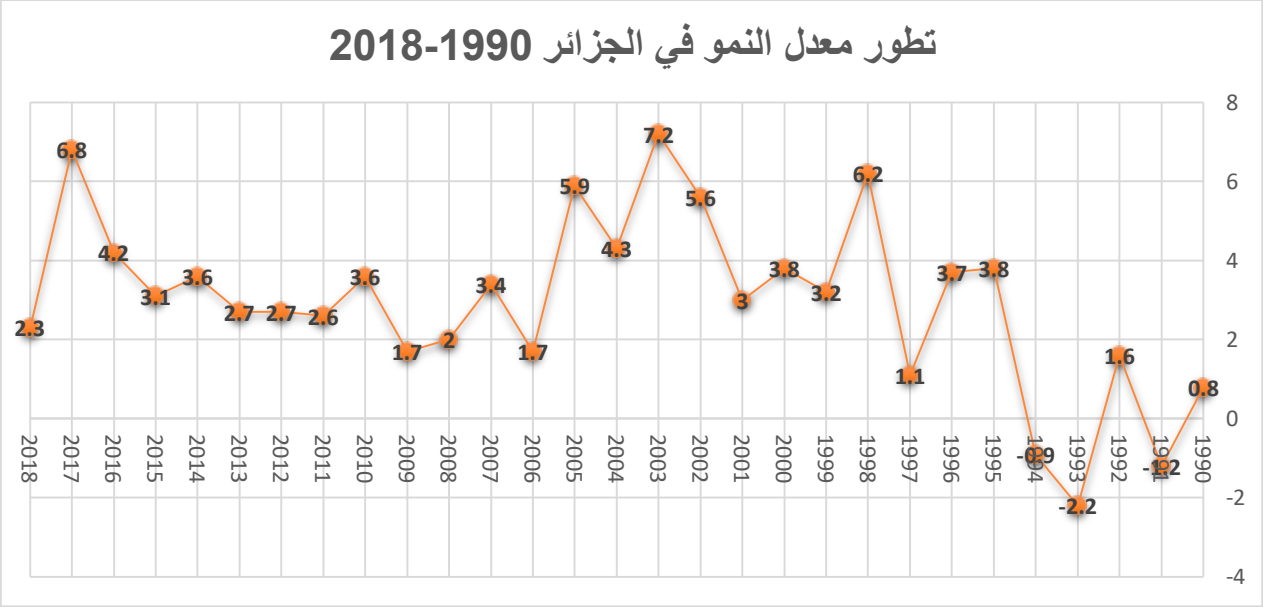

المصدر : مخرجات EXCELبالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

الشكل رقم (10): تطور الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال 1990-2018

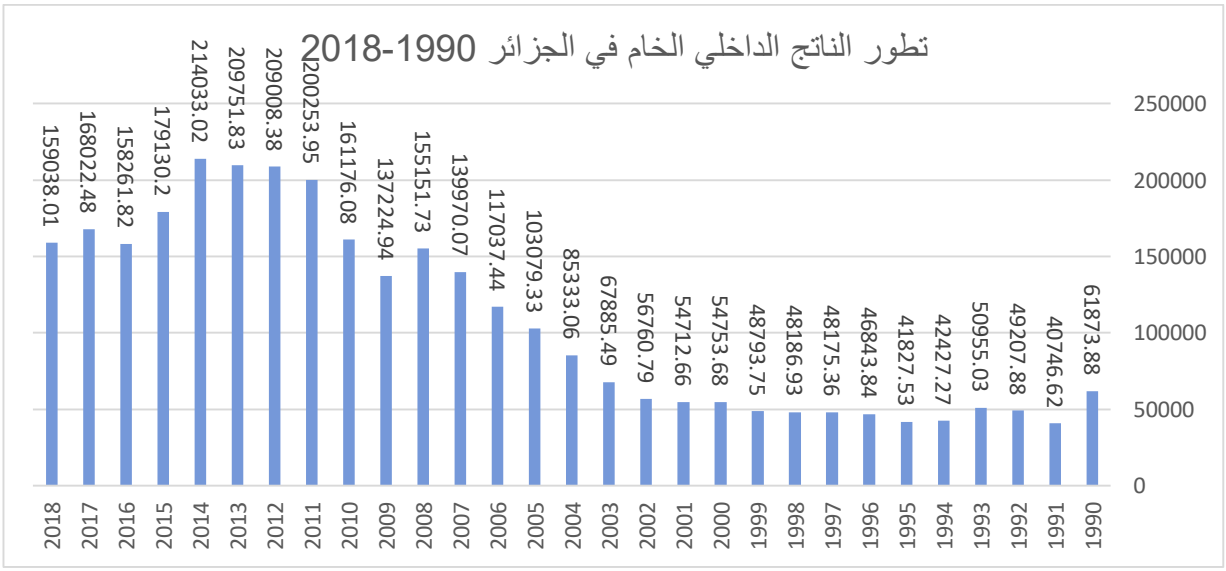

المصدر : مخرجات EXCELبالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

من خلال مؤشرات الشكل (9) والجدول (4) نجد أن الفترة (1990-2018) شهدت تذبذبات حادة في معدل النمو الاقتصادي ويرجع هذا التذبذب للتقلبات الحادة في أسعار النفط والأزمات المالية العالمية العديدة التي بدورها تؤثر على الطلب العالمي للطاقة، حيث شهدت فترة التسعينيات أزمة حقيقة للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط والمرحلة الانتقالية التي شهدتها هذه الفترة من الاقتصاد الاشتراكي إلى الرأسمالي، مع تفاقم الأزمة الاجتماعية والأمنية في الجزائر مما عكس بالسلب على معدلات النمو خلال سنة 1993 حيث سجلت آنذاك 2,20- %، بينما سجلت الفترة(1995-2014) معدلات موجبة أين تعافى الاقتصاد الجزائري منذ 2000 لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2003 ب 7,20 %، كما كانت أدنى قيمة له سنة 2006 و2009 بقيمة متقاربة قدرت بـ 1,70%، وهذا راجع للازمات العالمية التي حدثت آنذاك على الرغم أنها لم تؤثر بالشكل الكبير على الطلب العالمي للنفط.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول (4) والشكل (10) أن الناتج الداخلي الخام كان متذبذبا خلال هذه الفترة الذكورة أعلاه، حيث سجل أدنى قيمة له سنة 1991 ب40746,62 مليون دولار وذلك لنفس الأسباب المذكورة أعلاه حيث أدى انهيار أسعار النفط والمرحلة الانتقالية إلى حدوث أزمة للاقتصاد الجزائري. كما سجل الناتج الداخلي الخام أعلى مستوى له سنة 2014 بقيمة 214033,02 مليون دولار، بسبب ارتفاع أسعار النفط ووصولها إلى أعلى مستوى لها، وكما نعلم فإن اقتصاد الجزائر يعتمد في إيراداته على العائدات من النفط لهذا السبب ارتفاع الناتج الداخلي الخام.

الفرع الثاني : معدل النمو لأهم القطاعات

جدول(5): نسبة النمو لأهم القطاعات في الجزائر خلال (2000-2018)

القطاع% / السنة	الفلاحة	المحروقات	الصناعة	الاشغال العمومية	الخدمات
2000	-4,6	4	1,9	4,6	7,6
2001	12,8	-1,9	5,1	5,2	4,8
2002	-1,2	3,9	4,7	10,3	6,8
2003	19,5	8,5	2,4	5,6	5,2
2004	5,4	3	2,8	9,4	6,4
2005	2,3	5,7	3,4	9,8	9,7
2006	8,1	-3	3,5	13	6,4
2007	2,5	-0,9	3	8,9	10,1

7,5	8,7	4,4	−3,2	−3,8	**2008**
8,1	8,5	6,1	−8	21,1	**2009**
7,3	8,9	2,5	−2,2	4,9	**2010**
7,1	5,2	3,9	−3,3	11,6	**2011**
6,4	8,2	5,1	−3,4	7,2	**2012**
7,8	6,6	4,1	−5,5	8,8	**2013**
7,1	6,8	3,9	−4	2,5	**2014**
7,1	5,3	4,6	−4,3	7,6	**2015**
7,3	8,3	4,2	8,2	5,3	**2016**
0,6	6,45	8,84	6,82	6,61	**2017**
−0,57	1,72	−0,7	8,22	3,97	**2018**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

الشكل رقم (11) :معدل النمو لبعض القطاعات خلال (2000-2018)

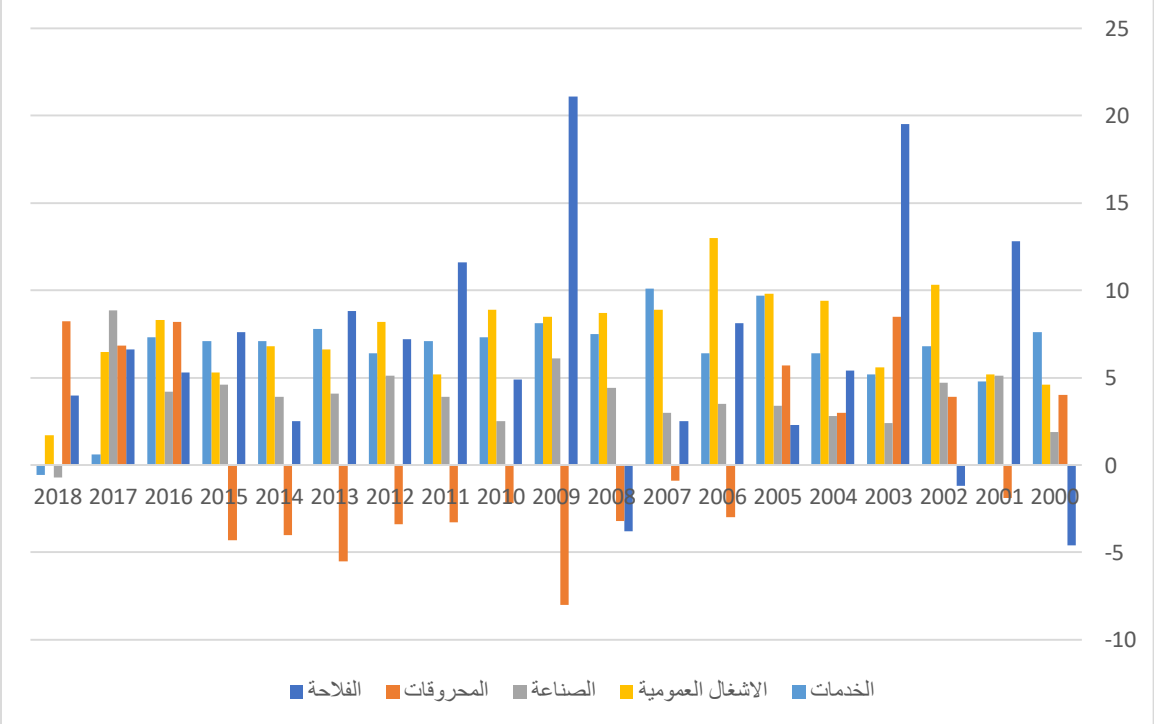

المصدر : مخرجات EXCELبالاعتماد علىالنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2019_2016_2015)

نلاحظ من الجدول (5) والشكل (11)أن جميع القطاعات ما عدا قطاع المحروقات وقطاع الخدمات وقطاع الصناعة عرفت مستويات ضعيفة سنة 2000، و أضعف معدلنمو كان في القطاع الفلاحي قدر بـ – 4,6%وهذا راجع إلى خروج الجزائر من مرحلة التسعينيات التي شهدت انهيار الاقتصاد الجزائري في جميع المجالات بسبب المرحلة الانتقالية من الاقتصاد الاشتراكي إلى الرأسمالي، وكذا الأزمة الأمنية والاجتماعية التي شهدتها البلاد، بينما في السنوات الموالية فقد عرفت كل القطاعات تذبذب بين ارتفاع وانخفاض حيث عرف القطاع الفلاحي أعلى نسبة له سنة 2003 ب19,5% أما القطاع الصناعي فكان أعلى نسبة له في سنة 2017 بـ 8,84%أما قطاع الأشغال العمومية فقد عرف أعلى نسبة له سنة 2006 بـ 13% أما عن قطاع الخدمات، فكانت أعلى نسبة له سنة 2007 بـ 10,1% أما عن قطاع المحروقات فقد عرف تناقصا متذبذب خلال (2000 – 2018) بينما سنة 2003 فقد عرفة أعلى نسبة له قدرت بـ 8,5%،و وصل إلى أدنى مستوى له سنة 2009 حيث بلغ –8%،بينما سنة 2018 تميزت مستويات دنيا في معظم القطاعات حيث سجل قطاع الصناعة معدل قدره –0,7%، وسجل قطاع الأشغال العمومية1,72%، كما سجل قطاع الخدمات – 0,57%، وهذا راجع إلىالأوضاعالاقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر آنذاككانخفاض لأسعار البترول...الخ.

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والانفتاح التجاري في الجزائر خلال الفترة 1990-2018 بواسطة نموذجARDL

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة، حيث نحاول منخلاله دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر بناءعلى الأدوات والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم اختيار استقرارية السلاسل المشكلة للنموذج، وأخيرا توزيع فترات الإبطاء على متغيرات النموذج حسب معيار (AIC).

الفرع الأول: بناء النموذج

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة ARDLالمقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001)، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار، وتتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الإبطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع موزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL،ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta TC_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta TC_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta XM_{t-i} + \sum_{t=0}^{m} \beta_3 \Delta IDE_{t-i} + \alpha_1 TC_{t-1} + \alpha_2 XM_{t-1} + \alpha_3 IDE_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

Tc: معدل النمو الاقتصادي.

XM : نسبة حجم التجارة الخارجية إلى الناتج الداخلي الخام (X+M/PIB).

IDE:نسبة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الناتج الداخلي الخام(IDE/PIB).

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

p,q: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

β: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) .

α: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ويعتمد اختبارARDL على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية بإتباع الخطوات التالية:

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.

اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds.

تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.

اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.

الفرع الثاني: اختبار جذر الوحدة

يمكنالكشف عن جذر الوحدة عبر اختبار **Phillips–Perron** وذلك عبر اختبار الفرضية التي يمكن صياغتها بـ: السلسلة لا تحتوي جذر الوحدة" وهي التي تختبر بالفروض التالية، وذلك في أي حالة من الحالات الثلاثة التالية:

إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة مع الثابت.

إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة مع الثابت والاتجاه العام.

إمكانية احتواء السلسلة على جذر الوحدة بدون ثابت وبدون اتجاه عام.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob \quad > 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob \quad < 0{,}05 \end{cases} \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

وفي نموذج**ARDL**يجب أن تكون درجة تكامل المتغيرات إما **I(0)** أو **I(1)**، والجدول رقم **06** يبين درجة استقرارية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية محل الدراسة بالاعتماد على اختبار**Phillips–Perron**، ووجدنا أن المتغيرة**TC** متكاملة عند المستوى، أما المتغيرات **IDE**, **XM** فمستقرتان عند الفرق الأول.

الجدول رقم 6: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
TC	I(0)	4.15- (0.00)	4.24-)01(0.	2.12- (0.03)			
XM	I(1)	-1.23 (0.64)	0.17 (0.99)	-0.64 (0.43)	-4.61 (0.00)	-4.85 (0.00)	-4.70 (0.00)
IDE	I(1)	-2.32 (0.17)	-2.03 (0.55)	-1.08 (0.24)	-6.56 (0.00)	-12.01 (0.00)	-6.69 (0.00)

المصدر: أنظر الملاحق (4-5-6)

الفرع الثالث: اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم 05 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، ومنه يتضح أن النموذج (1,1,0) **ARDL** هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Information Criterion***)، حيث أن المتغيرات TC,XM مبطأة بدرجة واحدة، في حين أن IDE ليس مبطئ، كما هو موضحفي الشكل التالي:

الشكل رقم (12): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى

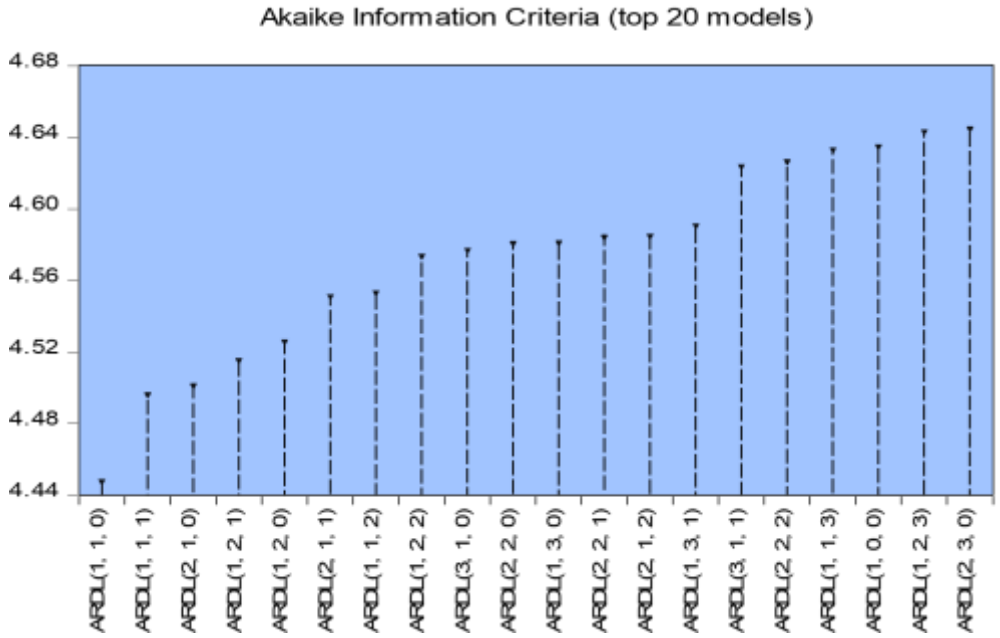

المصدر: مخرجات Eviews 10

المطلب الثاني: اختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

قبل اعتماد النموذج(1,1,0)**ARDL** في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك خلال استخدام الاختبارات التالية:

الفرع الأول: جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (13): القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

الفرع الثاني : التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضيةالتي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمحبملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كمما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدمتجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (***jarque-bera***) بالقيمة الجدولية (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} jarque-bera > x^2_{0,05}(2) \implies H_0 : \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \\ jarque-bera < x^2_{0,05}(2) \implies H_1 : \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 07نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة **J-B=0.62** اقل من **χ^2=5.99**، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (14): التوزيع الطبيعي للبواقي

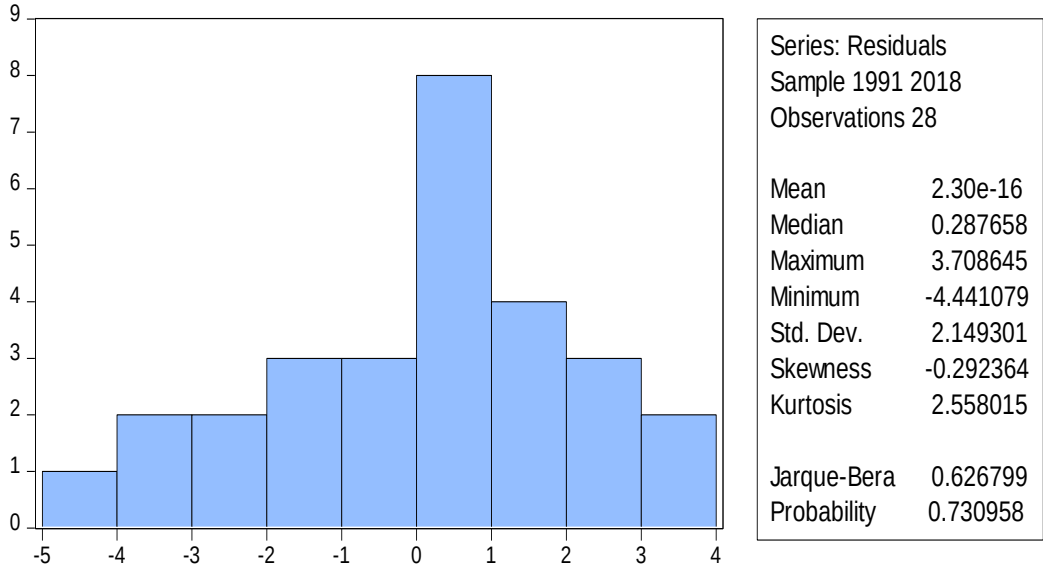

المصدر: مخرجات Eviews 10

الفرع الثالث: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجودارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج(***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار(***LM***)بالقيمةالجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} : H_0 \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} : H_1 \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.045224	Prob. F(3,20)	0.1399
Obs*R-squared	6.573345	Prob. Chi-Square(3)	0.0868

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 08/15/20 Time: 17:02
Sample: 1991 2018
Included observations: 28
Presample missing value lagged residuals set to zero.

Date: 08/15/20 Time: 17:00
Sample: 1990 2018
Included observations: 28
Q-statistic probabilities adjusted for 1 dynamic regressor

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob*
		1	-0.181	-0.181	1.0164	0.313
		2	-0.055	-0.090	1.1135	0.573
		3	-0.019	-0.048	1.1255	0.771
		4	-0.090	-0.113	1.4094	0.843
		5	-0.048	-0.099	1.4947	0.914
		6	-0.043	-0.097	1.5657	0.955
		7	0.063	0.013	1.7252	0.973
		8	0.020	0.007	1.7419	0.988
		9	0.089	0.087	2.0899	0.990
		10	-0.100	-0.080	2.5566	0.990
		11	-0.093	-0.122	2.9811	0.991
		12	-0.207	-0.282	5.2244	0.950

*Probabilities may not be valid for this equation specification.

المصدر: مخرجات Eviews 10

من الجدول(7) نلاحظ أن جميع الأعمدة داخل مجال الثقة وإحصائية الاختبار Q-Star غير معنوية، وحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

الفرع الرابع: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار(**Breuch- - Godfrey Pagan**)بالقيمةالجدولية لتوزيع ***Chi-Square*** عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي} : H_0 \begin{cases} R - squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ \text{الفرض البديل} : H_1 \begin{cases} R - squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \Longrightarrow \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 08: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.668824	Prob. F(4,23)	0.6202
Obs*R-squared	2.917523	Prob. Chi-Square(4)	0.5717
Scaled explained SS	1.533542	Prob. Chi-Square(4)	0.8207

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 17:05
Sample: 1991 2018
Included observations: 28

المصدر: مخرجات Eviews 10

حسب هذا الاختبار فإنProb F أكبر من 0.05 ما يعني أنF ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلةالتي تنص على ثبات التباين.

الفرع الخامس: اختبار الاستقرارية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (15): نتائج اختبار إستقرارية النموذج

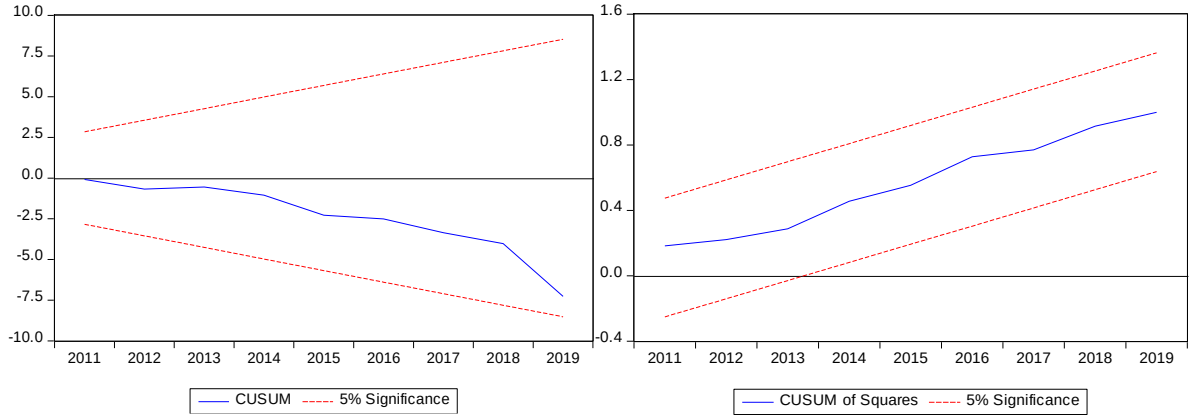

المصدر: مخرجات Eviews 10

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

المطلب الثالث: اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس في هذا المطلب إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر اختبار الفرضية التالي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج **ARDL** من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_0 \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \quad \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} : H_1 \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)**.

الجدول رقم 09: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.477316	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات Eviews 10

وتشير النتائج في الجدول (9) إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة.

الفرع الثاني: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

يوضح **الملحق (2)**مايلي:

ا. التفسير الإحصائي: إن حجم التجارة الخارجية هو الذي يؤثر في النمو الاقتصادي، لكنه غير معنوي إحصائيا وبالتالي لا نستطيع إيجاد أثر لمجموع الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الأجل القصير.

وبالرغم من أن هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين النمو الاقتصادي والمتغيرات المستقلة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(−1)=−0.84)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

II. التفسير الاقتصادي:لا توجد علاقة واضحة بين الانفتاح التجاري بشقيه التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي مع النمو الاقتصادي، لان آجال الدراسة في هذه الحالة غير كافية، ووجود علاقة ديناميكية في هذه الآجال تبين بأنه هناك أثر لكن في الآجال الطويلة.

الفرع الثالث: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

يوضح **الملحق (3)**ما يلي:

I. التفسير الإحصائي:

1. من جانب التجارة الخارجية: من خلال الدراسة تم التوصل إلى أن هناك أثرسلبيلحجم التجارة الخارجيةعلى النمو الاقتصادي، حيث كلما ارتفع حجم التجارة بنسبة 1%انخفضالنمو الاقتصادي بـ 7.72%.
2. من جانب الاستثمار الأجنبي المباشر: إن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي موجب ومعنوي إحصائياحسب ما توصلت له النتائج، حيث كلما ارتفعت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 1% ارتفع الناتج الداخلي بـ 259.36%.

II. التفسير الاقتصادي:

1. من جانب التجارة الخارجية: تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تؤكد على أن عدم استغلال موارد التجارة الخارجية في القطاعات التي تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، بمعنى أن الجزائر لا تعتمد على سياسة اقتصادية مناسبة تحفز القطاعات للرفع من إنتاجها، رغم محاولاتها بالقيام بإصلاحات هيكلية لكنها لم تجدي نفعا، وهذا لغيابسياسة اقتصاديةمناسبةتهتم بكافة القطاعات على حد سواء، والتي تدخل ضمن صلاحيات الحكومات التي بإمكانها تسطير سياسةملائمة تسمح بدعم النمو الاقتصادي، بمعنى آخر لا يجب على الجزائر أن تعتمد على صادراتها من النفط فقط بل يجب أن تصلح من الهيكل الإنتاجي بما يتماشى والسوق العالمية، حيث أن الانفتاح على الخارج يجعل من الإنتاج الجزائري عرضة للمنافسة الأجنبية هذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات بالمقارنة مع الصادرات المنخفضة.

2. من جانب الاستثمار الأجنبي: إن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي طردية وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية التي تفيد أن الاستثمار الأجنبي المباشر محفز جد هاماللرفع من معدل النمو الاقتصادي، ونظرا لما تقدمه الجزائر من تحفيزات لجلب الاستثمار الأجنبي، كما جاء في الإصلاحات الخاصة بجانب الاستثمار من قوانين وتعديلات، بحيث أن هذه الإصلاحات جعلت من الاستثمار الأجنبي يتدفق إلى الجزائر، بالرغم من أنه ضئيل جدا، بسبب أن الجزائر تعطي أولوية لقطاع المحروقات مهملة باقي القطاعات. أما عن الأثر الايجابي لها فتعتبر الصادرات من المحروقات المورد المسيطر للجزائر أي انه كلما زاد الاستثمار في هذا القطاع زاد الناتج المحلي الإجمالي بالتالي يزيد النمو الاقتصادي.

خلاصة الفصل التطبيقي:

في هذا الفصل تطرقنا إلى دراسة تحليلية وقياسية للانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر، و تم التوصل إلى أنه بالرغم من أن الجزائر تزخر بالموارد الطبيعية التي تؤهلها إلى زيادة صادراتها إلا أنها تعتمد على الصادرات النفطية بالدرجة الأولى فهي تركز على قطاع المحروقات بينما تبقى مساهمة باقي القطاعات جد محدودة و منها القطاع الفلاحي. و من جانب الواردات فإن اكبر حصة هي من نصيب المواد النصف مصنعة تليها المواد الغذائية، أما الواردات من التجهيزات الفلاحية فهي شبه معدومة.وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية عن الانفتاح الاقتصادي بالإضافة إلى بعض المتغيرات الأخرى المفسرة للنمو الاقتصادي، ومن خلال الدراسة القياسية تم التوصل لمعرفة العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل،أين تم الاستعانة ببعض النماذج القياسية المتمثلة في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بالاعتماد على EVIEWS10، وتم التوصل إلى:

- لا يوجد تأثر للانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الآجال القصير.
- تأثير الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة حيث:
  - تؤثر التجارة الخارجية تأثير سلبي على النمو الاقتصادي اي العلاقة عكسية بينهما.
  - يؤثر الاستثمار الأجنبي تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي اي العلاقة طردية بينهما.

الخاتمــة العامة

الخاتمة العامة:

حاولت هذه الدراسة معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر من خلال متابعة أثر مجموع الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1990-2018 بالاعتماد على فرضيات الدراسة. ولتوضيح مختلف جوانب الموضوع تطرقنا إلى أهم النظريات والمفاهيم الخاصة بمتغيرات الدراسة،حيث قمنا بمحاولة توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالموضوع منها النمو الاقتصادي الذي"يقصد به حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي بما يحقق الزيادة في الدخل الفردي"، كما تمكنا من إعطاء مختلف النظريات للنمو الاقتصادي،وكانت أهمها النظريات الكلاسيكية لأهم المفكرين الاقتصاديين (آدم سميث،دافيد ريكاردو، روبرت مالتوس وكارل ماركس)،كذلك النظريات النيو كلاسيكية (نظرية كينز، نظرية شومبيتر، ونظرية هارود-دومار)،بالإضافة إلى النظريات الحديثة منها نظرية سولو وأهم النماذج الحديثة (نموذج AK، نموذج لوكاس،نموذج بول رومر ونموذج بارو). كما تناولنا أيضا المفاهيم الخاصة بالانفتاح التجاري التي من خلالها استنتجنا أن الانفتاح التجاري يعبر عن تحرير التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي من خلال تسهيلات مقدمة من طرف الدولة وتكلمنا أيضا عن أهم النظريات التي تخص الانفتاح التجاري بشقيه التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي، ومن خلال هذا تم التوصل إلى معرفة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي من الجانب النظري.

أما عن مدى تأثر النمو الاقتصادي بالانفتاح التجاري في الجزائر خلال 1990-2018 فقد تم اللجوء إلى تحليل معطيات الخاصة بالمتغيرات هذه الدراسة، ومن ثم قمنا بحسابها إحصائيا باستخدام النماذج القياسية المتمثلة في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL واستقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بالاعتماد على Eviews10 حيث توصلنا في الأخير إلى النتائج التالية:

❖ **نتائج اختبار الفرضيات:**

- يختلف تفسير ظاهرة النمو الاقتصادي باختلاف محدداته عبر الزمن إثبات الفرضية حيث يتطور تفسير النمو كل فترة حسب ما تطرقنا إليه في النظريات المفسرة للنمو.
- العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي طردية نفي الفرضية حيث عند دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري في شقيه (التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي المباشر) والنمو الاقتصادي من الجانب النظري والتطبيقي، وجدنا أن هناك ارتباط طرديا و عكسيا.

- يؤثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي بالجزائر إيجابا إثبات الفرضيةبحسب الدراسة القياسية في المدى الطويل تؤثر التجارة الخارجية سلبا على النمو الاقتصادي أي العلاقة عكسية بينهما، ويؤثر الاستثمار الأجنبي إيجابا على النمو الاقتصادي أي العلاقة طردية بينهما حسب النتائج المتوصل إليها إحصائيا.

❖ **النتائج المتوصل إليها:**

- تبين مختلف النظريات الاقتصادية التي قامت بتفسير النمو الاقتصادي أنه مرتبط بعامل تراكم رأسمال من جهة وزيادة الإنتاجية من جهة أخرى، وهذا من خلال الابتكارات التي تسمح برفعها، بحيث كل ابتكار يسمح بإعطاء دفع جديد للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى التنويع والتحسين في المنتجات التي ترفع من النمو أيضا، ومنه نجد أن محددات النمو هي الرأسمال المادي والبشري وتوافر الموارد الطبيعية، التقدم التكنولوجي، والتخصص وتقسيم العمل.
- والنتيجة الأساسية لنظريات النمو هي التبادل الحر يكون جيدا ومفيدا للنمو لكن طبيعة العلاقة بين النمو والتجارة الخارجية غير واضحة المعالم لأنه هناك اختلاف في الآراء من هذه الناحية :

- حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول بأن التجارة عاملا أساسيا وحاسما في عملية التنمية، باعتبار أن نمو الصادرات يؤثر على كل من الطلب والعرض في الاقتصاد.
- أما الاتجاه الثاني يرى أنه يتم استغلال التجارة الدولية من طرف الدول المتقدمة كأداة لاستنزاف ثروات وموارد دول النامية، إلا أن أنصار هذا الاتجاه لم يقدموا حلا عمليا مقنعا وقابلا للتطبيق في مواجهة هذا الموقف.

- وقد وجدنا من الناحية الإحصائية أن التجارة الخارجية تؤثر عكسا على النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة أي كلما زادت التجارة تناقص النمو، وهذا راجع لعدم وجود سياسات اقتصادية مناسبة، والتي تدخل ضمن صلاحيات الحكومات التي بإمكانها تسطير سياسات ملائمة تسمح بدعم النمو الاقتصادي.
- بينما تتفق الآراء من ناحية الاستثمار الأجنبي المباشر حيث انه هناك أثر ايجابي لهذه الأخيرة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ،هذا من الناحية النظرية.
- أما من الناحية الإحصائية نجد أنه كلما زاد الاستثمار الأجنبي المباشر زاد النمو الاقتصادي في الآجال الطويلة هذا ما يتوافق مع الناحية النظرية للدراسة.

❖ **اقتراحات الدراسة:**

بناء على ما تم التوصل إليه من هذه الدراسة فإننا نجد:

- لكي يكون تأثير التجارة الخارجية إيجابا يجب إتباع سياسة اقتصادية ملائمة ومدروسة.
- التنويع في الإيرادات للتنويع في مصادر الدخل.

- عدم الاعتماد على الصادرات النفطية بل السعي للتنويع في الصادرات.
- السعي نحو دعم القطاع الإنتاجي المحلي لسد حاجات من الطلب المحلي من خلال زيادة الكفاءات الإنتاجية وتطوير وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وفي نهاية هذه الدراسة ما عسانا إلا أن نقول ما يزال المجال واسعا لدراسة هذا الموضوع هذا يعني أننا لمتتم دراسة كافة جوانب الموضوع أيأننا لم نستوفي حقه.

❖ **آفاق مستقبلية:**

نظرا لارتباط الموضوع بمختلف جوانب الاقتصاد، ولأننا درسنا جزء من هذا الموضع فإننا نقترح بعض المواضيع التي يمكن أن تكون محل بحث ودراسة:

- أثر الانفتاح المالي على النمو الاقتصادي في دول الخليج.
- كيفية تفعيل آليات تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر من أجل تحقيق درجة عالية من الانفتاح التجاري.
- أثر تحرير التجارة على الدول العربية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

I. قائمة المراجع باللغة العربية:

1. قائمة الكتب:

_أحمد بدر الدين محمد. (2017). استراتيجيات النمو الاقتصادي. القاهرة: مؤسسة طيبة.

_أشواق بن قدور. (2013). تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. عمان، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع.

_السيد محمد أحمد السريتي. (2005). التجارة الخارجية. الاسكندرية: الدار الجامعية.

_أميرة حسب الله محمد. (2005). محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير مباشر في البيئة الاقتصادية العربية . مصر: الدار الجامعية.

_أمين حواس، و فاطمة الزهراء زرواط. (2018). مقدمة في النمو الاقتصادي . الاردن: دار المنهاج للنشر والتوزيع.

_انطوان زعلان. (2013). النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية. بيروت: المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات.

_جمال الدين برقوق ومصطفى يوسف. (2016). الاقتصاد الدولي. الاردن، الاردن: دار الحامد.

_حسام علي داود، و خالد محمد السواعي. (2013). الاقتصاد القياسي بين النظري والتطبيق . الاردن: دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع.

_زكي الطويل رواء. (2010). محاضرات في الاقتصاد السياسي. العراق، العراق: زهران للنشر.

_سيف محمد عبد الله التهامي، و ابراهيم جابر السيد أحمد. (2019). ادارة الاستثمار الاجنبي . لبنان: دار العلم والايمان للنشروالتوزيع.

_عبد الرحيم محمد ابراهيم. (2009). العولمة والتجارة الدولية. الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.

_عبد القادر محمد عبد القادر عطية. (2002). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. مصر: الدار الجامعية الاسكندرية.

_عثمان أبو حرب. (2008). الاقتصاد الدولي. الاردن، الاردن: أسامة للنشر والتوزيع.

_علي مكيد. (2007). الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

_محمد جاد الله محمود ياسر. (2003). الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي. مصر: مطبعة الاسراء.

_محمد عبد السميع عناني. (2009). التحليل القياسي والاحصائي للعلاقات الاقتصادية . مصر: دار الجامعية الاسكندرية.

_محمد عبد الله محمد شاهين. (2018). أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي. القاهرة، القاهرة: دار حميثرا للنشر والترجمة.

_محمد عزت اللحام، علي فلاح الضلاعين، مصطفى يوسف كافي، و علاء مسلم البكور. (2017). العلاقات الاقتصادية الدولية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة. الاردن: دار الاعصار للنشر وومكتبة المجمع العربي للنشر والتوزيع.

_محمود حامد محمود. (2017). اقتصاديات التجارةالخارجية. مصر: دار حميثر للنشر.

_نجيب ابراهيم نعمة الله. (2012). مقدمة في مبادئ الاقتصاد القاسي. مصر: مؤسسة الشباب الجامعية الاسكندرية.

_نوري موسى شقيري، محمد عبد الرزاق الحنيطي، صالح طاهر الزرقان، و عبد الله يوسف سعادة. (2015). التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية. الاردن: دار المسيرة.

_وليد اسماعيل السيقو. (2006). مشاكل الاقتصاد القياسي التحليلي . الاردن: الاهلية للنشر والتوزيع عمان.

_يحيى سعدي. (2013). الاستثمار الاجنبي المباشر . عمان: دار اثراء للنشر والتوزيع.

2. قائمة الأطروحات والمذكرات:

أ. الأطروحات:

_ابو بكر سمير قيوة. (2019). الاستثمار الاجنبي كأداة طلب لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة مقارنة أطروحة دكتوراه. الاغواط، العلوم الاقتصادية، الاغواط: جامعة عمار ثلجي.

_اسماعيل دحماني. (2015). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتنصادي دراسة تحليلية قياسية مقارنة بين بعض دول جنوب حوض المتوسط في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية 1995_2010 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3.

_ايمان مودع. (2018). أهمية المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية وتأثيرها على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائرخلال الفترة (1991–2014)أطروحة دكتوراه. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة محمد خيضر.

_بلال مرابط. (2019). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي للدول النامية في ظل الانفتاح الاقتصادي دراسة قياسية للدول النامية خلال الفترة 1996–2015 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

_بو علي سمير دحمان. (2019). تفسير عدم استقرار النمو الاقتصادي بين الدورات الاقتصادية الحقيقية والنقدية دراسة قياسية لحالة الجزائر أطروحة دكتوراه. شلف، العلوم الاقتصادية، شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.

_جمال بلخباط. (2015). جدوى الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تحقيق النمو الاقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب أطروحة دكتوراه. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، باتنة: جامعة الحاج لخضر.

_حسام الدين رملة. (2019). دور رأس مال البشري في تعزيز النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر للفترة 1981–2016 أطروحة دكتوراه. البليدة، كلية الاعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، البليدة: جامعة البليدة 2.

_حميد حايد. (2019). دراسة قياسية تحليلية لعلاقة هيكل التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي في الجزائر 1970–2015 أطروحة دكتوراه. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي.

_داودي بروك. (2018). دراسة تحليلية وقياسية لتأثير الصادرات على النمو الاقتصادي حالة الجزائر 1967_2014 أطروحة دكتوراه. عنابة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، عنابة: جامعة باجي مختار.

_ريم توامرية. (2019). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على التنمية المستدامة في الجزائر دراسة قياسية للفترة 2000_2015 أطروحة دكتوراه. قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة 8 ماي 1945.

_سعيدة بلقاسم. (2018). الاقتصاد السياحي والنمو الاقتصادي دراسة قياسية لعينة من الدول خلال الفترة 2005_2016 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

_سليم العمراوي. (2018). مساهمة سياسة الانفاق العام بالجزائر في تحقيق النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقاتدراسة اقتصادية قياسية للفترة 1980_2015 اطروحة دكتوراه. مسيلة، العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، مسيلة: جامعةمحمد بوضياف.

_سهام خشني. (2018). أثر الاستثمار على النمو الاقتصادي دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

_شهرزاد بورداش. (2017). أثر الانفتاح المالي والتجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة اقتصادية ،قياسية بإستخدام تقنية شعاع الانحدار الذاتي VARللفترة 1970_2012 أطروحة دوكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3.

_عبد القادر فار. (2018). أثر السياسةالمالية على النمو الاقتصادي الداخلي خلال2000_آفاق 2019أطروحة دكتوراه. بومرداس، علوم اقتصادية، بومرداس: جامعة بوقرة أمحمد.

_عادل مستوي. (2019). أثر تطوير القطاع السياحي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990 _2016 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر : جامعة الجزائر 3.

_عمارية مكي. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال فترة 1986_2017 أطروحة دكتوراه. مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس.

_فتيحة بن علية. (2019). تحليل وتقييم أدوات السياسة النقدية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية وقياسية للفترة 1970_2015 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجزائر 3.

_محمد روابة. (2011). دراسة أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي للدول النامية دراسة حالة باستخدام معطيات "بانيل" أطروحة دكتوراه. الشلف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الشلف: جامعة حسيبة بن بو علي.

_ميلود فرحول. (2019). أثر سياسة تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980–2015 أطروحة دكتوراه. خميس مليانة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة الجيلالي بونعامة.

_نادية بلو كاريف. (2018). حرير التجارة الخارجية وحركة رؤوس الاموال وأثره على النمو الاقتصادي في الدول الناشئة أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

_نوال سموك. (2019). أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على الاقتصادي الجزائري _دراسة قياسية بإستخدام نموذج التوازن العام القابل للحساب أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

_يحي بن سليمان. (2019). أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في دول شمال افريقيا دراسة تحليلية قياسية 1980_2014 أطروحة دكتوراه. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر: جامعة الجزائر 3.

ب. المذكرات:

_ايمان زوين. (2011). دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في التنمية _دراسة حالة الجزائر_مذكرة ماجستير. قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير: جامعة منتوري قسنطينة .

_بلقاسم مصباح. (2006). أهمية الاستثمار الاجنبي ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر مذكرة ماجستير. الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.

_جميلة صادقي. (2014). محددات التبادلات التجارية الدولية في اطار النظريات الحديثة دراسة حالة الاتحاد الاوروبي مذكرة ما جستير. وهران، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير: جامعة وهران.

_لطيفة تليلي. (2012). الحماية الجمركية للمنتوج المحلي في مرحلة الانتقال الى السوق مذكرة ماجستير. الجزائر، كلية الحقوق والعلوم الادراية : جامعة الجزائر.

_نور الهدى بلحاج. (2014). أثر تحرير التجارة الخارجية على المؤشرات الاقتصادية الكلية دراسة حالة الجزائر 2000_2009 مذكرة ماجستير. بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير : جامعة محمد خيضر بسكرة.

3. قائمة المقالات والمجلات:

_العربي رحماني. (2018). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال 1990_2015. مجلة أبعاد الجزء الاول العدد (8) .

_الياس حفيظ، و بلقاسم بن علال. (2018). التجارة الخارجية والاستثمار الاجنبي في الجزائر والمغرب .ماهي اهم الدروس المستفادة. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد (19).

_جمال زيدون، نسرين بن ديمة، و عائشة بن جدو. (2019). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_2014. مجلة اقتصاد المال والاعمال JFBE العدد (2).

_جمال زيدون، و عائشة بن جدو. (2018). الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 1980_2014. مجلة المقار للدراسات الاقتصادية العدد (03).

_حداد بسطالي، و عبد القادر نويبات. (2020). أثر الانفتاح التجاري على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990_2018 دراسة قياسية بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL. مجلة دراسات العدد الاقتصادي العدد (01).

_رابح حمدي باشا، و اسماعيل دحماني. (2013). علاقة الانفتاح التجاري بظاهرة البطالة في الجزائر خلال الفترة1988_2010 تطبيق منهجية التكامل المتزامن. مجلة جديد الاقتصاد العدد (8).

_شرف الدين ملال. (2017). الانفتاح التجاري والتوازنات الكلية لاقتصاديات شمال افريقيا دراسة حالة موازين المدفوعات الجزائر،تونس ، المغرب خلال الفترة 200_2013. مجلة تاريخ العلوم العدد (7).

_صارة زعيتري، و محمد شويكات. (2019). الانفتاح التجاري وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL خلال الفترة 1980_2017. مجلة البحوث والدراسات التجارية العدد (2).

_صالح عيسى سعد، و محمد اسماعيل عطية. (2018). قياس أثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2003_2016) بستخدام أنموذج (ARDL). مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية العدد (43).

_عائشة عميش. (2018). دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2016 باستعمال نموذج ARDL. مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات العدد (13).

_عبد القادر فار، و فاتح جاري. (2018). سياسة الانفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال2006_2016. مجلة الابعاد الاقتصادي الجزء الاول العدد (8).

_عبد القادر مطاي، و فؤاد عمر دلال. (2019). أثر سياسة الانفتاح التجاري على النمو في القطاع الصناعي خارج المحروقات في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000_2016. مجلة أبحاث اقتصادية وادارية العدد (01).

على حبيطة، و نوري حاسي. (2017). دراسة العلاقة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980 2014. مجلة معارف العدد(23) .

_علي رعاد، و نادية بلوكاريف. (2016). الاستثمار الاجنبي المباشر الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر _دراسة قياسية _. مجلة الاقتصاد الجديد العدد (15).

_فتيحة مختاري، و فراجي بلحاج. (2017). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2015/1990. مجلة البشائر الاقتصادية العدد(12).

_كمال سي محمد. (2015). اختبار منحنى J للتجارة الخارجية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا العدد(15).

_مسعودي وهيبة،بن زكورة العونية .(2017). (أثر الانفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية 2000–2014 .مجلة المغاربية للاقتصاد والمناجمت العدد (1).

_موارد تهتان، و رضوان بن عروس. (2016). الانفتاح التجاري وأثره على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1990_2013. مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية العدد(2).

_ميلود فرحول، و يوسف بوكدرون. (2020). دراسة العلاقة الديناميكية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال (1980_2017). مجلة الاقتصاد الجديدة العدد(1).

_نور الدين بوالكور. (2018). محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL. حوليات جامعة الجزائر 1 العدد (32).

4. **التقارير:**

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائيةرقم 8 سبتمبر 2009

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائيةرقم 30 جوان2015

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائيةرقم 33مارس 2016

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائية رقم 35 سبتمبر 2016

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائيةرقم 41 مارس 2018

_ بنك الجزائر: النشرة الإحصائيةرقم 45 مارس 2019

II. قائمة المراجع بالغة الأجنبية

_Abdallah Mebarki,MOKHTARI Fayecal.(2017). Foreign direct investment,trade openness and Economic Growth in Algeria From (1970to2015).Revue des sciences économiques.n°15.

_AmarEL AFANI,Hajar BENSLIMANE.(2017). L'effet de l'ouverture commerciale sur lacroissansce économique en Algérie :application du modèle VAR(2014_1990)Revue Algérienne de développement économique .n°06.

الـمـلاحـق

الملحق رقم (1): البيانات المستخدمة في التحليل القياسي

	%	مليون دولار			
	معدل النمو	الناتج المحليPIB	الاستثمار الاجنبي المباشرFDI	صادرات	واردات
1990	0,80	61873,88	40,00	12964,00	8786,00
1991	-1,20	40746,62	80,00	12330,00	8662,00
1992	1,60	49207,88	30,00	11510,00	8300,00
1993	-2,20	50955,03	0,001	10410,00	7990,00
1994	0,20	42427,27	0,001	8890,00	9150,00
1995	3,80	41827,53	0,001	10260,00	10100,00
1996	3,70	46843,84	270,00	13220,00	9090,00
1997	1,10	48175,36	260,00	13820,00	8130,00
1998	6,20	48186,93	606,00	10140,00	8630,00
1999	3,20	48793,75	291,00	12320,00	8960,00
2000	3,80	54753,68	438,00	21651,00	9345,00
2001	3,00	54712,66	1196,00	18125,00	9418,00
2002	5,60	56760,79	1065,00	18182,00	11967,00
2003	7,20	67885,49	634,00	25000,00	12402,00
2004	4,30	85333,06	882,00	32217,00	17954,00
2005	5,90	103079,33	1081,00	47500,00	20427,00
2006	1,70	117037,44	1888,20	54741,00	20681,00
2007	3,40	139970,07	1743,30	87000,00	27600,00
2008	2,00	155151,73	2631,70	78590,00	37993,00
2009	1,70	137224,94	2753,80	45189,00	39298,00
2010	3,60	161176,08	2301,20	57090,00	38885,00
2011	2,60	200253,95	2580,40	73439,00	47300,00
2012	2,70	209008,38	1499,40	72620,00	50376,00
2013	2,70	209751,83	1684,00	65823,00	54903,00
2014	3,60	214033,02	1506,70	61172,00	58330,00
2015	-3,10	179130,20	584,00	35138,00	51646,00
2016	4,20	158261,82	1590,00	29698,00	46727,00
2017	6,80	168022,48	1220,00	35132,00	46059,00
2018	2,30	159038,01	630,00	10369,00	11228,00

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2015-2016-2019)

ملحق 02: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(TC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/15/20 Time: 17:06
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XM)	3.286488	4.337330	0.757721	0.4563
CointEq(-1)*	-0.840626	0.168914	-4.976645	0.0000

R-squared	0.522468	Mean dependent var	0.053571
Adjusted R-squared	0.504102	S.D. dependent var	3.110256
S.E. of regression	2.190243	Akaike info criterion	4.474652
Sum squared resid	124.7263	Schwarz criterion	4.569809
Log likelihood	-60.64512	Hannan-Quinn criter.	4.503742
Durbin-Watson stat	2.230251		

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.477316	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5

المصدر: مخرجات Eviews 10

ملحق 03: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(TC)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/15/20 Time: 16:56
Sample: 1990 2018
Included observations: 28

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	3.955365	2.605542	1.518059	0.1426
TC(-1)*	-0.840626	0.189576	-4.434229	0.0002
XM(-1)	-6.492641	5.794893	-1.120407	0.2741
IDE**	218.0257	101.0415	2.157783	0.0416
D(XM)	3.286488	4.769262	0.689098	0.4977

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XM	-7.723582	7.149269	-1.080332	0.2912
IDE	259.3612	124.6130	2.081334	0.0487
C	4.705264	3.156079	1.490857	0.1496

EC = TC - (-7.7236*XM + 259.3612*IDE + 4.7053)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.477316	10%	2.63	3.35
k	2	5%	3.1	3.87
		2.5%	3.55	4.38
		1%	4.13	5
Actual Sample Size	28		Finite Sample: n=35	
		10%	2.845	3.623
		5%	3.478	4.335
		1%	4.948	6.028
			Finite Sample: n=30	
		10%	2.915	3.695
		5%	3.538	4.428
		1%	5.155	6.265

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 04: اختبارات استقرارية السلسلة TC

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.243119	0.0120
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.455329
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.905216

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.830411	0.197771	-4.198857	0.0003
C	1.745719	1.016476	1.717423	0.0983
@TREND("1990")	0.044678	0.059836	0.746673	0.4622

R-squared	0.415179	Mean dependent var	0.053571
Adjusted R-squared	0.368393	S.D. dependent var	3.110256
S.E. of regression	2.471835	Akaike info criterion	4.748756
Sum squared resid	152.7492	Schwarz criterion	4.891492
Log likelihood	-63.48258	Hannan-Quinn criter.	4.792392
F-statistic	8.874059	Durbin-Watson stat	1.997024
Prob(F-statistic)	0.001224		

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.129090	0.0341
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	7.821765
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	6.438097

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:02
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.329363	0.144297	-2.282539	0.0306

R-squared	0.161493	Mean dependent var	0.053571
Adjusted R-squared	0.161493	S.D. dependent var	3.110256
S.E. of regression	2.848062	Akaike info criterion	4.966216
Sum squared resid	219.0094	Schwarz criterion	5.013795
Log likelihood	-68.52702	Hannan-Quinn criter.	4.980761
Durbin-Watson stat	2.410139		

Null Hypothesis: TC has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.152854	0.0032
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	5.576987
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.213167

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(TC)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:01
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TC(-1)	-0.792489	0.189505	-4.181892	0.0003
C	2.286694	0.706862	3.234994	0.0033

R-squared	0.402137	Mean dependent var	0.053571
Adjusted R-squared	0.379142	S.D. dependent var	3.110256
S.E. of regression	2.450711	Akaike info criterion	4.699383
Sum squared resid	156.1556	Schwarz criterion	4.794540
Log likelihood	-63.79136	Hannan-Quinn criter.	4.728473
F-statistic	17.48822	Durbin-Watson stat	2.035333
Prob(F-statistic)	0.000291		

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 05: اختبارات استقرارية السلسلة XM

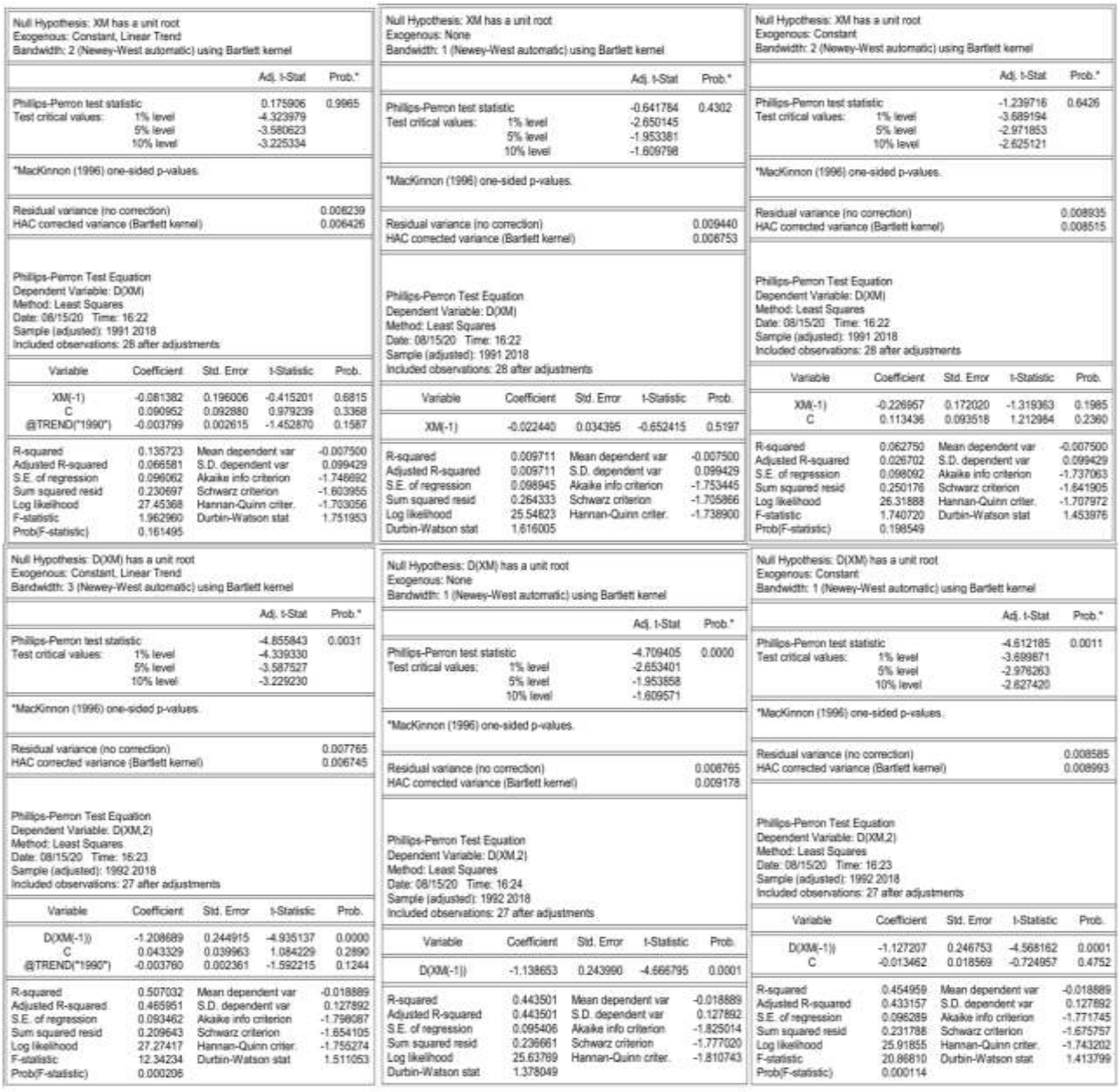

Null Hypothesis: XM has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		0.175906	0.9965
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.006239
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006426

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XM)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XM(-1)	-0.081382	0.196006	-0.415201	0.6815
C	0.090952	0.092880	0.979239	0.3368
@TREND("1990")	-0.003799	0.002615	-1.452870	0.1587

R-squared	0.135723	Mean dependent var	-0.007500
Adjusted R-squared	0.066581	S.D. dependent var	0.099429
S.E. of regression	0.096062	Akaike info criterion	-1.746892
Sum squared resid	0.230697	Schwarz criterion	-1.603955
Log likelihood	27.45368	Hannan-Quinn criter.	-1.703056
F-statistic	1.962960	Durbin-Watson stat	1.751953
Prob(F-statistic)	0.161495		

Null Hypothesis: XM has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.641784	0.4302
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.009440
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006753

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XM)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XM(-1)	-0.022440	0.034395	-0.652415	0.5197

R-squared	0.009711	Mean dependent var	-0.007500
Adjusted R-squared	0.009711	S.D. dependent var	0.099429
S.E. of regression	0.098945	Akaike info criterion	-1.753445
Sum squared resid	0.264333	Schwarz criterion	-1.705866
Log likelihood	25.54823	Hannan-Quinn criter.	-1.738900
Durbin-Watson stat	1.816005		

Null Hypothesis: XM has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.239716	0.6426
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008935
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008515

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XM)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:22
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
XM(-1)	-0.226957	0.172020	-1.319363	0.1985
C	0.113436	0.093518	1.212964	0.2360

R-squared	0.062750	Mean dependent var	-0.007500
Adjusted R-squared	0.026702	S.D. dependent var	0.099429
S.E. of regression	0.098092	Akaike info criterion	-1.737063
Sum squared resid	0.250176	Schwarz criterion	-1.641905
Log likelihood	26.31888	Hannan-Quinn criter.	-1.707972
F-statistic	1.740720	Durbin-Watson stat	1.453976
Prob(F-statistic)	0.198549		

Null Hypothesis: D(XM) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.855843	0.0031
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.007765
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006745

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:23
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XM(-1))	-1.208689	0.244915	-4.935137	0.0000
C	0.043329	0.039963	1.084229	0.2890
@TREND("1990")	-0.003760	0.002361	-1.592215	0.1244

R-squared	0.507032	Mean dependent var	-0.018889
Adjusted R-squared	0.465951	S.D. dependent var	0.127892
S.E. of regression	0.093462	Akaike info criterion	-1.796087
Sum squared resid	0.209643	Schwarz criterion	-1.654105
Log likelihood	27.27417	Hannan-Quinn criter.	-1.755274
F-statistic	12.34234	Durbin-Watson stat	1.511053
Prob(F-statistic)	0.000206		

Null Hypothesis: D(XM) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.709405	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008765
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.009178

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:24
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XM(-1))	-1.138653	0.243990	-4.666795	0.0001

R-squared	0.443501	Mean dependent var	-0.018889
Adjusted R-squared	0.443501	S.D. dependent var	0.127892
S.E. of regression	0.095406	Akaike info criterion	-1.825014
Sum squared resid	0.236661	Schwarz criterion	-1.777020
Log likelihood	25.63769	Hannan-Quinn criter.	-1.810743
Durbin-Watson stat	1.378049		

Null Hypothesis: D(XM) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-4.612185	0.0011
Test critical values:	1% level	-3.689871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.008585
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.008993

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(XM,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:23
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(XM(-1))	-1.127207	0.246753	-4.568162	0.0001
C	-0.013462	0.018569	-0.724957	0.4752

R-squared	0.454959	Mean dependent var	-0.018889
Adjusted R-squared	0.433157	S.D. dependent var	0.127892
S.E. of regression	0.096289	Akaike info criterion	-1.771745
Sum squared resid	0.231788	Schwarz criterion	-1.675757
Log likelihood	25.91855	Hannan-Quinn criter.	-1.743202
F-statistic	20.86810	Durbin-Watson stat	1.413799
Prob(F-statistic)	0.000114		

المصدر: مخرجات Eviews 10

الملحق رقم 06: اختبارات استقرارية السلسلة IDE

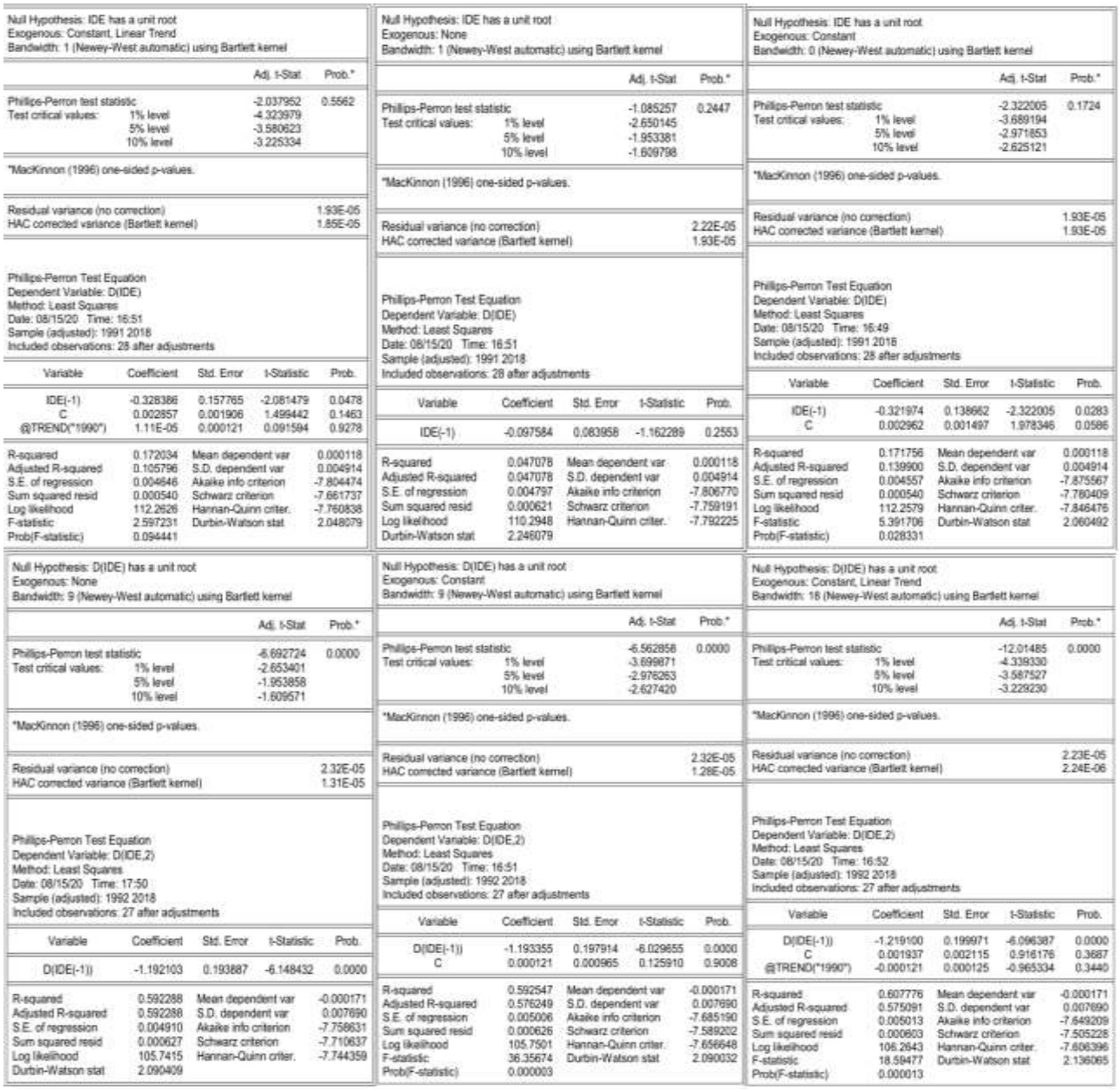

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.037952	0.5562
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.93E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.85E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:51
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.328386	0.157765	-2.081479	0.0478
C	0.002857	0.001906	1.499442	0.1463
@TREND("1990")	1.11E-05	0.000121	0.091594	0.9278

R-squared	0.172034	Mean dependent var	0.000118
Adjusted R-squared	0.105796	S.D. dependent var	0.004914
S.E. of regression	0.004646	Akaike info criterion	-7.804474
Sum squared resid	0.000540	Schwarz criterion	-7.661737
Log likelihood	112.2626	Hannan-Quinn criter.	-7.760838
F-statistic	2.597231	Durbin-Watson stat	2.048079
Prob(F-statistic)	0.094441		

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.085257	0.2447
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.22E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.93E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:51
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.097584	0.083958	-1.162289	0.2553

R-squared	0.047078	Mean dependent var	0.000118
Adjusted R-squared	0.047078	S.D. dependent var	0.004914
S.E. of regression	0.004797	Akaike info criterion	-7.806770
Sum squared resid	0.000621	Schwarz criterion	-7.759191
Log likelihood	110.2948	Hannan-Quinn criter.	-7.792225
Durbin-Watson stat	2.246079		

Null Hypothesis: IDE has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.322005	0.1724
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	1.93E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.93E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IDE)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:49
Sample (adjusted): 1991 2018
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IDE(-1)	-0.321974	0.138662	-2.322005	0.0283
C	0.002962	0.001497	1.978346	0.0586

R-squared	0.171756	Mean dependent var	0.000118
Adjusted R-squared	0.139900	S.D. dependent var	0.004914
S.E. of regression	0.004557	Akaike info criterion	-7.875567
Sum squared resid	0.000540	Schwarz criterion	-7.780409
Log likelihood	112.2579	Hannan-Quinn criter.	-7.846476
F-statistic	5.391706	Durbin-Watson stat	2.060492
Prob(F-statistic)	0.028331		

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.692724	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.32E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.31E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 17:50
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.192103	0.193887	-6.148432	0.0000

R-squared	0.592288	Mean dependent var	-0.000171
Adjusted R-squared	0.592288	S.D. dependent var	0.007690
S.E. of regression	0.004910	Akaike info criterion	-7.758631
Sum squared resid	0.000627	Schwarz criterion	-7.710637
Log likelihood	105.7415	Hannan-Quinn criter.	-7.744359
Durbin-Watson stat	2.090409		

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-6.562858	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.32E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	1.28E-05

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:51
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.193355	0.197914	-6.029655	0.0000
C	0.000121	0.000965	0.125910	0.9008

R-squared	0.592547	Mean dependent var	-0.000171
Adjusted R-squared	0.576249	S.D. dependent var	0.007690
S.E. of regression	0.005006	Akaike info criterion	-7.685190
Sum squared resid	0.000626	Schwarz criterion	-7.589202
Log likelihood	105.7501	Hannan-Quinn criter.	-7.656648
F-statistic	36.35674	Durbin-Watson stat	2.090032
Prob(F-statistic)	0.000003		

Null Hypothesis: D(IDE) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-12.01485	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	2.23E-05
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.24E-06

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(IDE,2)
Method: Least Squares
Date: 08/15/20 Time: 16:52
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(IDE(-1))	-1.219100	0.199971	-6.096387	0.0000
C	0.001937	0.002115	0.916176	0.3687
@TREND("1990")	-0.000121	0.000125	-0.965334	0.3440

R-squared	0.607776	Mean dependent var	-0.000171
Adjusted R-squared	0.575091	S.D. dependent var	0.007690
S.E. of regression	0.005013	Akaike info criterion	-7.649209
Sum squared resid	0.000603	Schwarz criterion	-7.505228
Log likelihood	106.2643	Hannan-Quinn criter.	-7.606396
F-statistic	18.59477	Durbin-Watson stat	2.136065
Prob(F-statistic)	0.000013		

المصدر: مخرجات Eviews 10